وزارة التعليـــــم العالـــــي والبـــحث العلمـــــي

جامـــــعة التكويـــــن المتواصـــــل

مركز عين تموشنت

الموضوع

أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم المحاسبة والمالية – التخصص: المحاسبة

إعداد الطلبة:

✍ **بوراس محمد أمين**

✍ **حري عبد العزيز**

إشراف الأستاذة :

د/بن الدين نور الهدى

ـ لجنـــة المناقشة ـ		
د. بلحريزي زينب	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د. بن الدين نور الهدى	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا
د . بلغماري مولاي إبراهيم	جامعة عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

شكر وعرفان

الشكر لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة ووفقنا في إنجازها ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة "بن الدين نور الهدى " التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل، حيث قدمت لنا النصائح والتوجيهات اللازمة لإتمام هذه المذكرة، فلها منا فائق الاحترام والتقدير وعظيم الشكر لما قدمته لنا ، كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذه الرسالة كما نتقدم بجزيل الشكر لعمال مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت على تواضعهم ومصداقيتهم في الإجابة على الاستبيان و لكل من قدم لنا الدعم النفسي والتشجيع لإنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

إلى روح والدتي – رحمة الله عليها–

إلى والدي العزيز.

إلى زوجتي التي شجعتني رغم كل الصعوبات وكانت نعم العون والسند.

إلى أبنائي، أحمد الحنبلي، وألاء .

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

حري عبد العزيز

الإهداء

إلى والدتي الكريمة

إلى والدي العزيز

إلى زوجتي التي شجعتني رغم كل الصعوبات وكانت نعم العون والسند.

إلى أبنائي الأعزاء.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

بـوراس مـحمـد الأمـيـن

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	نتائج ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة	77
02	صدق الاتساق الداخلي لمحور جودة المعلومة المحاسبية	77
03	صدق الاتساق الداخلي لمحور صنع القرار	78
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
05	توزيع أفراد العينة حسب السن	80
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	82
07	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة	83
08	قيم التحليل الاحصائي لمحور جودة المعلومة المحاسبية	84
09	يوضح قيم التحليل الاحصائي لبعد الملائمة	85
10	يوضح قيم التحليل الاحصائي لبعد الموثوقية	86
11	التحليل الاحصائي لبعد الثبات وقابلية المقارنة	88
12	التحليل الاحصائي لمحور صنع القرار بالمؤسسة	90
13	نتائج الإرتباط ومعامل التحديد للفرضية الأولى	94
14	نتائج التباين الأحادي للفرضية الأولى	94
15	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار	95
16	نتائج الارتباط ، التباين، والانحدار الخطي البسيط للفرضيات الفرعية	96

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية	05
02	معايير عامة لجودة المعلومات المحاسبية.	21
03	مراحل عملية صنع القرار	43
04	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت	69
05	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	80
06	توزيع أفراد العينة حسب السن	81
07	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	82
08	أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة	83

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس العام	IV -IV
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الأسس النظرية لجودة المعلومة المحاسبية	28-01
تمهيد	
المبحث الأول: عموميات حول المعلومة المحاسبية.	03
المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية و أهميتها	03
المطلب الثاني: أنواع المعلومة المحاسبية ومصادرها.	08
المطلب الثالث نظام المعلومات المحاسبي.	10
المبحث الثاني جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية.	16
المطلب الأول: ماهية جودة المعلومة المحاسبية	16
المطلب الثاني : مشاكل تعارض الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية.	23
المطلب الثالث :معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية.	24
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية.	26
المطلب الأول :العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) .	26
المطلب الثاني : العوامل المتعلقة بالمعلومات.	27
المطلب الثالث : تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي).	27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية.	66 -29
تمهيد	31
المبحث الأول: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية	31

المطلب الأول: ماهية القرار	31
المطلب الثاني: عملية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية.	36
المطلب الثالث: نماذج وأساليب عملية صنع القرار والصعوبات التي تعترضها.	46
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار	56
المطلب الأول: عوامل البيئة الداخلية.	56
المطلب الثاني: عوامل البيئية الخارجية	58
المطلب الثالث: عوامل أخرى	59
المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومة المحاسبية بصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.	61
المطلب الأول: أهمية البيانات والمعلومات في عملية صنع القرارات	61
المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في عملية صنع القرار.	62
المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرارات.	65
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز عين تموشنت	67- 99
المبحث الأول : الاطار العام للمؤسسة محل الدراسة	69
المطلب الأول : التعريف بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت.	69
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	69
المطلب الثالث : مهام المؤسسة وأهدافها.	72
المبحث الثاني : الإطار المنهجي العام للدراسة الميدانية	73
المطلب الأول : منهج ومجتمع الدراسة.	73
المطلب الثاني : نموذج الدّراسة وحدودها	73
المطلب الثالث : أدوات الدّراسة الميدانية.	75
المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة	79
المطلب الأول : التّحليل الوصفي للبيانات العامة	79

المطلب الثاني : عرض نتائج التحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان	84
المطلب الثالث : إختبار فرضيات الدراسة.	93
خلاصة الفصل الثالث	99
الخاتمة العامة	101
قائمة المراجع	105
الملاحق	

مقدمة عامة

تمهيد :

تعرف المجتمعات الحديثة تطورات مستمرة وبوتيرة سريعة في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها. وإذا ما ركزنا على المجال الاقتصادي فإنه ما يلفت الانتباه أكثر في المدة الأخيرة هو الانتقال إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة. هذا الوضع الجديد أدى إلى ظهور مورد اقتصادي جديد في تصنيف علماء الاقتصاد يتمثل في المعلومات بمختلف أنواعها والتي أصبحت تتزايد أهميتها من يوم إلى آخر وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفي المقابل فإنه ، في ظل العولمة وتزايد حدة المنافسة الاقتصادية، فإن المؤسسات الاقتصادية مطالبة بمسايرة هذه التحولات لضمان بقائها واستمرارها في النشاط. هذا الأمر يستلزم من مسيري هذه المؤسسات اتخاذ القرارات الرشيدة في كل مرة يتطلب الأمر ذلك، في إطار عملية صنع القرار باعتبارها أساس العملية التسييرية وذلك للوصول بالمؤسسة إلى الأفضل.

إذا كانت صناعة المنتجات تعتمد على استغلال مجموعة من الموارد الاقتصادية المعروفة، فإن صناعة القرار لا تخرج عن هذه القاعدة. فهي لا تنتج من فراغ بل تعتمد بدورها على استغلال الموارد ولعل أهمها هو المعلومات ،حيث نجد أن عملية صنع القرار تتم من خلال مجموعة من الخطوات العملية بالاعتماد على جملة من المعلومات خاصة تلك التي تمتاز بالجودة العالية والتي أصبحت تستخدم في الواقع العملي بغية التوصل إلى ذلك القرار السليم والجيد. لهذا أصبح المسيرون في المؤسسات الاقتصادية يستغلون مختلف المعلومات المتاحة لهم من بينها المعلومات المحاسبية في عملية صنع قراراتهم سواء منها العادية أو الإستراتيجية.

لهذا ارتأينا تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المؤسسات الاقتصادية للمعلومات المحاسبية الجيدة ، وذات الجودة ، الأمر الذي تطلب منا دراسة أثر جودة هذا النوع من المعلومات على عملية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

أولا : إشكالية الدراسة .

من خلال ما سبق تتمثل اشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم جودة المعلومة المحاسبية في صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية؟

إن هذا تساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بصنع القرار؟ وكيف تتم عملية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية ؟
- ما علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ؟
- هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل ، سوف نقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال التطرق لجانب نظري نتناول فيه عموميات حول كل من جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، وكذلك جانب تطبيقي نحاول فيه اسقاط ما سبق على أحد المؤسسات العمومية " مؤسسة سونلغاز فرع عين تموشنت "قصد توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرين وقياس درجة تأثير المتغير المستقل على التابع إن وجدت واستخلاص نتائج الدراسة.

ثانيا : فرضيات الدراسة.

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات التي قمنا بصياغتها وسنحاول الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذه الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

توجد علاقة ارتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية وصنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

تتفرع عن هذه عدد من الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الاولى:

يوجد علاقة ارتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين خاصية ملائمة المعلومة المحاسبية وصنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

- الفرضية الفرعية الثانية :

يوجد علاقة ارتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين خاصية موثوقية المعلومة المحاسبية وصنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة :

يوجد علاقة ارتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين خاصية الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المحاسبية وصنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع .

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب نستطيع إيجازها فيما يلي:

- قلة الكتابات والأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة البحث عن علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية و صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة تسليط الضوء أكثر على اهتمام الباحثين بجودة المعلومة المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.
- الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد جانب جودة المعلومات (مفهومها، معاييرها...الخ)، وجانب صنع

القرار (مفهومه، آليات صنعه...الخ).

- وبصفة عامة يمكن القول أن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في كل من المبررات الذاتية والتي تتمثل في الرغبة الشخصية الميول الشخصي للمحاسبة.
- علاقة الموضوع بالمسار الدراسي والاهتمام بهذا الموضوع والتوسع فيه، ثم المبررات الموضوعية التي يمكن تلخيصها في الأهمية البالغة لجودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار بأي مؤسسة اقتصادية مهما كانت طبيعة نشاطها.

رابعا : أهمية الدراسة .

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة وإضافة إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، أصبح من الضروري على هذه الأخيرة بما فيها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بترشيد قراراتها الاقتصادية لضمان الاستمرار.

إن هذا الأمر يستوجب على صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بالمعلومات المحاسبية واستخدامها في صنع قرارات اقتصادية تكون قائمة على أسس علمية وتتم في ظل ظروف قريبة من حالة التأكد التام مما يرشحها بأن تكون ذات فعالية أكثر.

وللوصول إلى هذه الغاية يجب عدم الاكتفاء باستخدام معلومات محاسبية من أي نوع كانت بل يجب أن ينصب الاهتمام نحو استخدام تلك المعلومات المحاسبية التي تمتاز بالجودة المطلوبة من خلال توفرها على الخصائص النوعية المتعارف عليها.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية نظرا لما للقرارات المتوصل إليها من انعكاسات على مستقبل هذه المؤسسات. ولكي تتم القرارات بالصورة المنشودة وتكون لها انعكاسات ايجابية لابد أن تتم على أسس صحيحة من بينها توفر معلومات محاسبية جيدة.

خامسا : أهداف الدراسة .

يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على كيفية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- توضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز المشاكل التي تواجه عملية صنع القرار في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية.
- دارسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء باحتياجات الإدارة في عملية اتخاذ القرارات.
- فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تصويب القرارات.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العلمي.

سادسا : منهجية البحث .

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا اختبار فرضياتها المتبناة، يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة أي المصادر ذات العلاقة بجودة المعلومات وبصنع القرار بصورة عامة ،والعلاقة بينهما بصورة خاصة، كما يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال الدراسة التطبيقية بمؤسسة سونلغاز فرع عين تموشنت باستعمال أداة الاستبيان، ومعالجة مخرجاتها.

سابعا : حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة في جانبها النظري على تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من صنع القرار، المعلومات، المعلومات المحاسبية، جودة هذه الأخيرة، مع التركيز على علاقة جودة المعلومات المحاسبية بصنع القرار. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فإن الدراسة الميدانية تنحصر في بمؤسسة سونلغاز فرع عين تموشنت ، مع التطرق إلى واقع الوحدة ثم واقع جودة المعلومات المحاسبية في هذه الأخيرة وأثرها على صنع القرار.

ثامنا : الدراسات السابقة .

بعد الاطلاع على المراجع المتاحة وجدنا مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية نستعرضها بايجاز كما يلي:

1. دراسة عبد الرحمن المخادمة (2004)، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على اتخاذ القرارات الاستثمارية ،دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وذلك من خلال الإطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية، وبيان أنواع القرارات الاستثمارية، والربط بينهما في ظل أنظمة المحاسبة المحوسبة.

تم اختبار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: التوقيت الملائم، القدرة على التنبؤ، التغذية العكسية ،صدق التعبير، الحيادية، التثبت من المعلومة، المقارنة، البرمجيات المستخدمة في الشركات.

جمعت البيانات من خلال عينة ملائمة تكونت من (143) فردا لمعرفة تأثير العوامل السابقة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الأردنية.

وقد أشارت النتائج إلى أن جميع العوامل السابقة تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة، إذ وجد أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وأن البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

2. دراسة محمد كمال (1999 -2000)، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي، دراسة ميدانية، تتمثل طبيعة مشكلة البحث في محاولة معرفة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المحللون الماليون والمستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم. حيث أنها تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لذلك فقد هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم في سوق الأسهم السعودي، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- أثر المعلومات المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم.
- أثر المعلومات غير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم.
- مدى كفاية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة للمحللين الماليين والمستثمرين في سوق الأسهم السعودي عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- بيان الاختلاف بين آراء المحللين الماليين والمستثمرين حول أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

وتحقيقاً للهدف العام من البحث فقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة للمحللين الماليين والمستثمرين. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قوائم الاستبيان، وتم اختبار هذه البيانات بعد إدخالها في الحاسب الآلي باستخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل الإحصاءات الوصفية (التكرارات- النسب) والوسط المرجح واختبار مربع كاي ($كا^2$) لجودة التوفيق واختبار مدى صحة أو خطأ الفروض التالية:

- هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- هناك علاقة بين المعلومات غير المحاسبية واتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- إن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة للمحللين الماليين والمستثمرين في سوق الأسهم السعودي غير كافية لاتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.
- يوجد اختلاف بين آراء المحللين الماليين والمستثمرين حول أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية صحة فروض البحث. كما أوضحت النتائج أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمحللين الماليين والمستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار، وان تلك المعلومات غير كافية في سوق الأسهم السعودي.

3. دراسة علي المجهلي (2008 / 2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الإطار الفكري و المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات. وقد خلصت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أهمها:

- من خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة تظهر موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة عالية وتأييدهم حول توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات.
- تأييد أراء المستجوبين من فئة عينة الدراسة بالموافقة على توفير التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن معلومات محاسبية موثوق منها وتؤثر في عملية اتخاذ القرارات.
- وافق أفراد العينة بدرجة معقولة ومرتفعة على أن التقارير المالية التي تصدرها الشركات التجارية في اليمن تتضمن معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج السنوات الماضية أو مع نتائج الشركات المماثلة، وأن قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات.
- أظهرت نتائج الاختبار الإحصائية للدراسة أن التقارير المالية ما زالت تشكل المصدر الأساسي لمتخذ القرار، وحول أهمية وملائمة هذه التقارير المالية لاتخاذ القرارات فقد احتلت قائمة المركز المالي المرتبة الأولى ثم قائمة الدخل.. وهكذا، وحيث يحتل تقرير مجلس الإدارة المرتبة الأخيرة.

4. دراسة إبراهيم خليل (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية، التي هدفت إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.
- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.
- محاولة التعرف علي انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات علي سوق الأوراق المالية من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.

ومن بين النتائج التي خلصت هذه الدراسة ما يلي:

- بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات من ناحية، أو التي تناولت حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى ،إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.
- بالرغم من قدم وتعدد الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها اقتصرت على بعد واحد لهذه الجودة وهو خصائص المعلومات المحاسبية، دون الاهتمام بما يحمله مصطلح الجودة من مرونة وتطور، والذي ظهر بشكل واضح بعد تطبيق حوكمة الشركات.
- هناك معايير متعددة – اقترحها الباحث– للحكم على جودة المعلومات المحاسبية ، وقد ثبت صحتها نظريا

وعمليا من خلال إثبات صحة الفرض الثاني – في ظل تطبيق حوكمة الشركات وهي : المعايير القانونية، المعايير الرقابية، المعايير المهنية، المعايير الفنية.

- وإن توفر هذه المعايير يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول إلي المفهوم الشامل لهذه الجودة.
- أثبتت الدراسة التطبيقية صحة كل من الفرضين الأول والثالث، وبالتالي وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبي ، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات، ممثلا ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات.

5. دراسة علي الشامي (2008) اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية, رسالة ماجستير, كلية العلوم المالية والإدارية, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, 2008.

هدفت الدراسة إلى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخصائص للمعلومات المحاسبية, وخاصية الإفادة وخاصية الملائمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس اثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) وخاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة استهدف من خلالها المديرين الداخلين والمحاسبين, حيث تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) أي بنسبة (90%) وقد خضعت جميعها للتحليل.

وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير (83%).

كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبة تأثير عالية بلغت (85%).

6. دراسة جربوع (2007)، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية

المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن شركات المساهمة تستخدم كادرا متخصصا من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

7. دراسة شبير (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين ." هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة .أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة.
- هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تتوافر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية توضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحا لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

من خلال الدراسات السابقة المطلع عليها يتضح أن هناك الكثير منها اهتم بدراسة دور أو أهمية المعلومات المحاسبية في إطار عملية صنع القرارات ولم تركز كثيرا على دراسة جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على هذه العملية في المؤسسات الاقتصادية لاسيما الجزائرية منها، لذا نحاول في هذا البحث دراسة هذه المجالات مجتمعة (مفهوم المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، صنع القرار، والعلاقة الموجودة بين المفهومين الأخيرين).

تاسعا : أقسام الدراسة .

تم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري من خلال فصلين ، وفصل آخر يتعلق بالدراسة التطبيقية، فقد تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الأسس النظرية لجودة المعلومات المحاسبية، أما الفصل الثاني خصص لمفاهيم عامة حول صنع القرار، و علاقته بجودة المعلومة المحاسبية ، في حين تم تخصيص الفصل الثالث لدراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع عين تموشنت، واستعراض واقع جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على صنع القرار في هذه المؤسسة.

الفصل الأول

الأسس النظرية لجودة المعلومة المحاسبية

تمهيد :

أصبحت المعلومات المحاسبية إحدى الموارد الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المعاصرة في تسيير أعمالها ، وإتخاذ قراراتها إذ أضحت ركيزة أساسية من ركائز صنع القرارات.

ومن هنا زادت الحاجة إلى المعلومات ، وزادت أهمية النظام المحاسبي باعتباره إحدى الأنظمة الأساسية المنتجة لهذه الأخيرة، ولكن مع هذا كله يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية، الثقة والجودة لتكون أكثر أهمية لمتخذي القرارات، حيث أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند إتخاذ قراراتها، و صحة هذه الأخيرة تتوقف على مدى جودة هذه المعلومات .

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى عموميات حول المعلومة المحاسبية، وفي المبحث الثاني سنعالج جودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، وفي المبحث الأخير سنتطرق إلى العوامل المؤثرة على جودة هذه الأخيرة.

المبحث الأول: عموميات حول المعلومة المحاسبية.

تعتبر المعلومات بشكل عام كأحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية ، بحيث تدخل كبيانات في شكلها الخام، وتخضع لمجموعة من عمليات المعالجة لتخرج كمنتج نهائي في شكل معلومات قابلة للاستعمال من طرف المستخدمين. والمعلومة المحاسبية بشكل خاص كأحد أنواع هذه المعلومات تعتبر موردا اقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الاقتصادية كقرارات الاستثمار، قرارات التموين، قرارات الإنتاج، وغيرها.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق لتقديم مفاهيم عامة حول المعلومة المحاسبية .

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية و أهميتها.

سنستعرض في هذا المطلب مفهوم المعلومة المحاسبية، وأهميتها داخل المؤسسة الإقتصادية .

الفرع الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية .

هناك عدة تعاريف مقدمة للمعلومة المحاسبية، بتعدد الدارسين المهتمين بهذا المجال سنحاول إيجاز أهمها كما يلي:

- تعرف المعلومة المحاسبية على أنها : " عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص معينة حتى تكون ذات فائدة ويمكن إستخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية."[1]
- كما تعتبر المعلومة المحاسبية أحد أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية .[2]
- تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام مفيدة بالنسبة للمستخدمين وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبية ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.[3]
- يمكن تعريفها أيضا على أنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا." وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،2007، ص95.

[2] محمد نور برهان و غازي ابراهيم رحو ،**نظم المعلومات المحوسبة**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2015 ،ص25.

[3] عطية هاشم احمد، **نظام المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 06.

والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها. [1]

- تعتبر المعلومات المحاسبية نوعا من المعرفة المناسبة والناتجة عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض معينة ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم اِستخدامها من قبل المعنيين بها .[2]
- كما تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية و وصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية ،وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاِقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.[3]
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومة المحاسبية هي مجموع البيانات التي تم تشغيلها من أجل توفر معطيات تخدم متخذي القرار بالمؤسسة الاقتصادية وتحقق أكبر فائدة لمستخدميها . فهي عموما أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشاة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها.

-كما تجدر الاشارة إلى توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات المحاسبية حيث تعتبر البيانات على أنها المادة الخام التي يتم جمعها ومعالجتها قصد الحصول على معلومات في شكلها النهائي لغرض اِستغلالها من طرف المستخدمين.

- كما يرى كل من الحبيطي والسقا أنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو أحدهما على الأقل) عند اِستخدامها من قبل صانع القرار وهما:[4]

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار،

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحي السقا، **نظام المعلومات المحاسبية ، العراق** ،2003، مقال متوفر على الموقع www.infotechaccountants.com ، ص27.

[2] بن فرج زوينة ،**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس _سطيف، 2014/2013، ص29.

[3] حسون، ليث نعمان، **دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد 7، العدد 01، 2017 ، ص 21.

[4] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص28.

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة صانع القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في صنع قرارات أخرى في المستقبل.

- أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية التي حدثت على البيانات بمثابة معلومات، بل يمكن اعتبارها " بيانات مرتبة "يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

- وبناء على ما سبق تم توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 01 : يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية.

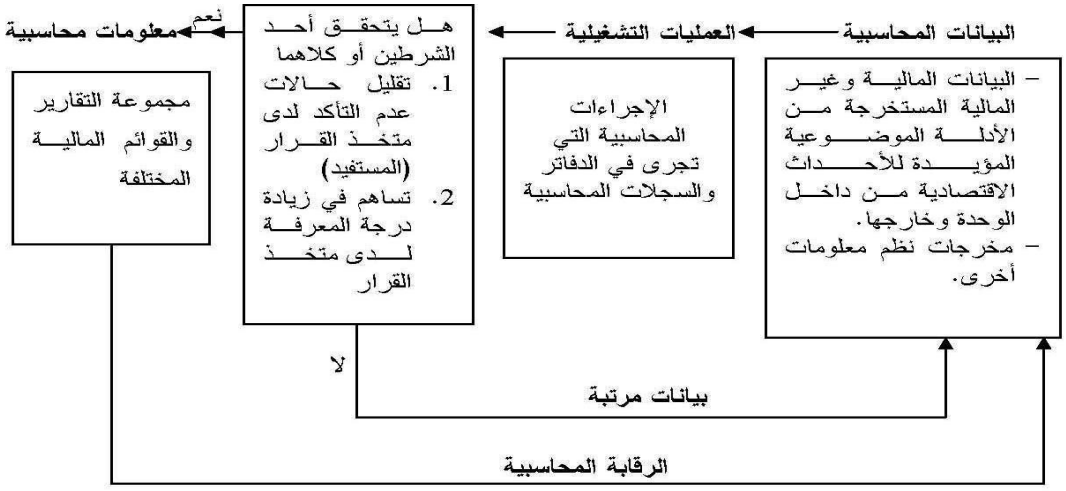

المصدر : قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية ، العراق ،2003، مقال متوفر على الموقع www.infotechaccountants.com ، ص29.

الفرع الثاني : أهمية المعلومة المحاسبية .

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات) ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اِتخاذ القرارات.[1]

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سعر الأسهم** – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين– ، مذكرة ماجستير منشورة –كلية التجارة– الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص35.

- وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات ،وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا ، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للِاختيار بين البدائل المتاحة.[1]
- إن عدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل كثير من القرارات والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار على اِختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، و هناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار و كمية المعلومات التي يجب توفرها.
- وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي : [2]

- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.
- ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معا.
- تعدد أهداف الوحدات الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا على تعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- التأثر بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف و تغيراتها،

[1] القاضي و آخرون، **تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن ، 2010، ص04.

[2] حورية بوقندورة، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ،2017/2016، ص 09.

لتتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات. [1].

وهناك عوامل ايضا متحكمة في المعلومات المحاسبية نذكر منها ما يلي: [2]

- العوامل الاقتصادية: نظرا لكبر حجم المؤسسات وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة الى المعلومة المحاسبية.
- العوامل الجغرافية: أدى كبر حجم المؤسسات إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عملية الرقابة والتنسيق بين مختلف الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
- العوامل الإدارية: تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز د ور وأهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرار.
- العوامل القانونية: تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات.

[1] القاضي و آخرون ، **تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية**، مرجع سبق ذكره ، ص 379.

2 كحول صورية، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017، ص468.

المطلب الثاني: أنواع المعلومة المحاسبية ومصادرها.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المعلومات المحاسبية وكذا مصادرها ، وهذا بتعدد معايير تصنيفها ، و عليه يمكن توضيح هذا التقسيم في العنصر الموالي.

الفرع الأول : أنواع المعلومة المحاسبية.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المعلومات المحاسبية كما يلي:

- **معلومات تاريخية مالية :** [1]

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزامات ، ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من الأفضل لأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخر ، هو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** [2]

وهي معلومات تختص بتوجيه اِهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد أوجه اِنخفاض الكفاءة لتشخيصها واِتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية ،حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاِقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة ، فضلا عن اِستخدامها في أغرا الرقابة و تقييم الأداء و تحديد مسؤولية الأفراد و مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى . و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات المحاسبية كل من :

– نظم محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف والتكاليف المعيارية.

–نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

–نظام الرقابة الداخلية .

---

[1] حامدي علي ، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية "اريس "، مذكرة ماجستير، ،جامعة بسكرة، 2010،ص86.

[2] قاسم إبراهيم ،**نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق ،2003، ص30– 31 .

- **معلومات لحل المشاكل:**

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو إستبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المعلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.[1]

الفرع الثاني :مصادر المعلومات المحاسبية.

مصادر المعلومات المحاسبية قد تكون داخلية أو خارجية:[2]

- أولا :مصادر داخلية.

قد تكون هذه المصادر الداخلية هي الأدراج والأرفف، ودواليب حفظ الملفات والأوارق ووحدات التشغيل الطبيعية بالمؤسسة. وقد تكون هذه البيانات في شكل غير مقروء بالعين المجردة مثل الشرائط والأقراص المغنطة التي يلزم استخدام الحاسب لقراءتها، أو قد تكون مصورة بالتصغير مثل شرائط الميكر وفيلم أو المايكرو فيش، ويلزم استخدام أجهزة خاصة للتعرف على محتويات وسائط حفظ البيانات هذه.

- ثانيا :مصادر خارجية.

قد تكون المصادر الخارجية من العملاء والمستهلكين والموردين والمؤسسات المهنية المرتبطة بمجال أعمال المؤسسة والمؤسسات الحكومية والجرائد والمجلات والنشرات والدوريات المتخصصة في مجال أعمال الشركة وتلك التي ترد بها معلومات قد تستفيد منها المؤسسة كالإعلانات عن المناقصات والعطاءات التي تدخل في نطاق الاهتمام.

وتحتاج هذه المصادر و نوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها من كل مصدر إلى دراسات عميقة متأنية لتحديد مسارات المستندات وملاحظة الأنشطة التشغيلية وتحديد النقاط الرقابية والنقاط المتحكمة في نوع المعلومات "بوابة المعلومات" وتحديد مناطق الاختناقات و المناطق التي قد تحتوي على مشكلات و التحدث مع كافة المديرين و العاملين.

---

[1] زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الطارق للنشر و التوزيع ، الموصل، العراق، 2011، ص 34 .

2 صلاح الدين عبد المنعم، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل رقابي**–دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص10،19.

المطلب الثالث نظام المعلومات المحاسبية.

تحتاج المؤسسة لنظام معلومات محاسبية يمدها بمعلومات دقيقة ونافعة وفي الوقت المناسب لِاتخاذ القرارات المناسبة، كما يساعدها على معرفة محيطها الخارجي وتكون قادرة على مواجهة كل التغيرات التي من شانها أن تحدث اِختلالات تؤدي إلى زوالها من جراء عدم اِكتسابها الموقع التنافسي.[1]

الفرع الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي .

قبل التعرف على نظام المعلومات المحاسبية لا بد من إعطاء مفهوم شامل للنظام حيث يمكن تعريفه على أنه :

- يعتبر النظام على أنه : " مجموعة من العناصر المترابطة و المتناسقة التي تعمل بعضها مع بعض ضمن علاقات محددة وقنوات اتصال مخصصة من أجل تحقيق هدف محدد من خلال استقبال المدخلات و معالجتها وإجراء بعض العمليات عليها لإنتاج مخرجات مفيدة.[2]

وعليه يمكن تقديم تعريف لنظام المعلومات المحاسبية كما يلي :

- يعتبر على أنه "هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية على معلومات محاسبية بهدف إشباع اِحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات".[3]
- ويعرف أيضا بأنه" ذلك الجزء من نظام المعلومات الذي يختص بتجميع وتشغيل و تخزين و استرجاع البيانات الكمية النقدية و غير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم و يمكن أن يمتد نظام المعلومات من المدى الكبير المعتمد على أنظمة الحاسبات الإلكترونية إلى المدى البسيط اليدوي والذي يقوم على مجموعة من البيانات المنظمة".[4]
- كما يمكن تعريفه بأنه " احد مكونات التنظيم الإداري حيث يختص بجمع ومعالجة و تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين و المستثمرين) ، وادارة المؤسسة".[5]
- يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية

---

[1] صلاح الدين عبد المنعم، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل رقابي–**، مرجع سبق ذكره ، ص 10 -19 .

[2] ماجد احمد عبد العزيز بشر ،**أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ، ص 50.

[3] عبد المقصود دبيان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005 ، ص 96.

[4] صلاح الدين عبد المنعم، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره ،2005، ص70.

[5] ستيفن أ موسكوف وآخرون ، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة حمد حامد حجاج، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2002 ، ص 52.

عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية."[1]

كما يعرف بأنه "أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع، (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process)وتحليل (Analyse) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة."[2]

- ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: " نظام يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، و مجموعة من السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات تسجيلا تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعة متجانسة من حيث طبيعتها، وآثارها المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة."[3]
- وهناك من يعرفه كما يلي: نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة)، وإلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين. [4]أما ما يلاحظ عن هذا التعريف هو أنه يعتبر أكثر شمولا وينطبق على نظام المعلومات المحاسبي ككل أي بجميع نظمه الفرعية.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة، الذي يجمع ويحول مدخلاته المتمثلة في البيانات المحاسبية إلى مخرجات تتضمن معلومات محاسبية تستخدمها أطراف داخلية وأخرى خارجية لأغراض مختلفة من بينها صنع القرارات.

1محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2001، ص55.

2ستيفن أ وآخرون ، ، مرجع سبق ذكره، ص25.

3شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، **النظم المحاسبية، الإطار العام**، جامعة الموصل، العراق، 1984،ص11.

4السيد أمين أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2005، ص19.

الفرع الثاني :مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات، كل وحدة تؤدي وظيفة محددة، يمكن عرضها على النحو التالي:[1]

- وحدة تجميع البيانات: تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.
- وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل و إعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات و بالتالي ف إنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظاما لمعلومات المحاسبية.
- وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار
- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية

الفرع الثالث :مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي .

لنظام المعلومات المحاسبي عدة مبادئ من جهة وعدة مقومات من جهة أخرى نتناولها فيما يلي:[2]

- يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية منها ما يلي:

1- مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة اِحتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

- شرط إجباري: يتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.
- شرط اختياري: يتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق ،وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

1كمال الدين الدهراوي ،**نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص49-51.

2 أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، نوفمبر 2001، ص60-62.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ الذي مفاده أن يتم إعداد مخرجات النظام بإتباع طريقة واحدة وثابتة في كل الدورات لكي تكون لها القابلية للمقارنة وتساعد على إجراء الرقابة.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إن انجاز العمل المحاسبي بدءا بتجميع البيانات إلى إعداد التقارير يتم بتدخل من الإنسان لأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ولهذا فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للسير الحسن للنظام.

4- مبدأ الهيكلة: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة ،وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة عن نظم الضبط الداخلي.

6- مبدأ التوقيت السليم: إن مخرجات النظام المتضمنة للمعلومات المحاسبية توجه الى جهات مختلفة التي تستخدمها لتحقيق أغراضها كصنع القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه المخرجات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

7- مبدأ المرونة: يجب أن يتميز النظام المحاسبي بالمرونة لكي يواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام المصمم قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

- مبدأ إعداد التقارير: يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على إصدار التقارير المختلفة التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية ،كما يجب أن تعد هذه التقارير بدقة تجعلها مفيدة في صنع القرارات[1] كما يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تسعى إلى تحقيق أهداف هذا النظام، وأهمها ما يلي:

[1] منير محمود سالم ، رمضان محمد عنيم ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص 38.

- المستندات: يقصد بها مدخلات النظام المحاسبي التي يعتمد عليها في تجميع البيانات. وعند تجميعها يجب التأكد من توافر هذه المستندات على جملة من الشروط القانونية لكي تضمن سلامة المراحل الأخرى للعمل المحاسبي وتلبي أغراض الرقابة. [1]
- الترميز: يقصد به وضع رموز (أرقام، حروف...الخ) لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية عن غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

تسهيل عملية تجميع المعلومات؛ تسهيل عملية الاتصال والانجاز السريع للعمليات؛ تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ؛ تسهيل العمل بالحاسوب.

- دليل الحسابات: يعرف الدليل المحاسبي على أنه: "عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها."[2]

-مكننة العمل المحاسبي: يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال لما للحاسوب من ميزات كثيرة تتمثل أساسا في القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في عملية صنع القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.

- التقارير: تنتج عن النظام المحاسبي تقارير عديدة تبعا لنوع النشاط ومن الواجب أن يتم إعدادها في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في فهم واستيعاب محتوياتها من قبل المستفيدين منها خاصة منهم إدارة المؤسسة التي تستعملها في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة.

- وجود الرقابة في النظام المحاسبي: يتوقف صلاح النظام المحاسبي على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة العمل المحاسبي بصفة عامة. [3]

---

[1] شكري حنا طيب ، مقداد احمد حليلي، **النظم المحاسبية الإطار العلمي**، جامعة الموصل، العراق، 1984 ص .34

2 أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره ، ص61.

[3]رمضان محمد عنيم ، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص38.

الفرع الرابع :وظائف وأهداف نظام المعلومات المحاسبية .

لنظام المعلومات المحاسبية عدة وظائف يقوم بها والتي من خلالها يسعى إلى تحقيق عدة أهداف، ونتناول ذلك فيما يلي:

1- وظائف نظام المعلومات المحاسبي: يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعدد من الوظائف أهمها:[1]

- وظيفة تجميع البيانات المحاسبية؛
- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية؛
- وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المؤسسة؛
- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية؛
- وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية التي يمكن أن يستفيد منها مستخدموها. إن تحقيق هذا الهدف العام يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف فرعية أهمها ما يلي: [2]

- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية من خلال عمليات التجميع والتخزين للبيانات والتسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية؛
- توصيل المعلومات المحاسبية عن طريق مجموعة من الوثائق والتقارير إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها، والتي نجد من بينها إدارة المؤسسة التي تستخدم هذه المعلومات في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة؛
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية.

1 محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص60.

2 عبد المقصود ديبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 02 .

المبحث الثاني جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية.

إن المعلومات هي تلك البيانات التي يتم معاجتها وإعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار، ولكي تكون ذات فائدة لهذا الأخير لا بد أن تكون على مستوى من الجودة، وعليه سنستعرض في هذا المبحث ماهية جودة المعلومة المحاسبية ، عناصرها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية جودة المعلومة المحاسبية.

إن المعلومات المحاسبية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات، حيث صحة هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و خصائصها.

الفرع الأول :مفهوم جودة المعلومة المحاسبية.

قبل التطرق لتوضيح مفهوم جودة المعلومة المحاسبية، نشير إلى مفهوم مصطلح الجودة حيث يتم تعريفها على أنها:

- المفهوم الأول :مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة ، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله ، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله [1] .

- وعليه فإن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها . [2]

- ومنه تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المحاسبية حتى تتسم بالجودة وتكون مفيدة للغرض الذي أعدت من أجله وهو مساعدة متخذي القرار (مستخدمي المعلومات المحاسبية) في إتخاذ قرارات صحيحة، يجب أن تتصف بعدد من الخصائص ، سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

---

[1] أحمد عبد المولي الصباغ ، **الاطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة** ، ورقة بحثية من مؤتمر: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2003، ص02.

[2] عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، **المحاسبة الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2002 ، ص305 – 306.

الفرع الثاني : خصائص جودة المعلومة المحاسبية.

تتسم جودة المعلومة المحاسبية بخصائص رئيسية و أخرى ثانوية، نوجزها في ما يلي :

أولا : الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية :

وتتمثل هذه الخصائص في خاصيتين و هما: خاصية الملائمة و خاصية الثقة .

1- الملائمة: ويقصد بها ملائمة المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية لقرار معين أو بمعنى آخر أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا كانت مفيدة وتقدم نفع لمتخذي القرارات ،وبالتالي فإذا كانت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لهم ، فلن تكون مفيدة حتى ولو توافرت لها كافة الخصائص الأخرى للمعلومات، وبصفة عامة يمكن القول بأنه إذا كان رأي متخذ القرار لا يتأثر بالمعلومات فإنها تصبح غير ملائمة وبالتالي غير مفيدة له.[1]

- تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و بكلمات أخرى ، هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار.[2]

كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية أنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تعبير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة [3].

- ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ينبغي توافر ثلاثة خصائص وهي خاصية التغذية العكسية، وخاصية القدرة على التنبؤ، وخاصية التوقيت و الشمول.

- التغذية العكسية: إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية رقمية تنبؤيه في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية.[4]

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون ،**مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 01 بتاريخ 21/02/2013 ، ص51.

[2] نعيم حسين دهمش ،"**القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما**"، دار المكاتب الوطنية ، عمان ، الأردن،1995، ص23.

3 كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، ص 293 .

[4] حامدي علي، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص100.

- القدرة على التنبؤ: يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن ا استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل[1] حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعا ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل. أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية و تخفيض أو تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.
- التوقيت الملائم : مع تقديم المعلومات المحاسبية في حينها بحيث تكون المعلومات المحاسبية متاحة لمن يستخدمها عند حاجتهم إليها. وذلك أن المعلومات التي لا تكون متاحة عند وقت الحاجة إليها تفقد منفعتها، و تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها.

وقد يقتضي الوقت أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لفائدة التوقيت المناسب، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تكون دائما مرتبطة بمدة زمنية معينة، وعليه فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب ولو كانت على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

2- درجة الثقة: الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض ، و التصور الصادق للأحداث و العمليات الإقتصادية. و تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار المعلومات المفيدة لهم. [2]

- و يقصد بهذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تحوز ثقة مستخدميها والا فقدت الهدف منها. والثقة هنا ليست ثقة مطلقة بل هي عملية نسبية أو بمعنى آخر أن هناك درجات متفاوتة للثقة. ولتحقيق الهدف من وراء خاصية الثقة فان المعلومات المحاسبية يجب أن تحتوي على مواصفات مكونة لخاصية الثقة وهي إمكانية التحقق والصدق في العرض والموضوعية والشمول .

- ويقصد بإمكانية التحقق أن المعلومات المحاسبية المتضمنة للقوائم المالية ينبغي أن تقدم نتائج يمكن الوصول إليها بواسطة مقاييس مستقلة و باستخدام نفس طرق القياس. وبطريقة أخرى أن معلومات القوائم المالية ينبغي أن تكون قابلة للتحقق والوصول لنفس النتائج من خلال محاسبين آخرين.
- ويقصد بالصدق أو المصداقية : أي أن القوائم المالية ينبغي أن تعبر بصدق عن المركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسة وقيمة التدفقات النقدية أو بمعنى أخر أنها يجب أن تعبر عن المحتوى الاقتصادي لما تحتويه.

---

1 ايمان حسين داود الشرع ، **نظم معلومات المحاسبية و دورها في تمييز الضريبة** ، مجلة التراث ، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية و طبيعية ،2019، ص155.

2 دونالدكيسو و جيري بجانت ، ترجمة أحمد حامد حجاج ،**المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول ، دار المريخ ، الرياض ،السعودية، ص70.

- أما الموضوعية : فيقصد بها أن تكون القوائم المالية عامة الغرض ولا تخص فئة محددة من فئات مستخدمي القوائم المالية أي يجب أن تفي باحتياجات كل مستخدمي القوائم المالية. وإعدادها بعيدا عن كل التحيز .[1]
- أما الشمول : بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدموها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة. [2] أي تقديمها كاملة دون أي نقص أو حذف مما يجعلها مضللة.

ثانيا : الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.

وتتمثل هذه الخصائص في: القابلية للمقارنة والثبات .

1- القابلية للمقارنة : تسمح هذه الخاصية بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال نفس الفترة (وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون)، كما تسمح بإجراء المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقب زمنية مختلفة (وهو ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة) وذلك لمعرفة مدى تطور المؤسسة أو تراجعها.

- وقد تنشأ أوجه التشابه و الاختلاف نتيجة تشابه اختلاف الظروف و الأحداث التي تتأثر بها المؤسسات المختلفة، أو تتأثر بها نفس المؤسسات خلال فترات زمنية متتابعة، وليس بالضرورة أن تتبع أوجه التشابه والاختلاف من تشابه واختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح المستعملة. و لكي تكون المعلومات لمحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر الشرطين التالين:[3]

ا- سهولة العرض و استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

ب- الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى .

2- الثبات: و يقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق و الاجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغييرها إلا عند الضرورة.

- من المواصفات التي يطلب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة أكثر لأغراض اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، أن تكون تتميز بالثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من

---

[1] مداحي عثمان ،**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص 90.

2 أحمد عبد الهادي شبير ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية** ، دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة العامة في فلسطين ، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ،2006 ، ص45.

[3] ابراهيم أحمد الصعيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الفكر المعاصر ، دمشق، 1996،ص 35.

فترة إلى أخرى ضمن المؤسسة، الأمر الذي يساعد على القيام بمقارنة نتائج المؤسسة عبر الفترات الزمنية، كما يحول دون ظهور تغيرات ناتجة عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية.

من أمثلة الطرق والقواعد المحاسبية: طرق تقويم المخزون :مثل التكلفة الوسطية المرجحة، (الوارد أولا الصادر أولا) ، طرق الإهتلاك مثل: (الاهتلاك الخطي ، الثابت، الاهتلاك المتناقص).....الخ[1].

- أي عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ولا يعني ذلك أن الوحدة المحاسبية لا يمكنها الحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات الطرق المحاسبية إذا ثبتنا أفضليتها في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر التغير المحاسبي في التقارير المالية و خاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.[2]

- يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة و الموثوقية. فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة و الموثوقية.

كما يمكن تحديد معايير عامة لتحديد جودة المعلومات المحاسبية سنتطرق إليها في العناصر الموالية.

الفرع الثالث : معايير عامة لجودة المعلومة المحاسبية.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبة يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.[3] يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي[4]:

---

[1] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 71.

2دونالد كيسو و جيري بجانت، مرجع سبق ذكره ، ص72.

[3] صبايحي نوال ، **أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقتها مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ، ص80 .

4 هوام جمعة ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2011، ص17-19.

أولا :معايير فنية.

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير و تفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة.

ثانيا: معايير قانونية.

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ثالثا :معايير رقابية.

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة و المستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها و إجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوار مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.[1]

[1] هوام جمعة ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص18 .

رابعا :معايير مهنية.

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة. [1]

الشكل رقم (2): معايير عامة لجودة المعلومات المحاسبية.

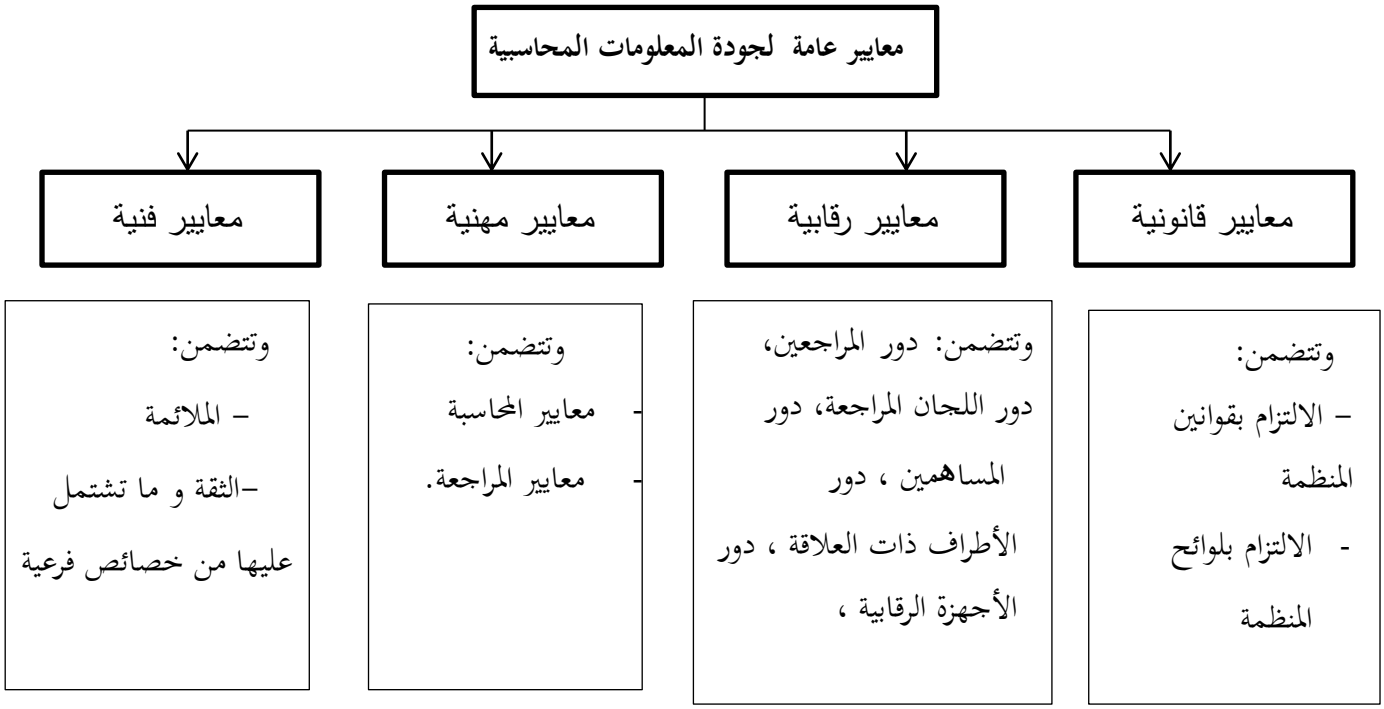

المصدر: صبايحي نوال ، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2013، ص74.

[1] نفس المرجع السابق ، ص19.

المطلب الثاني : مشاكل تعارض الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية.

أحيانا يلاحظ وجود تعارض بين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية، يمكن تفصيل ذلك في ما يلي : [1]

أولا: احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية).

إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا – للواقع الفعلي.

ثانيا: احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية: كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات. المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبًا ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد .

ثالثا: ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محترفة إلى التأثير على متخذ القرار .

رابعا: كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها ، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها .

خامسا: قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه يواجه مستخدمها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير .

---

[1] أحمد المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، في اتخاذ القرارات الاستثمارية** "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية ،"مجلة المنارة ، جامعة مؤتة ، المجلد13 ، العدد 02 ، 2007، ص 270 - 271.

سادسا: بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدموا المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواًء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة .

المطلب الثالث :معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية.

إنّ المعلومات التي تقدمها الأنظمة المحاسبيّة تشمل بعض المعايير التي تقيس وتحدد مدى جودة هذه المعلومات، منها معايير عامة كالدقة ، ومدى منفعتها [1] ومعايير أخرى سنوجزها في ما يلي:

الفرع الأول : معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية.

يمكن قياس جودة المعلومات بمقدار فاعليتها لتحقيق أهداف المؤسسة أو صانعي القرار، أو من خلال كفاءتها التي تظهر من خلال تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل موارد ممكنة وبأقل التكاليف، وتتحدد مدى جودة المعلومات بالقدرة التنبؤية التي تظهرها بعد الحصول على النتائج، فكلّما قلت حالة عدم التأكد أصبحت المعلومات ذات جودة مرتفعة، وتوجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي[1]:

أولا : الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما ازدادت دقة المعلومات ازدادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد ،لذا فانه غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية [2]:

– المنفعة الشكلية، وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

---

[1] مؤيد الفضل، عبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ،ص306.

2 فؤاد عبد المحسن الجبوري ،أثر **استخدام نظم المعلومات المحاسبية المتكامل في جودة المعلومات المحاسبية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 09، العدد 36، جامعة كربلاء، العراق،2013، ص 246.

-المنفعة الزمنية ، وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فان الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

- المنفعة التقييمية والتصحيحية، وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثالثا: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشاة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية. [1]

رابعا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات .

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية ، أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين بدائل القرارات الإدارية [2].

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية .

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.[3] فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها . ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات[4].

---

[1] أسعد سمير مرشد، **مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الإدارة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول ،1988، ص 212

2 غسان اللامي وآخرون ،**نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها**، مكتبة المجتمع العربي، عمان ،2012، ص 247 -249.

[3] أحمد المخادمة ، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية** ، مرجع سبق ذكره، ص 253.

4 جيا كريم أحمد ، **دور استخدام منهج سيجما لتفعيل وتحسين التدقيق الداخلي وانعكاساتها على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 03، 2017، ص 360.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية.

هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية وسنتناول في هدا المبحث بعض من هذه العوامل على النحو التالي :

المطلب الأول :العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) .

تعتبر جودة المعلومة المحاسبية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه.[1]

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي : [2]

- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية بإختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.
- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه و تطوير إمكانياتهم وقدرتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق
- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.
- العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.
- العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

---

[1] عائشة سلمى ،**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي** – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية –، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص735.

2حامدي علي ،**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص107-108.

المطلب الثاني : العوامل المتعلقة بالمعلومات.

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم " 02 " التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة، لاتخاذ القرار ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنيت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:[1]

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

المطلب الثالث : تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي).[2]

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة ، و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الاستثمار، فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي ،**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة اقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008/ 2009، ص70.

[2] صبايحي نوال ،**أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مرجع سبق ذكره ، ص80.

خلاصة الفصل :

إن المعلومات المحاسبية، باعتبارها نتاج نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، كانت تستخدم من طرف إدارة هذه الأخيرة فقط ولأغراض محدودة ، من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولا إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وتعددت الأطراف التي تستفيد منها، فبعدما كانت مختلف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات تبحث عن الحصول على أكبر حجم ممكن منها ،أصبحت الآن تبحث عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية ، و التي تتوفر فيها الخصائص النوعية العامة والخاصة المتعارف عليها لجودة المعلومة المحاسبية ، وهذا قصد بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما منها صنع القرارات الرشيدة.

ولا يمكن الوصول إلى هذا النوع من المعلومات إلا بتوفر ظروف وشروط عديدة خاصة منها ما يتعلق بالجوانب الفنية ،ا المهنية ، القانونية ،والرقابية، وهذا ما تم معالجته في هذا الفصل.

الفصل الثاني

صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية

وعلاقته بجودة المعلومة

المحاسبية

تمهيد

تعتبر عملية التسيير جوهر العملية الإدارية ، فهي عملية التنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة وتوجيهها بأحسن طريقة للاستفادة من مخرجات تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية بكل كفاءة وفعالية . ومهمة التسيير تقتضي صنع القرارات بشأن كل المشكلات أو المواقف التي تواجه المسير والتي تهتم بحاضر ومستقبل المؤسسة التي يشرف على تسييرها. ويؤكد المديرون أن صنع القرارات هو عملهم الأساسي واليومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد الكثير من العلماء المختصين في علم الإدارة أنه هو أساس الإدارة وقلبها النابض ويتوقف عليه مصير المؤسسة، فإذا كانت القرارات صائبة وفعالة فإنها تؤثر بالإيجاب على المؤسسة ما يضمن لها الاستمرار والبقاء، أما إذا كانت القرارات غير فعالة وفاشلة فإنها تؤثر بالسلب على المؤسسة ويمكن أن يعرضها ذلك إلى مخاطر قد تؤدي بها إلى الزوال.

كما تعتبر عملية اتخاذ القرارات على أنها الأساس القائم على حل القضايا والمشكلات واختيار أحسن البدائل المتاحة التي تتناسب مع الإمكانيات والأهداف المطلوبة، إذ تتوقف فعالية القرارات على مدى توفر وتكامل المعلومات المحاسبية الضرورية ومدى جودتها ودقتها كونها الركيزة الأساسية للعمل الإداري، فالعلاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات علاقة وطيدة ومتكاملة باعتبارها الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية و الإستراتيجية التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي تبنى عليها التقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتوضيح ماهية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى العوامل المؤثرة في صنع القرار، و في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل تناولنا علاقة جودة المعلومة المحاسبية بصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

نستعرض ضمن هذا المبحث بعض التعاريف حول مفهوم القرار باعتباره نتاج عملية صنع القرار بتوضيح عناصره وتصنيفاته المختلفة وكذا شروط القرار الجيد وصفات صانعه، ثم مفاهيم عامة حول عملية صنع القرار وأهم مراحلها مع توضيح الفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية القرار.

نحاول في هذا المطلب أن نستعرض مفاهيم تتعلق بالقرار باعتباره نتاج عملية صنع القرار من خلال تعريفه وتناول مختلف تصنيفاته، بالإضافة إلى شروط القرار الجيد والصفات الواجب توافرها في صانعه.

الفرع الأول: تعريف القرار

بالاطلاع على كثير من الأبحاث التي تناولت موضوع القرار نجد أن هناك تعاريف عديدة للقرار وفيما يلي عرض لبعض منها:

- عرف القرار بأنه " تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف."[1]
- وعرف كذلك بأنه "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي اِحتمالات المستقبل."[2]
- كما عرفته راشدة عزيرو كما يلي: " القرار هو تحديد ما يجب عمله اِتجاه مشكلة أو اِتجاه موقف معين."[3]

يعرف القرار بأنه مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه، أي هو عبارة عن البديل الأمثل الذي يختاره من بين عدد البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها.[4]

-كما يمكن تعريف القرار على أنه: «هو ذلك البديل المفضل بعقلانية من طرف صانع القرار من بين بديلين ممكنين أو أكثر لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.[5]

---

[1] منصور البدوي، **دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرار**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1987، ص44.

[2] خالد سليمان المومني، محمد علي القضاة، **فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، 2008، ص03.

[3] راشدة عزيرو، **المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها** ،الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009، ص02.

[4] احمد محمد غنيم، **إدارة الأعمال**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر،2002، ص.20.

[5] J.L.Lemoigne, **les systèmes de décision dans les organisations**, Presses Universitaires de France, Paris, 1974, p.71

من خلال ما سبق يمكن توضيح مفهوم القرار على أنه: اختيار بين مجموعة من البدائل الممكنة والمتاحة لحل مشكلة معينة وتحقيق أهداف مسطرة.

الفرع الثاني: تصنيف القرارات.

تصنف القرارات وفقا لمعايير عديدة نوجزها فيما يلي:

أولا : القرارات حسب أهميتها: حسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى ثلاثة أنواع هي:

أ) **القرارات الإستراتيجية:** " يقصد بها القرارات التي تتعامل مع عملية التخطيط طويلة الأجل ولهذا السبب يطلق عليها أحيانا بالقرارات التخطيطية ... ومن أمثلة القرارات الإستراتيجية تحديد برنامج العمل المستقبلي للمنظمة، وإعداد الخطط المستقبلية والسياسات التي تحدد هيكل الأموال المعدة للاستثمارات وغيرها."[1] وبما أن لهذا النوع من القرارات أهمية كبيرة ولها تأثير على حاضر ومستقبل المنظمة فإنها من اختصاص الإدارة العليا.

ب) القرارات التكتيكية: هي تلك القرارات التي لها علاقة مباشرة بسير أعمال ومهام المؤسسة، وهي عادة ما تعرف بالقرارات الوظيفية، بإعتبار أنه يتم إتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى، بغية الوصول بالأنشطة الوظيفية المختلفة في المؤسسة، كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها إلى الأداء الأمثل، ويتميز هذا النوع من القرارات أنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة.[2]

ج) القرارات التنفيذية: هي قرارات من إختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية. وغالبا ما تعالج المسائل المتعلقة بالعمليات اليومية في المؤسسة.

ومن أهم خصائصها والمعلومات التي تحتاجها نذكر ما يلي:[3]

- تختص بعملية التأكد من أن الخطط والبرامج نفذت بكفاءة وفعالية؛
- تنطوي على درجة عالية من التأكد، ونادرا ما تكون في حالة المخاطرة؛
- تركز على العمليات الإنتاجية والبيعية والتنموية؛
- تعتمد على المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية؛
- تحتاج للمعلومات الخاصة بالطلب؛
- تحتاج للمعلومات الخاصة بالمخزون وأسعار المواد الأولية.

---

[1] سليمان سفيان، مجيد الشرع، **المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 04.

[2] نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية**، دار زهران، الأردن، 1996، ص45.

[3] سعيد محمد المصري، **التنظيم والإدارة (مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة)**، الدر الجامعية، الإسكندرية ، 1999 ، ص262- 263

ثانيا : قرارات حسب الوظائف الأساسية بالمنظمة:[1]

أ) **قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية:** هي قرارات تخص: التخطيط، التنظيم، الاتصال، التوجيه، الرقابة، وغيرها.

ب) **قرارات متعلقة بالإنتاج:** هي قرارات تهتم بتحديد: طرق الإنتاج، كمية الإنتاج، الوسائل المستخدمة في الإنتاج، نوع المنتجات وغيرها.

ج) **قرارات متعلقة بالوظائف الأخرى:** ويتعلق الأمر بما يلي:

- قرارات متعلقة بتسيير الموارد البشرية: هي قرارات تتعلق بشؤون المستخدمين (العمال) بدءا بمصادر الحصول على اليد العاملة وطرق الاختيار والتعيين تبعا لاحتياجات المنظمة ثم تسيير المسار المهني للعمال ومعالجة انشغالاتهم والنزاعات الفردية والجماعية التي قد تنشا معهم.
- قرارات متعلقة بالتمويل: هي قرارات تهتم بتحديد احتياجات المنظمة لرؤوس الأموال، وبتحديد مصادر التمويل المناسب لكل عملية من عمليات الاستغلال أو الاستثمار المراد القيام بها , وقد تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية أو المزج بين النوعين معا.
- قرارات متعلقة بالتموين والتسويق: بالنسبة للتموين فإنها تلك القرارات التي تهتم بتحديد أنواع وكميات المواد و/أو السلع المراد شرائها إلى جانب تحديد الموردين الذين سيتم التعامل معهم على أساس مجموعة من المعايير لاسيما منها الأسعار والتسهيلات الممنوحة وغيرها. أما بالنسبة للتسويق فيتعلق الأمر بالقرارات التي تهتم بتحديد الأسواق، الإشهار، الأسعار، ..... الخ.

ثالثا : قرارات حسب أسلوب صناعتها: [2]

أ) **قرارات وصفية:** هي القرارات التي تعتمد على الأساليب الكيفية القائمة على الحكم الشخصي لصانعها وتجربته مع استعانته بآراء الآخرين وبالحقائق المتعلقة بالمشكلة القائمة.

ب) **قرارات كمية:** هي القرارات التي تستخدم فيها الأساليب الكمية التي تعتمد أساسا على الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل المطروحة والمتمثلة في بحوث العمليات وغيرها.

---

[1] احمد جنان سعدون، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2004 ص 92.

[2] وداد عزيزي، حنان بوفروم، **فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية** ، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009 ،ص05.

رابعا : القرارات حسب إمكانية برمجتها /أو حسب تكرارها:[1]

أ) **قرارات مبرمجة:** هي قرارات متكررة حيث أنها في العموم تعالج المسائل اليومية البسيطة ولا تتطلب جهدا كبيرا وبحثا طويلا، وتعتمد على الخبرات الشخصية لصانع القرار والأخذ بعين الاعتبار للأحداث (المشاكل) التي وقعت في الماضي وكيفية التعامل معها ومعالجتها. إن القواعد التي تحكم صنع هذا النوع من القرارات تكون واضحة، والمعلومات المستند إليها تكون كافية ومتصفة بمختلف الخصائص النوعية التي تجعلها قابلة لتحقيق الغاية المنشودة منها. ومثالها الموافقة على طلب تسبيق على الأجر أو رفضه، الموافقة على تحويل مبلغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق وغيرها.

ب) **قرارات غير مبرمجة:** هي قرارات تحصل بشكل غير متكرر وتعالج المسائل المعقدة المتعلقة بإستراتيجية المنظمة التي تتطلب جهدا كبيرا وتحليلا طويلا. تظهر الحاجة إلى هذا النوع من القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة ما لأول مرة ولا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها أي لا توجد خبرات بشأن كيفية حلها والتعامل معها. إن هذا النوع من القرارات يحتاج إلى الإبداع لهذا سميت بالقرارات الإبداعية، ومثالها طرح منتج جديد إلى السوق، استبدال منتج بمنتج آخر، إنشاء فرع جديد وغيرها.[2]

خامسا : قرارات حسب مدة تنفيذها:

أ) **قرارات فورية:** هي تلك القرارات ذات التنفيذ الفوري ولا يكون الزمن عنصرا أساسيا فيها.

ب) **قرارات مستمرة:** هي تلك القرارات التي يتطلب تنفيذها مدة زمنية معينة.

سادسا : القرارات حسب الطرف المعني بها: [3]

أ) **قرارات شخصية:** هي تلك القرارات التي تخص شخص معين، وقد يكون هذا الأخير الرئيس الإداري نفسه أو غيره. ويمكن أن نكون أمام إحدى الحالتين التاليتين:

- حالة كون الشخص المعني بالقرار هو صانع القرار نفسه.
- حالة كون الشخص المعني بالقرار هو شخص آخر غير صانع القرار.

في كلتا الحالتين نجد أن القرار الشخصي يؤثر مباشرة على المعني به مع إمكانية تأثيره كذلك على المنظمة من عدمها، لكن ما يميز بين الحالتين هو أن القرار في الأولى قد لا يكون باسم المنظمة ولا يدخل ضمن عملها، ومثال ذلك قرار أحد الرؤساء الإداريين الاستقالة، فهو قرار شخصي يؤثر على المعني مباشرة لكنه قد يؤثر أيضا على المنظمة، ومثال عن الثانية قرار الرئيس الإداري تحويل عامل من مصلحة إلى أخرى.

---

[1] وداد عزيزي، حنان بوفروم ، **فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

[2] ساسي هادف نجاة ، **درس نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة** ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، -2017 ص 11.

[3] مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 26 -27

ب) **قرارات تنظيمية:** هي تلك القرارات التي تخص المنظمة ككل وتتعلق بعملها ومستقبلها، أو أنها موجهة لمديرية أو مصلحة أو ورشة تابعة لها، ويمكن القول أنها موجهة لعدد غير محدد من الأشخاص. ومثال ذلك اللوائح التنظيمية.

سابعا : القرارات من حيث عدد الأهداف:

أ) **قرارات ذات هدف واحد:** هي تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدف واحد فقط.

ب) **قرارات ذات أهداف متعددة:** هي تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدفين أو أكثر في نفس الوقت.

الفرع الثالث: شروط القرار الجيد وصفات صانعه:

القرار الجيد هو القرار الراشد والفعال والمناسب لحل مشكلة معينة في ظل ظروف خاصة، ولهذا فإن للقرار شروط معينة، كما أن صانعه يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات، يتم ذكرها فيما يلي:[1]

1. **شروط القرار الجيد:** لكي يحقق القرار هدفه أو أهدافه لابد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط أو المواصفات أهمها:
   - أن يكون اتخاذه في الوقت المناسب؛
   - أن يكون قرار مبرهن على صحته؛
   - أن يحمل القرار طابعا إرشاديا أو أمريا محددا؛
   - أن يكون معنونا إلى جهة تنفيذية محددة؛
   - أن يكون غير متناقض في مضمونه؛
   - أن يكون ذو صلاحية تنفيذية.
2. **صفات صانع القرار:** من بين أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها صانع القرار ما يلي: [2]
   - أن يتمتع بنظرة شمولية؛
   - أن يكون ذا خبرة جيدة بموضوع القرار؛
   - أن يكون ملما الماما جيدا بتقنيات وأساليب صنع القرارات؛
   - أن يكون موضوعيا وواقعيا؛
   - أن يتحلى بالجرأة في المواقف التي تنطوي على المخاطرة؛

---

[1] شمس الدين عبد الله شمس الدين، **مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية**، مجلة مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، وزارة الصناعة، سوريا ،2005، ص34.

[2] شريخ سناء، بطاط شهرزاد، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية** ، جامعة محمد بوضياف–المسيلة – 2021 ، ص32.

- أن يكون سريع البديهة في المواقف التي تتطلب السرعة في صنع القرار؛
- أن يكون مترويا في المواقف التي تتطلب تحليلا معمقا.

المطلب الثاني: عملية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

نتطرق ضمن هذا المطلب إلى توضيح أهم مراحل عملية صنع القرار وأهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز الفرق بين مفهوم صنع القرار واتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم عملية صنع القرار.

1. تعريف عملية صنع القرار:

- يعرف صنع القرار بأنه "عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار وفي جميع هذه المراحل تحتوي على إختيار حذر ودقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل.

- كما يعرف بأنه "عبارة عن تحليل وتقييم لكافة المتغيرات التي تخضع بمجملها للتدقيق والتمحيص للوصول إلى حل أو نتيجة ووضع هذا الحل في مجال التطبيق العلمي وحيز التنفيذ".[1]
- ويرى طارق عبد الرؤوف عامر من جهته أن "عملية صنع القرار تعني جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود وتتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها، وتحليل المشكلة وتقييمها، ووضع معايير للقياس، وجمع المعلومات والبيانات، واقتراح الحلول المناسبة، وتقييم كل حل على حده للتوصل إلى أفضل الحلول."[2] أي أن عملية صنع القرار تعبر عن مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار بهدف الوصول إلى أفضل قرار.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة لصنع القرار نرى أنه يمكن تعريفه كما يلي:

---

[1] ظاهر كلالده، **الاتجاهات الحديثة للقيادة الإدارية**، دار زهران، عمان، الأردن، 1997، ص254.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، **نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)**، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص04.

[3] نفس المرجع السابق، ص04 .

" صنع القرار هو تلك العملية الإدارية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة المتسلسلة تسلسلا منطقيا، التي يقوم بها صانع القرار، بدءا بتحديد المشكلة المطروحة وصولا إلى إختيار الخيار المناسب وجعله محل تنفيذ مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتقييم ورد فعل، وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود ".

2. توضيح الفرق بين مفهوم صنع القرار واتخاذ القرار.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المراجع من يعتبر مصطلح صنع القرار نفسه عملية إتخاذ القرار، وهناك فئة أخرى من تميز بين المصطلحين على أنهما مفهومين مختلفين بالرغم من وجود نقاط تشابه بينهما، وعليه بعد توضيحنا لمفهوم صنع القرار، نوجز بإختصار مفهوم عملية إتخاذ القرار ومنه الخروج بأهم نقاط التشابه والإختلاف بينهما.

- تعرف عملية اتخاذ القرار كما يلي: "هي اختيار بديل معين من بين مجموعة بدائل."[1]
- اتخاذ القرار "هو عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة."[2]
- وتعرف عملية اتخاذ القرار كذلك على أنها: "تتضمن عملية اتخاذ القرار اختيارا بين بديلين أو أكثر، أي بين عدة طرق ممكنة تقود إلى هدف معين." أي أنها عملية اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل، انتهاز فرصة.
- ومن خلال التعاريف السابقة لعملية اتخاذ القرار نرى أنه يمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها: عملية اختيار البديل الأنسب من بين بديلين ممكنين أو أكثر، وفقا لمعايير محددة، قصد تحقيق هدف معين.

• بالنسبة للفرق بين مفهومي صنع القرار وإتخاذ القرار يمكن أن نقسم وجهات نظر الباحثين في الموضوع إلى ثلاثة فرق:

✓ فريق أول لم يميز بين المفهومين حيث لا نجد أثرا لمفهوم صنع القرار في كتابات بعض الباحثين المحسوبين على هذا الفريق، وتم الاكتفاء فيها بذكر في كل مرة المفهوم الثاني مع التأكيد بأن مراحل أو خطوات اتخاذ القرار تبدأ من تحديد المشكلة أو الهدف، وتنتهي باختيار البديل المناسب وبإصدار القرار الذي استقر عليه الرأي وتنفيذه، مرورا بتحليل المشكلة وتحديد البدائل وتقييمها. لكن الملاحظ أن هذه المراحل أو الخطوات أصبحت تحسب على أنها مراحل أو خطوات صنع القرار. من هنا نستنتج أن عدم استعمال هؤلاء الباحثين لمفهوم صنع القرار مرده كون هذا الأخير مفهوما جديدا لم يكن متداولا في السابق أو أنه

[1] محمد فريد الصحن وآخرون، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999 ,ص 224.

[2] محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ،2006 ص105 .

ضمنيا اِعتبروه مرادفا لِاتخاذ القرار. أما أولئك الذين استعملوا هذا المفهوم فبالنسبة إليهم فان هذا الأخير جاء كمرادف لِاتخاذ القرار وبالتالي لا يوجد أي فرق بين المفهومين في نظرهم.

- ✓ وفريق ثان استعمل مفهوم صنع القرار إلى جانب مفهوم اتخاذ القرار وأقر بوجود فرق بين المفهومين، لكن مع التأكيد أنه ليس بفرق كبير. وفي هذا الاتجاه يرى الباحثان كريمة مخطاري وعبد القادر مخطاري "أنه في الواقع لا يوجد فرق كبير بين اتخاذ القرار وصنع القرار، بل هي عملية واحدة ولكن كيفية المزج والتركيب والتحليل للمعطيات توحي بإمكانية صنع القرار أكثر من اِتخاذه، فعملية الصنع للقرار تمهيد لِاتخاذ القرار أي عبارة عن مرحلة التهيئة والتحضير فقط "[1]
- ✓ أما الفريق الثالث من جهته قد ميز بين المفهومين حيث اِعتبر بأن عملية صنع القرار تتضمن عدة مراحل مع اعتبار عملية اتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من بين هذه المراحل أي أن اتخاذ القرار ما هو إلا مرحلة من مراحل صنع القرار. ويرى منير نوري وآخرون أنه" يعد اتخاذ القرار من أهم مراحل القرار، وليس مرادفا لصنع القرار، فمرحلة اتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعوا القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة، ومن ثم فان اتخاذ القرار يعتبر أحد مراحل صنع القرار، بل هو نتاج عملية صنع القرار ذاتها."[2]

- وكتب كذلك الأخضر عزي وحسن بوبعاية في هذا الصدد أن "صنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين، وبديهيا فان مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب، وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتتضمن عناصر عديدة ومن خلال ما يراه طومسون وتودين فان مفهوم صنع القرار ليس مقتصرا على الاختيار النهائي؛ بل انه يشير إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار."[3]

---

[1] كريمة مخطاري، عبد القادر مخطاري، **رضا العميل والمشاركة في صنع القرار التسويقي**، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009، ص05.

[2] منير نوري وآخرون، **الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–التوصيات والمتطلبات**، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص07.

[3] الأخضر عزي، حسن بوبعاية، **صنع واتخاذ القرار في ضوء علم اجتماع الإدارة**، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009، ص01.

الفرع الثاني: أهمية صنع القرار.[1]

إن عملية صنع القرار تعتبر جوهر العملية الإدارية حيث نجد أن هذه العملية هي من المهام الأساسية للرئيس الإداري، وتشكل القرارات بمختلف أنوعها، الصادرة عن هذا الأخير أهمية بالغة سواء بالنسبة له أو للمنظمة ككل.

– بالنسبة للرئيس الإداري (صانع القرار) فإنها تؤثر تأثيرا كبيرا على وضعه الوظيفي وهي مقياس نجاحه من عدمه. فكلما كانت قراراته سليمة وراشدة ومحققة للأهداف التي كانت وراء صنعها كلما دل ذلك على نجاحه في أداء مهامه.

– أما بالنسبة للمنظمة فإن عملية صنع القرار تؤثر على عملها ومستقبلها، حيث ترتبط حياة المنظمة بسلامة وفعالية القرارات التي تم صنعها. فقد تحقق لها الاستمرار والتوسع والنمو أكثر فأكثر في حالة كونها قرارات ايجابية، وقد تدخلها دائرة الصعوبات والاختلالات مع إمكانية أن تقودها إلى الفناء في حالة كونها قرارات سلبية. وكذلك لا يمكن الاستغناء عن صنع القرارات في الحياة اليومية للمنظمة وقد تؤول هذه الأخيرة إلى الفشل والتراجع في حالة التوقف عن صنع القرارات. وهو ما أكدته الدكتورة نادرة أيوب عندما تناولت هذا الموضوع مشيرة إلى أن هذه العملية تستمد أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات، ولان التوقف عن صنع القرارات يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.[2]

الفرع الثالث: مراحل عملية صنع القرار .

من خلال التعاريف المختلفة المقدمة لعملية صنع القرار يتضح أن هذا الأخير يمر بعدة مراحل متتالية، في كل مرحلة من هذه المراحل ينجز فيها صانع القرار (فردا أو جماعة) جملة من النشاطات إلى غاية ظهور القرار إلى الوجود ووضعه حيز التنفيذ والتقييم، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي: [3]

- **مرحلة إكتشاف (إدراك) المشكلة:** في حالة ظهور قضية أو مشكلة ما إلى الوجود على مستوى المنظمة وإدراكها، يتعين على المسير الإقرار بوجودها وأن تكون له الإرادة لمعالجة الوضع، ويبدأ التفكير في الإجراءات الواجب القيام بها فيما بعد. وفي غياب ذلك فإن كل شيء يتوقف عند هذا الحد، ولا يمكن المرور إلى المراحل الموالية.

---

[1] ربحي مصطفى عليان ، **أسس الإدارة المعاصرة**، دار صفاء، عمان ، 2007، ص64.

[2] نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية** ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الأردن ،1996، ص 04.

[3] سميحة بوحفص، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر – بسكرة– ص 21/20 .

ومن الأحسن اكتشاف المشكلة في الوقت المناسب حتى يتسنى حلها في الوقت المناسب إن أمكن وذلك تفاديا لتعقيدات تترتب عن التأخر في معالجتها. وتنقسم المشكلات الإدارية إلى أنواع يمكن تلخيصها كما يلي:

– **مشكلات متوقعة:** تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

أ) **مشكلات روتينية:** تتمثل في تلك القضايا العادية المتكررة يوميا في حياة المنظمة ومن أمثلة ذلك قبول طلبيه من زبون ما أو رفضها.

ب) **مشكلات ذات بعد استراتيجي وحيوي:** تتمثل في تلك المشكلات التي تتعلق بقضايا ذات أهمية أكثر بالنسبة لحياة المنظمة ومستقبلها مقارنة بسابقاتها، وهي لا تتكرر يوميا إلا أن حدوثها يكون متوقعا وعملية طرحها ومعالجتها تكون مبرمجة بشكل دوري، ومثال ذلك تلك المسائل الهامة التي تطرح وتعالج بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء.

– **مشكلات غير متوقعة:** كما يدل اسمها، هي تلك المشكلات الإدارية التي تطفو إلى السطح بشكل مفاجئ ويمكن أن تكون ذات طابع عادي أو ذات طابع استراتيجي وحيوي.

❖ **مرحلة تحديد وتحليل المشكلة:** بعد اكتشاف المشكلة ووجود رغبة جدية للتكفل بالموضوع يتم القفز بالعملية إلى مرحلتها الثانية التي يتم فيها التشخيص الدقيق للمشكلة وذلك بجمع الحقائق الكافية بشأنها التي تسمح بالتحديد والتحليل الجيدين لها، ولتحديد المشكلة بشكل صحيح يجب التركيز على تحديد كل من طبيعتها وأسبابها بشكل دقيق وكامل.

إن التوصل إلى تلك الحقائق يتطلب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حددت كما يلي:[1]

ما نوع المشكلة؟ كيف نشأت؟

ما هي النقاط الهامة والجوهرية فيها؟ متى وأين وقعت؟

ما هو الوقت الملائم لحل المشكلة؟

ما هي المشاكل المترتبة عن عدم حلها في الوقت المناسب؟

ما هي المعلومات اللازمة وما هو مصدرها؟

❖ **مرحلة جمع البيانات:** بعد التشخيص الدقيق للمشكلة يأتي الدور على جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة من المصادر المختلفة المتاحة. ويستحسن جمع أكبر قدر ممكن من البيانات وأن تتوفر في هذه الأخيرة مختلف المعايير التي تؤكد جودتها من دقة وملائمة وغيرها. فكلما تحققت الوفرة والجودة في

[1] محمد أحمد المصري، **الإدارة الحديثة، اتصالات، معلومات، قرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص296.

البيانات المحصل عليها، كلما سمح ذلك لصناع القرار بالابتعاد عن حالتي عدم التأكد والمخاطرة ومن ثم الاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد، مما يمكنهم من الوصول إلى القرار الراشد وكذا معرفة نتائجه.[1]

❖ **مرحلة تحديد البدائل**: إن التوصل إلى القرار الراشد والفعال لا يأتي بطريقة عشوائية أو ارتجالية بل يتم من خلال تفكير عميق ومدروس الذي يتطلب طرح مختلف البدائل (الحلول) الممكنة تبعا للإمكانيات المتاحة وقدرتها على التوصل إلى التخلص من الإشكال المطروح ويقصد بالبديل ذلك الحل الممكن المتاح لصانع القرار إضافة إلى حل ممكن آخر أو أكثر.[2]

إن عدد البدائل ونوعها تتحكمان فيهما عدة عوامل منها:

- عوامل شخصية متعلقة بصانع القرار؛
- إمكانيات المنظمة؛
- الوقت المتاح للخروج بالقرار النهائي إلى حيز التنفيذ حسب ما القضية إذا كانت تتطلب معالجة سريعة أوهناك

متسع من الوقت أمام صانع القرار يسمح له بالتفكير والاستشارة أكثر لإيجاد بدائل كثيرة؛

- أسلوب العمل المتبع في عملية طرح البدائل

❖ **مرحلة تقييم البدائل**: في هذه المرحلة تتم دراسة البدائل المختلفة المطروحة من كل الجوانب بتحديد الايجابيات والسلبيات المتوقعة مستقبلا عن كل بديل.

ومن أهم النقاط التي يتم التركيز عليها عند تقييم كل بديل ما يلي:[3]

1- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه؛

2- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث السرعة والإتقان؛

3- آثار تنفيذ البديل على داخل المنظمة وخارجها والمجتمع ككل؛

4- الآثار الاجتماعية والنفسية للبديل، أي مدى انعكاساته على أفراد التنظيم ومدى قوة واهتزاز العلاقات التي يمسها

خاصة إذا كان البديل يهم مصالح الجمهور؛

5- مناسبة الظروف لتبني هذا البديل؛

6- استجابة المرؤوس للبديل؛

---

[1] الدكتور طاهر جس، **درس مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأعمال**، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، سورية، 2019 ص 11.

[2] شريخ سناء، بطاط شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **أصول الإدارة العامة**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 253.

7- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

- إن تقييم كل البدائل تقييما جيدا يقود إلى نجاح الموازنة النفعية بينها وهذا الأمر مرتبط بمدى جودة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار فكلما كانت هذه المعلومات جيدة ومتوفرة بالقدر الكافي ومستجيبة لحاجات صانع القرار في هذا المقام، كلما سمحت لهذا الأخير بالتوصل إلى تقييم منطقي وعقلاني لمختلف البدائل المطروحة.

❖ **مرحلة اختيار البديل المناسب والواقعي:** إن تقييم البدائل يمهد الطريق لصانع القرار لإجراء الموازنة بين مختلف البدائل الممكنة المقترحة ثم يفصل في الأمر باختياره للبديل الذي يراه مناسبا لحل الإشكال المطروح وتعتبر هذه العملية مهمة ومعقدة للغاية لأنه يجب اخذ في الحسبان اعتبارات عديدة متداخلة ومتكاملة ومتناقضة أحيانا. هذه الاعتبارات لها علاقة بتلك التي يركز عليها تقييم البدائل ومن أهمها:[1]

- مقارنة المخاطر المتوقعة من البديل بالمكاسب المتوقعة منه؛
- الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل؛
- الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

❖ **مرحلة إصدار القرار:** بعد معرفة البديل المختار يتم تحويله إلى صيغة قرار يعلن عنه في الإطار التنظيمي المحدد. مع اختيار الوقت المناسب للقيام بذلك حيث يتم تحديد صلب القرار أي التصرف المطلوب القيام به بكل تفاصيله إن وجدت هذا من جهة، وتحديد من يتعين عليه تنفيذ القرار من جهة أخرى مع إمكانية إضافة عناصر أخرى مثل تحديد توقيت التنفيذ، أجال التنفيذ وغيرها. [2]

❖ **مرحلة تنفيذ القرار:** يعني تطبيق القرار المتخذ على أرض الواقع من طرف الجهة أو الجهات المعنية بذلك. ويكون هذا التطبيق إما دفعة واحدة أو مستمرا لفترة زمنية معينة حسب طبيعة القرار.[3]

❖ **مرحلة متابعة تنفيذ القرار:**

إن هذه المتابعة تتمثل في تقييم النتائج المترتبة عن تنفيذ القرار حيث انه بعد الشروع في تنفيذ القرار المتخذ تبدأ النتائج المترتبة عنه في الظهور إما دفعة واحدة أو تدريجيا، نتائج قد تكون في شكل أثار

---

[1] بلحاج فتيحة، **الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07/ 2016 ، ص 273/272.

[2] سميحة بوحفص ، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 23/22 .

[3] جيرمي كوردي، **الخطوات العشر لاتخاذ القرار الصحيح** ، دار الفاروق الاستثمارات الثقافية ، الطبعة العربية الأولى، ص 17 .

مباشرة أو أثار غير مباشرة للقرار. هذه النتائج تكون محل تقويم للوقوف على مدى فعالية ونجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من اجله.[1]

إن عملية التقويم هذه قد تقود صانع القرار إلى ما يلي:

- الرضا التام عن القرار المتخذ ومن ثم نهاية مسار معالجة القضية التي كانت مطروحة بمعطياتها الأصلية
- عدم الرضا عن القرار المتخذ لسبب أو أكثر، مما يستدعي الخروج بقرار آخر الذي قد يتمثل فيما يلي:
- الإيقاف المؤقت لتنفيذ القرار المعني على أن تتم العودة إلى تنفيذه لاحقا بعد زوال العائق أو الظرف الذي كان وراء الإيقاف المؤقت أو انقضاء المدة المقدرة لهذا الإيقاف؛
- تعديل وإتمام القرار المعني؛
- إلغاء القرار المعني نهائيا وتعويضه أو عدم تعويضه بقرار آخر.

ونرى أنه يمكن تصنيف مراحل صنع القرار على نحو تكون فيه مختصرة في ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

- المرحلة السابقة لاتخاذ القرار؛
- مرحلة اتخاذ القرار؛
- المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار.

الشكل رقم : 03 مراحل عملية صنع القرار.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريف عملية صنع القرار والنشاطات التي تتضمنها.

[1] شاهيناز طوزه، فاطمة طيفه، **دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر، العلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2013،2014 ص 05.

الفرع الرابع: خصائص عملية صنع القرار.

حسب Druker Peter يعتبر القرار المتخذ سليما إذا اتصف بالمرونة وقابلية التغيير والحركة لتأمين إمكانية المقارنة و المفاضلة بين البدائل[1]، و تتميز عملية صنع القرار بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:[2]

- **عملية لها امتداد في الماضي وفي المستقبل:** امتدادها في الماضي يستند إلى كونها تعتمد على معطيات من الماضي وعلى تجارب لها علاقة بأحداث وقعت في الماضي. أما امتدادها في المستقبل يستند إلى كون نتائج القرار الناتج عنها لها تأثير على المستقبل.
- **عملية جماعية:** مهما كان النمط القيادي المتبع في إطار عملية صنع القرار فان صانع القرار لا يستطيع انجاز جميع مراحل هذه العملية بمفرده بل يضطر في جميع الحالات إلى الاستنجاد بأفراد الجماعة لمساعدته بطريقة أو بأخرى لأجل انجاز هذه المهمة ولو في مرحلة من مراحلها.
- **عملية تتصف بالنشاط:** إن عملية صنع القرار عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتعاقبة والمترابطة وتتطلب تعبئة الموارد البشرية، المادية والمالية.
- **عملية مستمرة:** باعتبار أن عملية صنع القرار جوهر العمل الإداري وترتبط بمختلف الوظائف في المنظمة فانه تقريبا لا يمر يوم من أيام العمل بدون صنع قرار أو أكثر في مستوى معين من مستويات المسؤولية. إن من بين القرارات التي يتم صنعها ما يتعلق بحياة المنظمة واستمرارها في الوجود، وبالنظر إلى الأهمية القصوى لهذا الأمر فانه يتطلب صنع القرارات بصفة مستمرة.
- **عملية مقيدة:** معناه أنه في أغلب الأحيان يجد صانع القرار نفسه مطالب بصنع قرارات في ظل محيط يتميز بعدم التأكد والمخاطرة وكثيرا ما يكون تحت وطأة عدم توفر المعلومات بالقدر الكافي و/أو عدم توفرها في الوقت المناسب إلى غير ذلك من القيود.
- **عملية معقدة:** إن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل وكل مرحلة تتضمن عدة خطوات يجب القيام بها من طرف صانع القرار ومن يشاركه في هذه العملية. إن هذه المراحل والخطوات الكثيرة لا تتم بسهولة بل تتطلب الكثير من الجهد والتحليل والوقت والإمكانيات.
- **عملية هامة وحساسة:** ينتظر من عملية صنع القرار التوصل إلى قرار يحقق الهدف المنشود (حل المشكلة المطروحة)، لهذا تعد نتائج هذا القرار ذات حساسية بالنسبة لمستقبل المنظمة لأنها يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية.

---

[1] Charles A, Weber & John R.Current , **a multi-objective approach to vendor selection** , European Journal of Operational Research, 62 (2) ,1993, pp173-184

[2] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 ، ص87.

- **عملية تتأثر بعدة عوامل**: إن عملية صنع القرار تتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية وعوامل أخرى وكل نوع يتفرع إلى عوامل عديدة.

الفرع الخامس: ظروف صنع القرار.

إن صنع القرار يتم في ظل ظروف مختلفة تؤثر فيها طبيعة المسائل المطروحة وحجم ونوع المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار. ويميز الباحثون بين ثلاث حالات وهي حالة التأكد التام، حالة المخاطرة، وحالة عدم التأكد. وتطرق الدكتوران سليمان سفيان ومجيد الشرع إلى هذه الحالات بشيء من الإيجاز وذلك كما يلي:[1]

- **حالة التأكد التام**: تكون لدى صانع القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره.
- **حالة المخاطرة**: تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ، أي إنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الاحتمال، وتلعب قدرة متخذي القرار على تقدير الاحتمالات دورا أساسيا في فعالية القرارات المتخذة ويمكن الاستعانة بتقنية بسيطة وهي المعروفة بـ " شجرة القرار " لاختيار أفضل البدائل.
- **حالة عدم التأكد**: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إداريا ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مقامرة غير مؤتمنة العواقب، يمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة. وقد يفترض متخذ القرار أن المستقبل سيسير على نفس وتيرة الماضي وقد يتم رسم مشاهد مستقبلية في ظل افتراضات معينة أخرى ثم يتصرف متخذ القرار وكأنه في حالة المخاطرة فيقوم بتقدير احتمالات المقابلة لتحقيق كل مشهد من هذه المشاهد ومن ثم يقوم بأخذ القرار وفقا لذلك.[2]

---

[1] نواف كنعان، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

[2] محمد موسى فرج الله ،**دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد**، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2011 ص 30 و31 .

المطلب الثالث: نماذج وأساليب عملية صنع القرار والصعوبات التي تعترضها.

إن عملية صنع القرار تتم بإتباع نماذج معينة وباستخدام أساليب مختلفة قد تكون كيفية إذا تعلق الأمر بمشكلات وظواهر غير القابلة للقياس الكمي، أو تكون كمية، كما يمكن أن تتم في ظل النمط الفردي أو النمط الجماعي.

الفرع الأول: النماذج النظرية والتطبيقية لصنع القرار.

قسم الباحثون نماذج صنع القرار إلى قسمين رئيسيين هما النماذج النظرية والنماذج التطبيقية.

1. **النماذج النظرية في صنع القرار**: من أهم النماذج المقترحة من طرف بعض الكتاب والتي صنفت ضمن هذا القسم ما يلي:[1]

1.1 نموذج سيمون SIMON: توصل سيمون في دراسته فيما يخص هذه النقطة إلى نموذجين لصنع القرارات هما يتمثلان في كل من النموذج الراشد ونموذج الرضا نستعرضهما فيما يلي:-

أ) **النموذج الراشد**: وفقا لهذا النموذج يقوم صانع القرار بمجموعة من الخطوات المتتالية، تتمثل في كل من التعريف بالمشكلة، ثم وضع حلول بديلة وتقييمها، ثم اختيار الحل الأنسب، وأخيرا التنفيذ والمتابعة. ويعتمد هذا النموذج على افتراض أن صانع القرار، من جهة، يحاول تحقيق الأمثل والأفضل عند اتخاذ قرار ما، ومن جهة أخرى، لديه معرفة وعلم بجميع البدائل الممكنة، معرفة كاملة عن نتيجة كل بديل، وقدرة لمقارنة النتائج وتقرير ما هو الأفضل. وقد أكد سيمون أن الرشد الكامل مناقض ومخالف للواقع، مما جعله يقترح بدلا منه الرشد المحدود، لأن صانع القرار يواجه قيودا ومحددات كثيرة في عملية صنع القرارات منها، قيود شخصية وأخرى بيئية تقلل من درجة الرشد في عملية صنع القرارات، لذا طور نموذجا بديلا.[2]

ب) **نموذج الرضا (نموذج الرجل الإداري)**: يتميز هذا النموذج بثلاث خصائص تتمثل في معالجة محدودة للمعلومات، استخدام الحكم على أساس التجربة العلمية وليس المعرفة العلمية، ثم الرضا، وحسب هذا النموذج فان صانع القرار يصل إلى قرار معقول مرضي وليس مثالي، ويتوقف بحثه عن البدائل عند توصله إلى بديل معقول، يقتنع أنه مناسب على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل. ويرى سيمون أن النموذج الثاني هو السائد في صنع القرارات الإدارية في مختلف المنظمات للأسباب التالية:

- صعوبة حصر البدائل الممكنة، ومعرفة جميع النتائج بالنسبة لكل بديل؛
- الوقت والجهد والذكاء الذي تتطلبه عملية صنع القرارات المثلى بطريقة رشيدة؛

---

[1] حسين حريم، **السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد في المنظمة)**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص302 -304.

[2] د. دحماني عزيز، **درس مادة نظرية اتخاذ القرار**، مطبوعة جامعية ، جامعة بويرة ، الدرس ص 09.

- وجود عوامل غير رشيدة مثل قيم ومشاعر صانع القرار.

2.1 نموذج لندبلوم LINDBLOM: اقترح لندبلوم بدوره نموذجين لصنع القرارات يتمثلان فيما يلي:[1]

النموذج الراشد الشامل– الجذري: بموجب هذا النموذج ينظر إلى المشكلة بطريقة عقلانية رشيدة، ويتم دراسة جميع البدائل الممكنة دراسة جذرية شاملة لجميع جوانبها وأبعادها، ثم يتم اختيار البديل الأمثل.

نموذج المنهج الجزئي المتزايد: بموجب هذا النموذج ينظر صانع القرار للمشكلة نظرة جزئية بتركيز اهتمامه على جوانبها الهامة فقط، وعندما يتخذ قرارا ما فإنه لا يتفحصه من أساسه، وإنما يولي عنايته للتغيرات التي تحصل عليه، ويرى لندبلوم أن هذا النموذج هو الأكثر شيوعا في إطار عملية صنع القرارات.

3.1 نموذج الفحص المختلط لإتزيوني ETZIONI: بعد الانتقادات الموجهة لنموذج لندبلوم طور إتزيوني نموذجا بديلا أكد من خلاله أن عملية صنع القرار في الواقع هي مزيج من النموذجين الشامل الجذري والجزئي المتزايد، يتم فيها أولا فحص عام وجذري للمشكلة، ثم الاهتمام بعد ذلك بالجوانب الهامة الملفتة للانتباه.[2]

4.1 نماذج لوثانز(LUTHANS): من جهته صنف لوثانز نماذج صنع القرار إلى أربعة نماذج هي:[3]

أ) **النموذج الاقتصادي المنطقي**: هو مأخوذ من النموذج الاقتصادي التقليدي، ويناظر النموذج الراشد عند سيمون، وينظر هذا النموذج إلى صانع القرار على أنه عقلاني وراشد بصورة كاملة، وفي جميع الجوانب.

ب) **النموذج الاجتماعي**: وفقا لهذا النموذج فان المؤثرات الاجتماعية لها تأثير كبير على سلوك صانع القرار حيث يمكنها أن تقود هذا الأخير إلى صنع قرارات غير رشيدة.

ج) **نموذج الرضا– الرشد المحدد**: هو النموذج الذي توصل إليه سيمون بعدما طور النموذج الراشد، وقد تم تناوله سابقا.

د) **نموذج الخبرة والتجربة**: بموجب هذا النموذج يعتمد صانع القرار على الاستكشاف والحكم والاجتهاد استنادا للتجربة والخبرة العلمية وليس الأساليب الكيفية، إلا أن هذا النموذج لا يؤدي، في جميع الحالات، إلى قرارات رشيدة، بل يمكن أن يؤدي، في ظل ظروف معينة، إلى قرارات خاطئة

---

[1] حسين حريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 304.

[2] -Amitani Etzoni , **Mixed-Scaning : A Third Approach to Décision Making** , PAR Vol , 1967, P 385-392.

[2] سميرة بيالة ، **المدير وعملية اتخاذ القرار في إطار إدارة المؤسسة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 ، ص139

2- النماذج التطبيقية لصنع القرارات.

من بين النماذج التطبيقية في صنع القرار نتناول ما يلي:

1.2 نماذج اتخاذ القرار في حالة عدم التأكد: هناك عدة نماذج يمكن استخدامها لصنع القرارات في حالة عدم التأكد، نتناول منها ما يلي:

النموذج المتشائم لوالد WALD : بموجب هذا النموذج فإن صانع القرار يتصف بالتشاؤم من حالات الطبيعة وعدم الاستقرار الاقتصادي، ويلجأ إلى اختيار البديل الذي يحقق الخسارة الدنيا من الخسائر القصوى، أو العائد الأعلى من بين العوائد الدنيا، فمثلا فإنه من أجل تجنب الخسارة المحتملة يلجأ إلى تحديد العائد الأدنى بالنسبة لكل بديل من البدائل المطروحة وتسجيله في جدول خاص يسمى «مصفوفة القرار"، ثم بعد ذلك يتم اختيار العائد الأعلى من تلك العوائد الدنيا، ويكون البديل الذي يحقق هذا العائد هو القرار الواجب تطبيقه.[1]

النموذج المتفائل: يكون صانع القرار في هذا النموذج متفائلا، ويفترض حدوث أفضل الحالات والظروف، ثم يسعى للحصول على أعلى عائد ممكن عن طريق تحديد العائد الأعلى بالنسبة لكل بديل من البدائل المطروحة وتسجيل ذلك في "مصفوفة القرار"، ثم يختار البديل الذي تحقق العائد الأعلى من بين تلك العوائد ويكون هو القرار الواجب تطبيقه.

2.2 نماذج صنع القرار في حالة المخاطرة: يستعمل هذا النموذج عندما يصنع القرار أكثر من مرة، وعندما تتشابه الظروف المؤثرة فيه، وتتوافر لدى صانع القرار معلومات وخبرات سابقة تساعده في الوصول إلى القرار الصحيح، وبموجب هذا النموذج فان الخطوات المتبعة تتمثل في تحديد الاحتمالات المتعلقة بحدوث كل بديل، ثم حساب القيم المتوقعة لجميع البدائل المتاحة وتسجيلها في جدول خاص (مصفوفة القرار)، وأخيرا يتم اختيار العائد المتوقع الأعلى، ويكون البديل الذي يحقق هذا العائد هو القرار الواجب تطبيق [2]

الفرع الثاني: أساليب صنع القرار.

هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدم في مجال صنع القرارات الإدارية بمختلف أنواعها. وتنقسم هذه الأساليب إلى نوعين رئيسيين هما الأساليب الكيفية (الوصفية) والأساليب الكمية وهي كالآتي:

---

[1] دلفوف سفيان، **محاضرات في مادة نظرية اتخاذ القرار**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022 ص 31.

[2] علي علاونة، محمد عبيدات، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرار**، مركز يزيد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى ،2006 ص 14.

1- **الأساليب الكيفية:**

الأساليب الكيفية هي تلك الأساليب التي تستخدم في دراسة المشكلات والظواهر بصفة عامة من جوانبها الكيفية غير القابلة للقياس الكمي، ويندرج ضمن هذا النوع أسلوب الحدس الشخصي، الأسلوب الوصفي، أسلوب القائمة، أسلوب الشجرة، أسلوب الخبرة، وأسلوب الصندوق الأسود [1]

أ) أسلوب الحدس الشخصي:

هو أسلوب يعتمد على جملة من المواصفات التي يجب أن تتوفر في صانع القرار المتمثلة أساسا في الخبرات والمؤهلات العلمية التي يكون قد اكتسبها هذا الأخير إضافة إلى كل من الجانب النفسي والمعلومات المتوفرة لديه وكيفية تقديره للمشكلة.

ورغم أن لأسلوب الحدس الشخصي عيوب، خاصة منها خلوه من الأساس العلمي، مما يجعله يقود إلى قرارات يمكن أن تترتب عنها نتائج غير تلك المرجوة، نظرا لكون المشكلات تعتبر أحيانا معقدة و/أو عدم توفر المواصفات الجيدة المشار إليها في صانع القرار، إلا أنه كثيرا ما يستخدمه هذا الأخير عندما يتعلق الأمر بمشكلات تمتاز بتعدد وتداخل العوامل المؤثرة عليها مع عدم إمكانية تحديد هذه الأخيرة وعدم إمكانية قياس شدة تأثيرها، أو عندما يتعلق الأمر بالمشكلات الإدارية اليومية والبسيطة والمتكررة التي يتطلب الموقف الحسم فيها في أسرع وقت.

ب) الأسلوب الوصفي:

كما يدل اسمه هو ذلك الأسلوب الذي يعتمد على وصف المشكلة المعنية من مختلف جوانبها (عناصرها، أسبابها، الخ...) وذلك باستخدام كافة الوسائل الممكنة والمعمول بها كالنصوص اللغوية، الجداول الإحصائية، الجداول التصنيفية وغيرها.

ج) أسلوب القائمة:

كما يدل اسمه هو أسلوب مبني على وضع قائمة تضم الأعمال التي يتعين على صانع القرار القيام بها قبل الإقدام على اتخاذ قرار ما. ومن أهم الطرق المستخدمة ضمن هذا الأسلوب نذكر على سبيل المثال طريقة قائمة المفاضلة التي بموجبها يحدد صانع القرار البدائل المقترحة لحل المشكلة المطروحة وكذلك المتغيرات والعوامل المؤثرة الايجابية المتعلقة بكل بديل من تلك البدائل ويضعها في قائمة وبعدها يقوم بالمفاضلة لاختيار البديل الأفضل. هذه المفاضلة تتم من خلال قيام صانع القرار بفحص ودراسة عناصر القائمة وشطب العوامل الايجابية المؤثرة على الحل بالنسبة لكل بديل ويختار البديل الذي تم تشطيب جميع عوامله. [2]

---

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص21 -23.

[2] أحمد رجب، **الإدارة وفن اتخاذ القرار**، وكالة الصحافة العربية، 2023 ص 45.

د) أسلوب الشجرة [1]:

بموجب هذا الأسلوب يتم رسم شكل بياني يطلق عليه "الشجرة"، وهذه الأخيرة تمثل مجموعة من العناصر، قد تكون مجموعة من المشاكل وفي هذه الحالة تسمى شجرة المشاكل، أو مجموعة من الأهداف وفي هذه الحالة تسمى شجرة الأهداف، أو مجموعة من الموارد وفي هذه الحالة تسمى شجرة الموارد. يتم التوصل إلى بناء هذه الشجرة من خلال تحديد المشكلة الرئيسية أو الهدف الرئيسي (جذع الشجرة)، ثم بعد ذلك تجزئة العنصر المعني إلى عناصر جزئية على مستويات مختلفة من التدرج النازل (الفروع) مراعيا في ذلك العلاقات السببية ونتائجها مستخدما أشكال هندسية كالدوائر تعبر عن العناصر من جهة، وخطوط وأسهم تعبر عن العلاقات بين العناصر من جهة أخرى.

هـ) أسلوب الخبرة:

يستخدم المدير خبرته الناتجة من تعامله مع المشكلات السابقة ليطبقها على المشكلات الآنية المشابهة للمشكلات السابقة، وأن الحلول التي اتبعت أمس يمكن أن تتبع اليوم أيضا، تتواجد عيوب كثيرة في هذا الأسلوب لعدم تطابق المشاكل القديمة مع المشاكل الحديثة، ويتطلب التحليل وجمع المعلومات من مصادرها الأولية بغرض حل المشكلة القائمة فعلا أفضل بكثير من الاعتماد على السياقات القديمة[2].

و) أسلوب الصندوق الأسود:

بموجب هذا الأسلوب يعتبر الموضوع محل البحث (المشكلة المطروحة) نظاما مفتوحا وليس للباحث (صانع القرار) أية معلومات مسبقة عن هذا النظام سواء من حيث تركيبته وخصائصه وسلوكه، إلا أنه يمكنه التأثير على سلوكه بإحداث تغيرات معينة على مدخلاته وملاحظة التغيرات التي تحدث على مخرجاته.

2- الأساليب الكمية :

تعرف الأساليب الكمية بأنها "مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة أو لترشيد القرار الإداري بخصوص حالة معينة والمفروض توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة."[3]

إن تعقد المشكلات الإدارية، بسبب كبر حجم المنظمات، وتعقد المحيط وغيرها من العوامل، جعل من اللجوء إلى استخدام الأساليب الكمية لحلها ضرورة ملحة، لأنها صنفت كأساليب منطقية وعلمية وتؤدي إلى زيادة فعالية القرارات الإدارية من خلال التقليل من احتمالات الخطأ.

---

[1] حسبن علي مشرقي، **نظرية القرارات الإدارية**: مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن: عمان، ص 01

[2] السعيد مبروك إبراهيم، **المعلومات ودورها في دعم و اتخاذ القرار الاستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2012 ،ص231

[3] طالب سمية، بوجمعة فاطمة الزهراء، **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 27 و28 جانفي 2009، ص02.

ومن خصائص الأساليب الكمية أنها طريقة لحل المشكلات الإدارية باعتبارها من الوسائل العلمية المساعدة في صنع القرارات بأكثر دقة وفعالية. وأهم هذه الأساليب هي: الأساليب الرياضية، الأساليب الإحصائية والأساليب الكمية الخاصة.

1.2 **الأساليب الرياضية:** هي تلك الأساليب التي تعتمد على النمذجة الرياضية في عملية دراسة المشكلة موضوع البحث وعلى الحل الرياضي لها، ومن أهم الأساليب الرياضية المستعملة في هذا المجال: نجد بحوث العمليات، نظرية الاحتمالات.

- **أسلوب بحوث العمليات:**

عرفها الأستاذ الدكتور جمال الدين لعويسات كما يلي: "يمكن أن نعرف موضوع بحوث العمليات بأنه يعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة."[1]

وتعتمد بحوث العمليات على مجموعة من الأدوات أهمها:

أ) **البرمجة الخطية:** هي أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المنظمة المحدودة بحيث يتم ذلك بأقصى ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة.[2] ولأجل استخدام بحوث العمليات في صنع القرارات لابد من توافر جملة من الخصائص في المشكلة الإدارية محل البحث وهي:

- وجود هدف محدد أو معايير هدفيه؛
- محدودية الموارد مع إمكانية استخدامها بطرق متعددة؛
- وجود مقاييس كمية لعناصر المشكلة؛
- إمكانية تحليل العلاقات النسبية بين العناصر والمتغيرات.

إن الميدان العملي أثبت أن استخدام البرمجة الخطية يصلح لحل بعض المشكلات الإدارية في منظمات الأعمال دون أخرى، نظرا لوجود مجالات يصعب استخدام هذا الأسلوب فيها مما أدى إلى ظهور:

- **البرمجة الرباعية** وهي أسلوب يستخدم في حل المشكلات التي لا يمكن وضع العلاقة بين العناصر أو المتغيرات في أشكال نسبية.
- **البرمجة الديناميكية** وهي أسلوب يستخدم في حل المشكلات التي تتميز بالتغير السريع والمستمر.

وهناك من أضاف الأنواع التالية:

- **البرمجة غير الخطية:** هي أسلوب يستخدم عندما تكون العلاقات بين متغيرات النموذج الرياضي غير خطية.

---

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، مرجع سبق ذكره، ، ص77.

[2] علي علاونة، محمد عبيدات، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرار**، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن ،2006، ص157.

- **البرمجة البارومترية:** سميت كذلك لأن قيود وشروط النموذج الرياضي تحتوي على بارومترات لمتغيرات المشكلة.
- **البرمجة المتوسطة:** هي أسلوب يعتمد على حساب واستخدام متوسط مجموعة من المعطيات الإحصائية القائمة على عدد من المشاهدات عن سلوك المتغير خلال مدة زمنية معينة والتي يتم جمعها عن متغيرات مسألة ما في حالة عدم توفر معلومات أكيدة عن هذه المتغيرات.
- **البرمجة الاحتمالية:** سميت كذلك لأن تحقيق النتائج من الحل مرتبط باحتمال معين.

– **نظرية الاحتمالات:** تقوم نظرية الاحتمالات على الاعتقاد السائد لدى صانع القرار والمدعم بالتجربة بان أحداثا يمكن التنبؤ بحدوثها من خلال توفر معطيات معينة. وفي حالة حدوث اختلاف في التقدير الاحتمالي فان هذا الاختلاف يكون في حدود يمكن التنبؤ بها ويستغل الاحتمال المتوقع كمعلومة يمكن الاعتماد عليها بدلا من الخوض في المجهول، مما يجعل احتمال الخطأ أو الانحراف محدودا.[1]

ويتم اللجوء إلى أسلوب الاحتمالات استجابة للرغبة الموجودة لدى صناع القرارات في التقليل من درجة عدم التأكد التي تميز ظروف صنع بعض القرارات.

2-2 الأساليب الإحصائية: [2]

الأساليب الإحصائية هي تلك الأساليب التي تستعمل لتوصيف وتحليل الظواهر والمشكلات المتميزة بالسلوك العشوائي من جوانبها الكمية ومن أهم هذه الأساليب نذكر ما يلي:

- أساليب جمع وترتيب وتنظيم وعرض وحفظ المعطيات الإحصائية؛
- أساليب حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والأرقام القياسية وغيرها؛
- أساليب وطرق حساب الاحتمالات واختبار الفروض وغيرها؛
- أساليب تحليل الارتباط والانحدار وتوفيق المنحنيات والتنبؤ وغيرها.

تستعمل الأساليب الإحصائية في مختلف المجالات من بينها المجال الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالإحصاء الاقتصادي ثم ظهر بعد ذلك علم القياس الاقتصادي.

2- 3 الأساليب الكمية الاقتصادية الخاصة:

إضافة إلى الأساليب الكمية السابقة توجد أساليب كمية خاصة تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية أهمها:

- **الموازين الاقتصادية:** من خلال تسميتها فإنها تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية، وهي تنقسم إلى نوعين هما: [3]

---

[1] جمال الدين عويسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

[2] بوخاري عبد الحميد، **دور المعلومات الاحصائية في اتخاذ القرارات الادارية بالمؤسسة**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 02 ، جوان 2016 ، ص 153 .

3 عبد الله محمود الحوامدة، **النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري**، دار النشر ابن النفيس، الأردن، عمان 2020 ص 67.

– **الموازين الإحصائية**: هي عبارة عن جداول تستخدم في موازنة الموارد سواء كانت سلعية أو نقدية.

– **الموازين الرياضية – الاقتصادية**: هي موازين تقوم على فكرة الترابط الموجود بين فروع الإنتاج المختلفة حيث يتم ربط الفروع المعنية مع بعضها البعض بصيغة رياضية تقبل إجراء الحساب الكمي عليها للتنبؤ مثلا بحجم الإنتاج وتوزيعه حسب الفروع وغيرها.

- **الأساليب المعيارية**: هي أساليب تستخدم في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية – الاقتصادية أهمها:

– **أسلوب تحليل نقطة التعادل**: هو أسلوب يعتمد على العلاقة الموجودة بين كمية الإنتاج والعائدات المحققة من بيعها ومستوى الأعباء والربح المتوقع. ونقطة التعادل تمثل المستوى الذي يكون عنده إجمالي الإيرادات يساوي إجمالي الأعباء (جميع الأعباء الثابتة والأعباء المتغيرة المناسبة لمستوى نقطة التعادل) وعنده تكون النتيجة معدومة (لا ربح ولا خسارة). فإذا ارتفع مستوى النشاط فوق هذه النقطة يزيد إجمالي الإيرادات على إجمالي الأعباء ويتحقق الربح والعكس بالعكس. يستعمل هذا الأسلوب في صنع القرارات المتعلقة بتخطيط الإنتاج أو إلغاء بعض المنتجات أو إضافة البعض الآخر[1].

– **أسلوب التحليل الحدي**: بموجب هذا الأسلوب يكون الاهتمام منصبا على الطريقة التي يمكن من خلالها الإجابة على السؤال التالي: هل سيكون صنع قرار ما مفيدا للمنظمة ويسمح لها بتعظيم أرباحها؟ أي أن هذا الأسلوب يهدف إلى معرفة أثر قرار إضافة وحدة واحدة من أحد عناصر الإنتاج مع بقاء العناصر الأخرى دون تغيير على النتيجة المحققة من طرف المنظمة[2].

[1] عزيز الحافظ، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، العراق،1970 ص، 442.

[2] دحو عبد الكريم، **النماذج الرياضية واتخاذ القرارات الإدارية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد06 ماي2012 ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ص 45 .

الفرع الثالث: صعوبات وأخطاء صنع القرار.

تعترض صانع القرار عدة صعوبات وعند اجتهاده للتوصل إلى القرار المناسب يصيب أحيانا ويخطئ أحيانا أخرى.

أولا: صعوبات صنع القرار.

إن عملية صنع القرار ليست بالأمر الهين في جميع الحالات، فكثيرا ما تتصف بالصعوبة والتعقيد، أي أنه كثيرا ما تواجه صانع القرار صعوبات وعوائق عندما يقدم على صنع قرار ما والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- صعوبة إدراك المشكلة وتحديدها وتحديد الأهداف حيث تظهر هذه الصعوبة أكثر في حالة عدم القدرة على تمييز المشاكل (إذا كانت هناك مشكلتين أو أكثر في نفس الوقت)، أو في حالة عدم القدرة على التمييز بين الأسباب الرئيسية والأسباب الفرعية من جهة، أو عدم القدرة على التمييز بين الأسباب والأعراض لمشكلة ما من جهة أخرى، أو في حالة عدم القدرة على تحديد الأهداف المراد تحقيقها بدقة، مما يؤدي إلى عدم معالجة المشكلة المعنية بفعالية.
- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من حيث الكم والنوع وفي الوقت المناسب أمر يجعل من صنع القرار عملية صعبة مع إمكانية جعل القرار المتوصل إليه غير فعال.[2]
- صعوبة تحديد البدائل وتقييمها بمعنى أنه أحيانا يصطدم صانع القرار بصعوبة في إيجاد بدائل كثيرة، وفي حالة توصله إلى عدد معين من البدائل تواجهه صعوبة إيجاد المعايير الكفيلة لتقييمها بموضوعية للتوصل إلى تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده.
- صعوبة الاختيار بين البدائل عندما لا يستطيع صانع القرار المفاضلة بين بديلين أو أكثر نظرا للتساوي في المزايا وفي العيوب أو عدم القدرة على معرفة أو التنبؤ بالنتائج المتوقعة عن كل بديل.
- صعوبة تنفيذ القرار وتقييمه، فعند الوصول إلى مرحلة التنفيذ يمكن أن تواجه صانع القرار صعوبات تحول دون تنفيذ القرار المعني كليا أو جزئيا. وقد تكون هذه الصعوبات متوقعة أو غير متوقعة، ويمكن لصانع القرار أن يتغلب عليها أو يعجز عن ذلك.[3]
- عدم توفر الوقت الكافي أي ضيق الوقت المتاح لصانع القرار الذي يكون أحيانا مطالب بالحسم في الأمر في أسرع وقت، لأن المشكلة المطروحة تتطلب المعالجة فورا أو في مدة زمنية محدودة جدا.

---

[1] سليمان سفيان، مجيد الشرع، **المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2002، ص 43-44.

[2] محمد مستور الصليمي ، **المعوقات الإدارية في مجال اتخاذ القرار**، مقال متوفر على الموقع:https://www.manhal.net/art/s/1321 ، يوم الاطلاع: 2023/05/17

[3] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص244.

نقص الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كما و/أو نوعا يصعب من مهمة صانع القرار ويحرمه من الاستفادة من بعض الإمكانيات اللازمة لصنع قرارات معينة. في ظل هذا الوضع هناك احتمالين هما:

- العجز عن التوصل إلى أي قرار؛
- التوصل إلى قرار مبتور من بعض شروط ومواصفات القرار الجيد والفعال.

ثانيا: الأخطاء المصاحبة لعملية صنع القرار.

مهما كان النمط القيادي المتبع في المنظمة فانه في جميع الحالات يصنع القرار من طرف العنصر البشري الذي هو معرض للخطأ في أي وقت، ومن بين الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها صانع القرار ما يلي: [1]

- التشخيص الخاطئ للمشكلة المطروحة وهذا يقود إلى قرار ولو أنه صحيح لكنه يخص مشكلة أخرى غير تلك التي نريد حلها؛
- عدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح؛
- عدم تحديد كل النتائج المتوقعة لكل بديل وسوء تقييم المزايا والعيوب المتوقعة للبدائل المختلفة؛
- تأثر صانع القرار بتركيبته النفسية في صناعة القرار دون دراسة موضوعية لنتائج هذا القرار؛
- عدم اعتراف صانع القرار بالضغوط التي تفرضها العوامل البيئية الخارجية أو عدم إعطائها الأهمية اللازمة مما يؤدي إلى عدم إيجاد التوازن بين ما يتطلبه القرار وما يفرضه المحيط من ضغوط؛
- التوصل إلى قرار في وقت غير ملائم؛
- عدم اختيار الأسلوب الملائم لصنع القرار كاختيار أسلوب الحدس الشخصي بدلا من أحد الأساليب الكمية؛
- الانفراد بصنع القرار في موقف كان يستحسن فيه الأخذ بمبدأ المشاركة الأمر الذي قد يقود إلى قرار لا يؤدي أصلا إلى حل المشكلة المطروحة، أو لا يؤدي إلى حلها بالشكل المرغوب كأن يكون الحل جزئيا، أو الأسوأ من كل ذلك أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة؛
- عدم التقدير الصحيح للأمور، فمن جهة يمكن أن تكون المشكلة المطروحة بسيطة إلا أنه يتم تضخيمها وتصور على أنها معقدة جدا وبالتالي يصعب حلها، أو أن هذا الأخير يتطلب وقت أطول وإمكانيات أكثر، ومن جهة أخرى يمكن الاستهانة بالموقف وعدم أخذ الأمور بالجدية المطلوبة مما يؤدي إلى صنع

[1] دحو عبد الكريم، **أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية مع تطبيق على المؤسسات الصناعية و الخدمية بولاية تيارت** ، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

قرار يترتب عنه حلا سطحيا للمشكلة، الشيء الذي يجعل احتمال بقائها قائما ولو جزئيا أو اختفائها لمدة معينة ثم معاودة الظهور مرة أخرى، وهذا يعني عدم تحقيق الهدف المحدد أو الأهداف المحددة؛[1]

- اعتماد صانع القرار على خبراته الشخصية (الفردية) المكتسبة سابقا في موقف غير ملائم نظرا لعدم تشابه المشكلات، فاستغلال هذه الخبرات في صنع قرار بشأن مشكلة مطروحة عليه في الحاضر يعتبر نهجا مقبولا مبدئيا بل أكثر من ذلك فهو مطلوبا ومستحسنا، لكن الخطأ الممكن الوقوع فيه يتمثل في عدم تماشي تلك الخبرات الفردية مع المشكلة موضوع القرار نظرا لكونها تختلف في بعض جوانبها عن المشكلة أو المشكلات المعالجة في السابق؛
- التردد في صنع القرار يعتبر خطأ يقع فيه الكثير من صناع القرار خاصة منهم أولئك الذين يتميزون بقلة الخبرة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أولئك الذين يعتقدون بأن القرار يجب أن يكون مثاليا وفي جميع الحالات، ومن جهة ثالثة أولئك الذين يتواجدون في المستويات الوسطى والدنيا من مستويات المسؤولية في المنظمات لأنهم يعانون من هاجسين، الأول يتمثل في التخوف من عدم نجاح القرارات التي هم بصدد صنعها بالدرجة المرغوب فيها، والثاني يتمثل في التخوف من عدم نيل قراراتهم رضا رؤسائهم الإداريين المباشرين أو رؤسائهم الإداريين في مستويات أعلى من ذلك. ويمكن أن يكون التردد سببه أيضا ظهور معطيات ومعلومات أو بدائل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في المراحل السابقة لمرحلة اتخاذ القرار[2]؛
- عدم وضع خطة عمل جيدة لتنفيذ القرار ومتابعة ذلك.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع القرار.

العوامل المؤثرة في صنع القرار تتمثل في تلك العوامل التي تجعل صانع القرار يميل إلى اختيار بديل معين دون آخر أو إصدار قرار بصيغة معينة دون أخرى وأن يكون القرار في نهاية الأمر فعالا أو قليل الفعالية أو عديم الفعالية. وتتمثل هذه العوامل في ما يلي :[3]

المطلب الأول: عوامل البيئة الداخلية.

توجد عوامل بيئية داخل المنظمة لها تأثير في عملية صنع القرار، إلا أن درجة التأثير تختلف من منظمة إلى أخرى وذلك تبعا لأهمية تلك العوامل التي تتمثل فيما يلي:

---

[1] فرانكلين سي ، **تبني التفوق كيف تجتذب الشركة نخبة الموظفين الأكفاء وتحتفظ بهم**، العبيكان للنشر، 2004 ص 155 .

[2] سحنون فاروق، **استخدام الأساليب الكمية لاتخاذ القرار ودورها في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس1 2017-2018 ص 40

[3] مداحي عثمان، **أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد 13 ، 2018، ص 238.

1. **حجم المنظمة:** إن كبر حجم المنظمة يؤدي إلى تعدد وتزايد العمليات والأنشطة التي تقوم بها وهذا الوضع ينعكس على عملية صنع القرار حيث إن صانع القرار يجد نفسه مطالبا بصنع قرارات أكثر نظرا لتزايد المواقف التي تستدعي ذلك أو صنع قرارات أكثر تعقيدا.

2. **العوامل التنظيمية:** هي تلك العوامل التي لها علاقة بالهيكل التنظيمي للمنظمة، بخلاف حجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي، حيث يتعلق الأمر بالعلاقات الموجودة بين الأقسام والمصالح والفروع وغيرها والأسلوب الإداري المعمول به في المنظمة (أسلوب المركزية الإدارية أو أسلوب اللامركزية الإدارية).[1]

3. **العلاقات السائدة بين أفراد المنظمة:** إن طبيعة هذه العلاقات تؤثر تأثيرا كبيرا على صنع القرار حيث كلما كانت هذه العلاقات حسنة ومدعمة بوجود الثقة وروح التعاون بين أفراد المنظمة كلما انعكس ذلك بالإيجاب على عملية صنع القرار والعكس صحيح.

4. **أهداف المنظمة:** كما جاء في الكثير من تعاريف عملية صنع القرار فان الغاية من هذه الأخيرة في النهاية هي تحقيق هدف معين أو عدة أهداف تصب كلها في اتجاه تحقيق أهداف (مصالح) المنظمة بصفة عامة، لهذا نجد أن الشغل الشاغل لصانع القرار هو التوصل إلى قرارات تخدم إلى حد كبير مصالح المنظمة وتحقق أهدافها الإستراتيجية والتكتيكية [2] أو تقلل من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها.

5. **الحقائق والمعلومات المتاحة:** بمناسبة أية عملية صنع القرار نكون بحاجة ماسة إلى حقائق ومعلومات بالقدر الكافي وبالخصائص النوعية المطلوبة. إن صانع القرار يمكن أن يجد نفسه أمام إحدى الحالتين: إما أنه عندما يقدم على دراسة الجوانب المتعلقة بالمشكلة موضوع القرار ويغص في مختلف مراحل صنع القرار يجد الأمور كما توقعها بناء على الحقائق والمعلومات المتوفرة لديه ويكون القرار فعالا؛ أو يصطدم بنقص المعلومات المتاحة مما يؤدي إلى عدم ضمان فعالية القرار.

---

[1] لحمر عباس وعثمان عبد اللطيف، **دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، الجزائر، 2018، ص160.

[1] غراهام داولينغ، وليد شحادة، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة**، تكوين سمعة الشركة: الهوية والصورة والأداء، نشرت في 10 ديسمبر 2010 وثيقة انترنت متوفرة على الموقع www.kenanaonline.com يوم :2023/03/01.

المطلب الثاني: عوامل البيئية الخارجية.

يقصد بها تلك العوامل التي توجد في محيط المنظمة والتي تؤثر بشكل أو بآخر في عملية صنع القرارات ومن أهمها: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، العوامل القانونية، العوامل الاجتماعية والعوامل التكنولوجية.[1]

1. **العوامل الاقتصادية:** هناك عوامل كثيرة ذات طابع اقتصادي تؤثر على صنع القرار في المنظمة ومن ذلك الأسعار السائدة في السوق (أسعار التجهيزات، أسعار المواد الأولية، أسعار المنتجات المباعة من قبل المنظمة)، معدلات الفوائد المطبقة من قبل البنوك (إذا كان القرار يتعلق بمصادر التمويل أو مبلغ الأموال المقترضة الخ...)، مستويات العرض والطلب وغيرها من العوامل الأخرى.

2. **العوامل السياسية والقانونية:** تتمثل أساسا في نظام الحكم السائد وسياسات الحكومة إضافة إلى القوانين والتنظيمات السارية المفعول حيث يجب ألا تتعارض قرارات المنظمة معها بل يجب أن تكون منسجمة معها.

3. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** إن المنظمة تمارس نشاطها في المجتمع وبالتالي فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الاجتماعي والثقافي وتحاول أن تساهم في خدمة هذا المجتمع بطريقة أو بأخرى. ولهذا نجد أن قراراتها تتأثر بالعادات والتقاليد وبالثقافة السائدة في المجتمع ويتعين على صانع القرار أخذها بعين الاعتبار عندما يقدم على أي قرار.

4. **العوامل التكنولوجية:** إن القرارات التي تصنع على مستوى المنظمة تتأثر بهذه العوامل، فمن جهة نجد أنها تسمح للرئيس الإداري استخدام وسائل تقنية متطورة في عملية صنع القرارات كالحاسوب وغيرها مما يتيح إمكانية تحسين القرارات، ومن جهة أخرى فان المنظمة تجد نفسها مطالبة بصنع قرارات تساير التطور التكنولوجي في جميع المجالات بصفة عامة وفي مجال نشاطها بصفة خاصة.[2]

5. **العوامل الدولية:** يقصد بهذه العوامل، على وجه الخصوص، العلاقات بين الدول التي تؤثر على صنع القرارات في المنظمة لاسيما منها القرارات المتعلقة بمجالات الاستثمار، المبادلات التجارية، التكوين وغيرها. كلما كانت العلاقات بين الدول حسنة وتوجد اتفاقيات التعاون بينها كلما شجع ذلك المنظمات في هذه الدول على

[1] مداحي عثمان، **أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات** ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جوان ،2018 ،ص 238 .

[2] محمد الصيرفي، **القرار الإداري ونظم دعمه**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ،2008 ص .144

صنع قرارات تتعلق بالتعامل فيما بينها وفي حالة العكس تجد المنظمات نفسها مقيدة ولا تقدم على صنع قرارات في هذا الاتجاه.

6 – المتعاملون مع المنظمة: يقصد بهم الزبائن، الموردون، المنافسون، المؤسسات المالية والإدارات. [1]

6–1 بالنسبة للزبائن أو المستهلكين بصفة عامة: إن عدد وتركيبة هؤلاء، رغباتهم الحالية والمتوقعة، أماكن تواجدهم ومدى قدرتهم واستعدادهم للسداد، تؤثر على قرارات المنظمة المتعلقة باختيار الزبائن الذين تتعامل معهم والمتعلقة كذلك بالإنتاج من حيث التنويع، الكمية والنوعية، البيع، الأسعار المطبقة وغيرها.

6–2 بالنسبة للموردين: إن عددهم، أماكن تواجدهم، أسعار وشروط البيع المطبقة من طرفهم وقدرتهم واستعدادهم لتوفير السلع والمواد بالكمية والنوعية المطلوبتين وفي الأوقات المرغوبة، هي من أهم العناصر التي تؤثر على قرارات المنظمة فيما يتعلق بتموينها بالسلع والمواد اللازمة لنشاطها واختيار الموردين الذين تتعامل معهم.

6–3 بالنسبة للمنافسين: إن عددهم ومكانتهم في السوق، نوع (شكل) السوق وغيرها، تعد من بين أهم العناصر المؤثرة على قرارات المنظمة المتعلقة بالإنتاج، البيع وشروطه، أسعار البيع إلى غير ذلك من العناصر التي تضمن للمنظمة الصمود أمام منافسيها والبقاء ولما لا التغلب عليهم.

6–4 بالنسبة للمؤسسات المالية: إن عددها ومكان تواجدها والشروط التي تطبقها لمنح القروض وتقديم الخدمات المختلفة، تشكل منطلق قرارات المنظمة المتعلقة بالتعامل مع هذه المؤسسات.

6–5 **بالنسبة للإدارات العمومية:** إن الإدارات العمومية تقدم خدمات ومساعدات للمنظمة كما تسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات أي انه بصفة عامة نجد أن المنظمة تتعامل مع هذه الإدارات مما يجعلها تقوم بصنع قرارات تتأثر بنوع وشروط وانعكاسات هذا التعامل.

المطلب الثالث: عوامل أخرى .

بالإضافة إلى العوامل السابقة توجد عوامل أخرى ذات أهمية وتؤثر في عملية صنع القرار. وأهم هذه العوامل ما يلي:

1. **صانع القرار:** باعتبار صانع القرار فردا أو مجموعة من الأفراد فان الصفات الشخصية والميزات النفسية والمؤهلات والأغراض والميول وغيرها التي يتميز بها صانع القرار، لها تأثير كبير على عملية صنع القرار لأنها يمكن أن تترك أثرا ايجابيا أو سلبيا على هذه العملية. ويمكن تصنيف مختلف هذه العناصر كما يلي: [2]

1-1- **العوامل الشخصية:** بدورها يمكن تقسيمها كما يلي:

[1] طاهر جس، درس **مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات**، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال ،2019، ص 11.

[2] بركات أحمد عبد القادر، **صناعة القرار في المصارف الليبية**، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد السادس ،مارس 2016 ص 09 .

أ) **القيم والمعتقدات**: عندما تطرح عدة بدائل أمام صانع القرار فانه منطقيا، ينتظر منه أن يختار البديل الذي لا يتعارض مع قيمه ومعتقداته.

ب)**الميول والطموحات**: تتدخل هذه العوامل لتؤثر على صانع القرار فتجعله يميل إلى ذلك القرار الذي يتوافق مع ميوله ويخدم طموحاته.

ج) **العواطف**: يمكن أن يكون لها تأثير على صانع القرار فتجعله يميل إلى قرار دون آخر ويتجلى ذلك خاصة في القرارات التي لها علاقة بالأفراد.

د) **العوامل الشخصية الأخرى**: إن المؤهلات العلمية والخبرات المكتسبة والمهارات التي يتمتع بها صانع القرار تؤثر بدورها على قراراته لأنه يستخدم هذه المكونات الشخصية خلال عملية صنعها.

1-2-**العوامل النفسية** : تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار ومدى صحته، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد[1].

2. **ظروف القرار**: يتأثر القرار بالظروف التي يصنع في ظلها والتي تتمثل في ظروف التأكد، ظروف المخاطرة، وظروف عدم التأكد. هذه الظروف تتحدد تبعا لمدى توفر المعلومات بشكل كافي ودقيق، فالقرار يكون سهلا وملائما وذا نتائج أكيدة وبعيدا عن التردد كلما تم الابتعاد عن حالة عدم التأكد والاقتراب أكثر فأكثر من حالة التأكد التام.

3. **أهمية القرار**: كلما زادت أهمية القرار كلما زاد تأثير هذا الوضع على عملية صنعه، حيث أن القرار الأكثر أهمية يتطلب على سبيل المثال توخي الحيطة والحذر أكثر من جانب صانع القرار وتوفر معلومات أكثر وذات درجة عالية من الدقة وغيرها من المعايير المتعلقة بجودتها.

4. **توقيت القرار**: يستحسن اختيار الوقت المناسب لإصدار القرار المناسب لتحقيق أفضل النتائج، فإذا جاء القرار متأخرا، فإنه لا يساعد في حل المشكلة بل العكس يمكن أن يزيد من تفاقمها، وكذلك إصداره مبكرا يجعله متجمدا مما يفقده الفعالية. إن اختيار الوقت الملائم يعتمد على قدرة صانع القرار على استقراء الحوادث والتنبؤ بالمستقبل والأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية والقرارات الأخرى المتخذة داخل المنظمة.[2]

---

[1] طاهر جس، **درس مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات**، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال 2019 ص 03

[2] سيد صابر تعلب، **نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2011، ص.113

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومة المحاسبية بصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.

سنحاول في هذا المبحث توضيح علاقة المعلومة المحاسبية ذات الجودة بعملية صنع القرار :

المطلب الأول: أهمية البيانات والمعلومات في عملية صنع القرارات:

– إن الهدف من انتاج المعلومات هو خدمة متخذ القرار ومن ثم فإن قيمة المعلومات تتمثل فيما تضفيه إلى المستخدم بحيث تؤدي إلى تحسين القرار وبالتالي زيادة العائد وتخفيض التكاليف ومن ناحية أخرى فالمعلومات لا تعد مجانية وإنما تعد لها تكلفة لذلك فان أي قرار يتعلق بالحصول على معلومات إضافية لا بد أن يستند إلى تحليل المنافع على تكلفة ذلك القرار.

تعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار من أهم الأغراض التي توفر المنظمات البيانات من أجلها وفي كل الأحوال كلما توفرت المعلومات المناسبة كلما زادت نسبة اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة ،كما أن استخدام الحاسوب في توفير هذه المعلومات أصبح لا يستغنى عنه خاصة في المؤسسات والدور المتطورة وعلى هذا تسعى المؤسسات الحديثة على الحصول على المعلومات وتحليلها ، ومن ثم تفسيرها واتخاذ القرار المناسب فتقوم بجمع وتصنيف البيانات لاستخراج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار ولترشيد القرار الإداري ،من المنطقي تدفق المعلومات بين هذه المستويات الإدارية فالإدارة العليا تحدد الأهداف واللغات والسياسات ، أما الإدارة الوسطى(التنفيذية) تقوم بإصدار تعليمات في إطار خطط تفصيلية أما الإدارة المباشرة فتقوم بإصدار تفاصيل مستخدميها من جهة و إرسال النتائج للإدارة الوسيطة من جهة أخرى لأغراض رقابية وهذه الأخيرة بدورها تراسل الإدارة العليا لإمدادها بالمعلومات الجيدة في وقتها المناسب تطلع على الأداء الداخلي للمؤسسة و بالتالي اتخاذ القرارات الفعالة التي تراها مناسبة للحالة التي توجد بها المؤسسة ، فعملية الاتصال هذه لن تكون أكثر نجاعة وفاعلية إلا باعتماد نظام ينتج المعلومات الجيدة ويضمن وصول المعلومة المناسبة للمستخدم المناسب وفي الوقت المناسب كما يضمن تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية والأقسام المختلفة للمؤسسة مما يزيد التنسيق بينها ووصولا للنتائج المخطط لها أو تحسينها. [1]

[1] – هلايلي اسلام وأحمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2019، ص 386-385.

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار.

قبل التطرق لعلاقة نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار وجب أولا دراسة علاقة نظم المعلومات ككل بعملية اتخاذ القرار

الفرع الأول: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ القرار.

يتفق أغلب الكتاب والباحثين على أن دور نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار يفوق أي دور في مجال أخر، وذلك كما يلي:

– إن متخذ القرار في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة لنقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعته الحصول عليها، ولأن أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا، لذلك إن أهم مشكلة تعاني منها المدخلات هي نقص المعلومات وعدم توفرها وارتفاع أسعارها في بعض الأحيان.

وإن العلاقة بين المعلومات والقرارات علاقة طردية، فتوفر المعلومات بكميات هائلة يعني القوة أي توفر خيارات تنظيمية، فمتخذ القرار الفعال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة، كما أن متخذ القرار الذي يفتقد إلى المعلومات الكافية والتي يمكن الاعتماد عليها ترتبط المعلومات بوجود مشكلة متعلقة بالقرارات، كما تنبع أهمية المعلومات من قوة تأثيرها على القرار ونتائجه، وإن القرار الإداري تطور مع تطور الإدارة ففي السابق كانت الادارة تعتمد فقط على خبرة المدير وعلى تخمينه وحدسه وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات استمدها من طول خبرته ولكن بعدما اعتمد الأسلوب العلمي في الإدارة وأصبح القرار لا يتم بواسطة الحدس أو حتى بناء على خبرة المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات عن كل جوانب المشكلة ثم تحليلها وتفسيرها وترجمتها إلى قوائم ومعطيات لتساعد على اتخاذ القرار.[1]

– تعتمد إدارة المؤسسات على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وحتى يمكن الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام معلومات محاسبية سليم تستطيع الإدارة الاعتماد عليه في الحصول على هذه المعلومات، كما تنشأ الحاجة إلى دراسة نظم المعلومات نتيجة للمشاكل التي تواجه إدارة المؤسسة في الحصول على البيانات المناسبة لاتخاذ القرارات والتي غالبا ما تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لسوء تدفق المعلومات المحاسبية بين الأقسام وإدارات المؤسسة المختلفة.[2]

ويلعب نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتم توفيره من معلومات دورا هاما وحاسما، في حل المشاكل والقرارات المهيكلة، بينما يمكن أن يساهم إلى حد ما، في حل معظم المشاكل والقرارات غير المهيكلة تلك

---

[1]–تلايجية نوة، أبوغليطة إلهام، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات**، مجلة دراسات المجلد 4، العدد 2، الأغواط الجزائر ،2013، ص 145.

[2]–هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادي**، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10، العدد 02، بسكرة، الجزائر،2019، ص385.

المشاكل والقرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري، في هذا الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء إلى نظم معلومات أخرى بديلة مثل نظم دعم القرار والنظم الخبيرة.[1]

إن الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة مرتبط بشكل أساسي لأفق الزمني، فمن المعلوم أن نظام المعلومات المحاسبية له دور أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل وهذا النظام يعتبر العنصر الأساسي في صنع القرارات وتشكيل حلقة الوصل بين المحاسبة ومراحل اتخاذ القرارات.

إن الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات إدارية رشيدة ، والمقصود المعلومات والبيانات التي خضعت للتحليل والتمحيص بناءً على مبادئ وطرق علمية ، والمعلومات المناسبة هي تلك التي تطابق احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات ، والتي تصل إلى الإدارة في وقت مناسب لاتخاذ القرار ، وان قيمة المعلومات الصادرة من نظام المعلومات المحاسبية تتوقف على عنصرين هما الوقت الذي تصل فيه المعلومات بالنسبة لوقت اتخاذ القرار ومدى نجاح المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار ، والمقصود لقرارات الرشيدة هي تلك التي تحقق أهداف المنظمة بكفاءة. [2]

الفرع الثاني : أهمية المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات.

إن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية، وان هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق والتقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طرًدا مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة. [3]

ترتبط فعالية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسنت جودة المعلومات المحاسبية كلما زادت فعالية القرار.

فالإدارة تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة وفي مختلف المواقف الإدارية ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبية يعد المصدر الرئيسي للحصول

---

[1] –فريد كورتل وخالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات**، زمزم، الأردن، عمان، 2015، ص 152.

[2] علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي، **دراسة تطبيقية ، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة**، قسم المحاسبة، جامعة ميسان، محافظة ميسان العراق،2016، ص127.

[3] أحمد قايد نور الدين وهلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر ،2019، ص246.

على هذه المعلومات ذات الطابع المالي الاقتصادي وغيرها، والتي تستخرج من البيانات العديدة التي يسجلها المحاسب يوميا.

كما أن المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى، حيث تمثل زيادة في المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد لدى متخذي القرار، وعلى عكس المعلومات الوصفية أو الشخصية فالمعلومات المحاسبية عادة ما تكون كمية أو موضوعية، حيث تساعد هذه الأخيرة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت شخصية.

كما تبرز أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من خلال ما يلي:

- إن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذ فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين أفضل البدائل، أي أن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرا رات؛
- إن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار لنسبة للأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من قرار أكبر ما يمكن، كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضا في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين وتنمية إدراكه وزيادة فعالية صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة، وبالتالي صدور قرار رشيد؛
- إن هناك اختلافا في المستويات الإدارية الثلاثة، ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات إدارة كل مستوى؛
- أخيرا يتضح من خلال ما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات، حيث أن المؤسسات أصبحت تعتمد وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة؛
- ومن العوامل الهامة التي ساعدت على هذا التزايد انخفاض تكلفة استخدام أجهزة الحاسوب، وبالتالي أصبح متخذ القرار اليوم أكثر استخداما للمعلومات المحاسبية واسترشادا ا في قراراته من نظيره في الأمس.[1]

[1] كحلول صورية، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2017، ص 476-477.

المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرارات.

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمتخذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، إذ ترتبط فعالية القرار المتخذ بمدى صحة وموثوقية المعلومة المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبي

حتى ولو تم ارسال المعلومات بطريقة فعالة فإن جودة المعلومات تحدد بطريقة استخدامها بواسطة متخذ القرارات، بمعنى آخر أن جودة المعلومات كذلك لها القدرة على جعل الفرد متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة وجودة البيانات وذلك من قبل من يستخدم هذه المعلومات، وهذه العوامل الثلاثة هي منفعة المعلومات لمتخذ القرار، درجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار، الأخطاء والتحيز.

- **منفعة المعلومات**: تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات، وسهولة استخدامها.
- **درجة الرضا عن المعلومات**: عادة ما يكون من الصعب أن نحكم على المدى الذي ساهمت به المعلومة في تحسين القرار المتخذ ومن هنا فإن البديل لقياس كفاءة المعلومات هو استخدام مقياس الرضا عن هذه المعلومات من قبل من يتخذ القرار ويمكن معرفة الرضا أو عدمه من خلال متخذ القرار.
- **الأخطاء والتحيز**: كثير من المديرين يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة فالجودة أهم من كل المعلومات. ولا شك أن جودة المعلومات تتفاوت باختلاف الأخطاء والتحيز الموجودة في هذه المعلومات.[1]

– ترتبط فعالية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة من المتوقع صدور قرار غير ملائم، وكلما تحسنت جودة المعلومات كلما زادت فاعلية القرار المتخذ ، فالإدارة تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة، ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي يعد المصدر الرئيسي للحصول على هذه المعلومات التي لا بد أن تكون على قدر عالي من الجودة.

[1] شريخ سناء، بطاط شهرزاد، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

خلاصة الفصل الثاني :

إن لعملية صنع القرارات أهمية كبيرة في مجال التسيير، إذ هي أساس الإدارة باعتبارها تمثل العمل اليومي والأساسي للمديرين. وقد رأينا بأن صنع القرار هو تلك العملية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة المتسلسلة تسلسلا منطقيا، التي يقوم بها صانع القرار، بدءا بتحديد المشكلة المطروحة وصولا إلى اختيار الخيار الأنسب وجعله محل التنفيذ مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتقييم وتغذية عكسية، وذلك قصد تحقيق الهدف المنشود.

إن عملية صنع القرار ليست بالمهمة السهلة بل هي عملية تمتاز بالتعقيد، و تتكون من عدة مراحل متعاقبة ومترابطة وفي كل مرحلة يتطلب الأمر انجاز عدة خطوات، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حاولنا توضيح الفرق بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار، إذ يعتبر هذا الأخير عبارة عن مرحلة من مراحل صنع القرار.

أبرزنا من خلال هذا الفصل أيضا أهمية عملية صنع القرار وأنواع القرارات التي تتعدد باختلاف المعايير المصنفة حسبها ،كما تم توضيح شروط القرار الجيد والشروط الواجب توافرها في صانع القرار.

استنتجنا من خلال هذا الفصل ، أن عملية صنع القرار تتأثر بمجموعة من العوامل وتعترضها عدة صعوبات، ومن بين هذه العوامل ظروف البيئة العامة والخاصة ، إضافة إلى عوامل أخرى من بينها العوامل الشخصية والنفسية لمتخذ القرار ، الظروف التي يصنع في ظلها القرار ، وكذلك أهمية القرار، فكلما زادت أهمية القرار المتخذ كلما تطلب الأمر توخي الحذر أكثر ، وتوفر معلومات أكثر ذات درجة عالية من الدقة والجودة .

وأخيرا حاولنا تسليط الضوء على علاقة جودة المعلومة المحاسبية بعملية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، وتوضيح العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة في هذه الفصول النظرية.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت

تمهيد :

بعد الدّراسة النّظرية التي تطرّقنا إليها من خلال الفصول السّابقة والمتمثّلة في توضيح مفهوم جودة المعلومة المحاسبية ، وأهم خصاصها، وتناولنا في الفصل الثاني ماهية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، كما حاولنا إبراز وتوضيح دور ومساهمة جودة المعلومة المحاسبية في صنع القرار ، لذا فإنّنا في هذا الفصل سنحاول إسقاط ما سبق من خلال هذا الجانب التّطبيقي على إحدى المؤسسات الوطنيّة والمتمثّلة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز" "SONELGAZ

ومن أجل معرفة مدى تأثير جودة المعلومة المحاسبية بأبعادها على المتغير التابع " صنع القرار "، حاولنا توضيح هذا الأثر من خلال توضيح أثر كل مؤشّر من مؤشرات جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار كالتالي :

- ❖ توضيح أثر ملائمة المعلومة المحاسبية المتبع على صنع القرار ؛
- ❖ توضيح أثر موثوقية المعلومة المحاسبية على صنع القرار ؛
- ❖ توضيح الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المحاسبية على صنع القرار .

المبحث الأول : الاطار العام للمؤسسة محل الدراسة .

في هذا المبحث سنحاول تقديم لمحة تعريفية عن المؤسسة محل الدراسة ، الهيكل التنظيمي ، مهامها و أهدافها:

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت .

تأسست سنة 1995 بمرسوم إداري ، تقع على طريق بلدية شعبة اللحم ، توظف 315 عون من جميع الفئات مهنية ، مهيئة بستة (06) و كالات تجارية، و تلاتة(03) مصالح تقنية في الكهرباء و تلاثة(03) مصالح تقنية في الغاز.

تشرف على تسيير التقني و التجاري لشبكتي توزيع الكهرباء و الغاز عبر كامل بلديات الولاية ، كما تغطي كل دوائر الولاية عين تموشنت –المالح–عين الكيحل–العامرية–عين الأربعاء–حمام بوحجر–بني صاف–ولهاصة.

و تغطي شبكة توزيع الغاز 13 بلدية من أصل 28 بلدية ، فيما يخص 15 بلدية متبقية فهي مبرمجة في البرنامج الخماسي 2010-2014 .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة .

شكل رقم 04 : يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

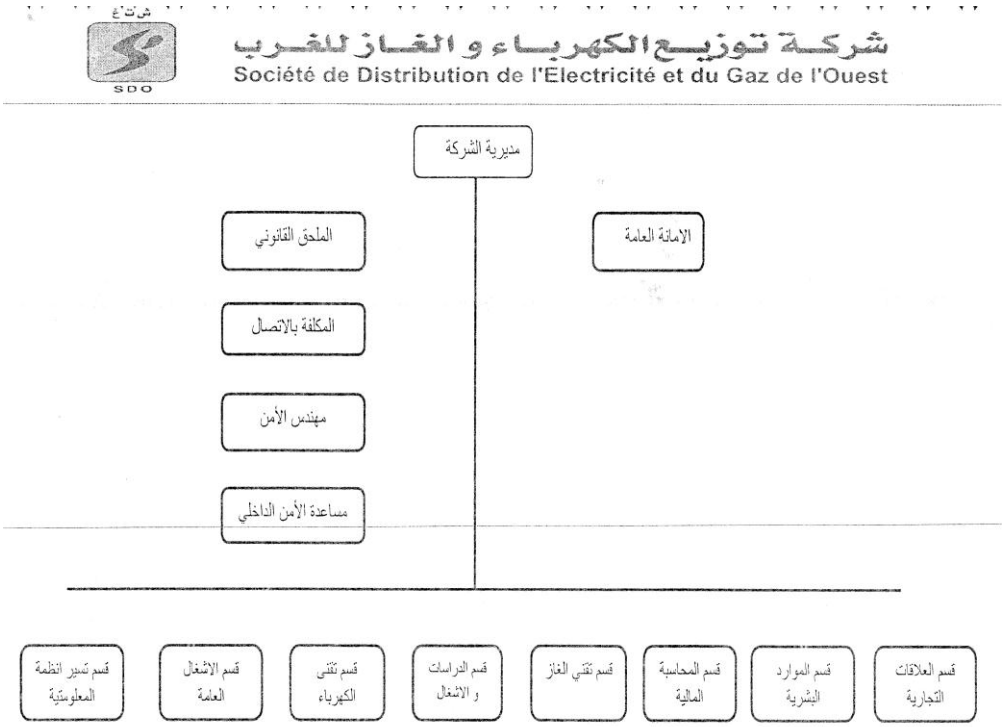

يتكون الهيكل التنظيمي للمديرية من :

1-مدير التوزيع: هو المسؤول الأول عن كل الشركة على المستوى الداخلي و الخارجي

2- الأمانة العامة: من مسؤولياتها:

-استقبال البريد الوارد و الصادر ، و تسجيله و ترتيبه .

- إنجاز محاضر التنصيب لجميع موظفي الشركة.

- الاتصال بمختلف أطراف العامة في الشركة

- متابعة كافة الأعمال المطلوبة في الرزنامة الإدارية و تذكير رئيس المؤسسة بها.

- تلقي و نقل المراسلات الشخصية و الخاصة بالعمل

3- الملحق القانوني : من مسؤولياتها النظر في المنازعات القانونية التي تكون مديرية التوزيع للكهرباء و الغز طرف لها.

4- مكلفة بالاتصال : تمثل المديرية العامة على المستوى المحلي (الولائي) و ذلك من خلال تنظيم حملات إعلامية و تحسيسية حول المواضيع التي تخص نشاطات المديرية:

- المشاريع و الإنجازات.

- تحسيس الزبائن حول مخاطر استعمال الكهرباء و الغاز.

- تحسيس الزبائن بالاقتصاد في استهلاك الطاقة.

- تنظيم أبواب مفتوحة.

- مشاركة في إصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة

- تحسين صورة المؤسسة على المستوى الإعلامي.

5- مهندس الأمن : من مسؤولياته :

-متابعة حوادث العمل المهنية

-وضع لوحات المعلومات و تقارير لمديرية التوزيع

- مشاركة باسم مديرية التوزيع في مجال حماية البيئة و الصحة و السلامة على الهيئات المحلية المختصة.

- نشر الملصقات للحوادث النموذجية.

- زيارة المواقع الميدانية للتأكد من تطبيق قواعد السلامة

- المشاركة في عملية منح و شراء المعدات الخاصة بالأمن.

6- مساعدة الأمن الداخلي : من مسؤوليتها:

- مساعدة المدير في تنسيق القرارات و الإجراءات المناسبة للأمن الداخلي

- السهر على مطابقة مخططات الأمن الداخلي لكل البنى التحتية للمديرية.

- التحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية بوسائل الأمن الداخلي.

-مراقبة أعوان الأمن الداخلي الموجودين في البنى التحتية.

يحتوي الهيكل التنظيمي للمديرية على مجموعة من الأقسام ، بحكم تخصصنا سوف نتطرق فقط إلى قسم الموارد البشرية .

7- قسم الموارد البشرية و تنقسم إلى :

أ- مصلحة إدارة الموارد البشرية : و من مسؤولياتها :

- السهر على إعداد أجور كل المستخدمين من أول عملية إلى نهايتها.

- المتابعة الدائمة لملفات المستخدمين

- متابعة و مراقبة ظروف تطبيق قواعد قوانين التسيير للمستخدمين.

- الحرص على التطبيق الجيد للنظام الداخلي و مراقبة فعاليته.

- مراقبة مختلف النشاطات الإدارية و تسيير المستخدمين مثل : التوظيف ، التوجيه ، التكوين ، الترقية و النقل.

ب- مصلحة التكوين: من مسؤولياتها:

- القيام بالإحصائيات الخاصة بالتكوين و متابعتها الدائمة.

- تحليل و تقييم حاجات العامل في التكوين.

- القيام بمخططات التكوين في كل سنة.

- القيام بمخطط التوظيف الداخلي و التعريف باحتياجات التوظيف و إعدادها.

- المشاركة في تطبيق مخططات للموارد البشرية.

المطلب الثالث : مهام المؤسسة وأهدافها .

تقوم المديرية بمجموعة من المهام تتمثل في :

-توزيع أشغال الكهرباء و الغاز.

- استغلال الكهرباء و الغاز.

-صيانة و تنمية شبكة توزيع الكهرباء و الغاز.

-ضمان الأمن و الوقاية النوعية.

- تصليح و صيانة المولدات الكهربائية

- مواكبة التكنولوجيا الجديدة.

- القيام بالتمويلات الضرورية لتنفيذ المشاريع.

- تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد و التجهيزات.

كما يمكن تلخيص أهم أهداف المديرية فيما يلي :

- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

- المساهمة في تجسيد السياسة الطاقية الوطنية التي ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية و التوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية.

- القيام ببرامج استثمارية للرفع من قدراتها و تعزيز الإنتاجية الخاصة بالكهربائية و تكثيف شبكاتها الناقلة للكهرباء و الغاز.

- تسويق الكهرباء و الغاز.

- تطوير شبكة الكهرباء و الغاز و الربط بزبائن جدد.[1]

المبحث الثاني : الإطار المنهجي العام للدراسة الميدانية .

المطلب الأول : منهج ومجتمع الدراسة.

الفرع الأول : منهج الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظّاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها.

وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS V.22*) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، استنادا على عدد من أدوات التحليل الاحصائي.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة .

- تمثل مجتمع الدراسة في عمال المصالح الادارية بمؤسسة " توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز عين تموشنت ".
- تمثلت عينة الدراسة : في 34 موظف بالمؤسسة المذكورة من مسيرين في الإدارة و عمال، حيث قمنا بتوزيع الإستبيان على عينة حجمها 35 ، تم استرجاع 35 استمارة ، وتم استبعاد استمارة واحدة لعدم صلاحيتها للتحليل ، وبالتالي خضعت 34 استمارة للدراسة والتحليل.

المطلب الثاني : نموذج الدّراسة وحدودها.

سنستعرض في هذا المطلب النّموذج المتّبع في الدّراسة، وحدودها الزّمانية والمكانيّة والبشريّة.

الفرع الأول : نموذج الدراسة.

بهدف الوصول إلى نتائج الدّراسة، من خلال إثباث أو نفي صحّة الفرضيّات المقدّمة سابقًا، لا بدّ من وضع نموذج معيّن لتبسيط وتوضيح ومحاولة الكشف عن الظّاهرة وعلاقتها بظاهرة أخرى، ومدى التّأثير والتّأثر بينهما. وفي هذا السّياق، حتّى تأخذ الدّراسة مجراها المنهجي وبهدف الوصول إلى النّتائج السّليمة، لابدّ أوّلاً من تبسيط المشكلة وذلك من خلال تحديد وتقسيم المتغيّرات إلى : متغيّرات مستقلّة ومتغيّرات تابعة.

-في ما يخص المتغيّر المستقّل : فهو يمثّل " جودة المعلومة المحاسبية " وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أبعاد :

[1] من وثائق المؤسسة.

✓ بعد الملائمة

✓ بعد الموثوقية.

✓ بعد الثبات وقابلية المقارنة.

– أمّا في ما يخصّ المتغير التّابع : فهو يتمثّل في "صنع القرار" بالمؤسسة محل الدراسة .

– وتظهر العلاقة بين المتغيّرين من خلال معرفة درجة تأثير المتغيّر المستقلّ " جودة المعلومة المحاسبية " على المتغيّر التّابع " صنع القرار "، كما يمكن معرفة درجة تأثير كلّ بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.

✓ تأثير بعد الملائمة على صنع القرار.

✓ تأثير بعد الموثوقية على صنع القرار.

✓ تأثير بعد الثبات وقابلية المقارنة على صنع القرار.

والشّكل التّالي يوضّح النّموذج المفترض للدّراسة.

شكل رقم 05: يوضح النموذج المفترض للدراسة الميدانية.

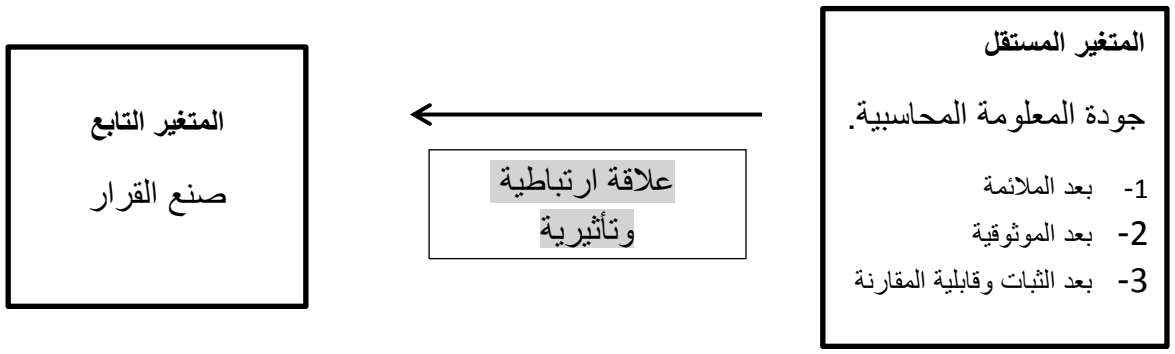

المصدر : من إعداد الطالبين

الفرع الثاني : حدود الدراسة .

بالنسبة لحدود الدراسة تمثل في ما يلي :

– الحدود الزمنية : تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 2023/04 إلى 05/ 2023.

– أما بالنسبة للحدود المكانية فقد تمت الدراسة الميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت .

المطلب الثالث : أدوات الدّراسة الميدانية.

بعد تحديد أهداف الدّراسة، وصياغة الإشكاليّة، ووضع الفرضيّات، وبعد اِتّضاح نوع البيانات والمعلومات المراد جمعها من خلال الجانب النّظري، لا بدّ من تحديد الأدوات المناسبة التي تخدم الدّراسة الميدانيّة وتوصل إلى النّتائج المرغوبة، وقد تم الاعتماد في بحثنا على ما يلي :

الفرع الأول : الاستبيان أداة الدراسة الرئيسية لجمع المعلومات .

الاستبيان يعتبر بمثابة الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها لإنجاز الدّراسة الميدانية، إذ يعتبر الاستبيان عبارة عن نموذج يحتوي مجموعة عبارات في شكل تساؤلات تحدّد وتصاغ بشكل جيّد من طرف الباحث يقوم بتوزيعها على المستقصي منهم، بغرض جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدّراسة.

- ولتحقيق هدف الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأوليّة من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وتكونت أداة الدراسة من جزئين رئيسيين هما :

- المحور الأول: ضمن البيانات الشخصية الخاصة بعيّنة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، السن ، الأقدمية في الوظيفة، المستوى التعليمي.
- المحور الثاني: ويخص المتغير المستقل "جودة المعلومة المحاسبية " والذي تضمن 19 عبارة صممت لمعرفة واقع جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة .
- المحور الثالث : ويخص المتغير التابع "صنع القرار " والذي تضمن 17 عبارة صممت لمعرفة علاقة وأثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.

- وقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (معارض ، معارض بشدة ، محايد ، أوافق، أوافق بشدة) بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية معينة .

حيث تتراوح مدى الاستجابة من 1 إلى 5 حسب مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	**2**	**3**	**4**	**5**

وقد تم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

طول الفئة =(أعلى طول فئة – أدنى طول فئة في المقياس الخماسي)/ عدد الفئات

=(5-1)/ 5 = 0.8

5 -1 /5 = 0.8 ، أي في كل مجال نضيف قيمة 0.80 حتى نحدد اتجاه العينة ومنه الأهمية النسبية للسؤال المقدم لأفراد العينة .

وعليه يكون المقياس المعتمد لاتخاذ القرار كالتالي:

- إذا كانت متوسّطات الإجابة أقل من 3 : هذا يعني ميل المستجوبين إلى رفض محتوى العبارة؛
- إذا كانت متوسّطات الإجابة من 3 فما فوق : هذا يعني ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.
- وتمّ الوصول إلى تحديد درجات الاستجابة عن طريق حساب المدى وتكون الاستجابات كالتالي:

1.08 -1	2.60 -1.08	3.40 -2.60	4.2 -3.40	5 -4.2
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

ولأغراض التحليل الاحصائي تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS V.22 وبالتحديد فقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات : لوصف البيانات الأوليّة الشّخصية والوظيفيّة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري : بهدف معرفة نسبة استجابات أفراد العيّنة عن كلّ عبارة من عبارات متغيّرات الدّراسة حسب درجات سلّم ليكرت الخماسي.
- المدى : من أجل تحليل درجات اِستجابات أفراد العينة المدروسة .
- معامل الارتباط، التباين الأحادي ، معامل الإنحدار.

الفرع الثاني : صدق و ثبات أداة الدراسة.

1- ثبات أداة الدراسة

يعني ثبات أداة الدراسة : استقرار النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس عدة مرات، حيث تم استخراج معامل الثبات بالاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لكل متغيّر من متغيّرات الدراسة، وقد كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : نتائج ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة.

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach
محور الادارة الاستراتيجية	36	0.936

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات *spss v.22*.

ويشير الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ قد بلغ **0.963** وهي نسبة محصورة بين المجال المسموح به 0.5 و 0.9 وبالتالي فهي نسبة مقبولة وجيدة تعكس ثبات أداة الدراسة.

أما صدق أداة الدراسة : فيقصد بها شمول الاستمارة على كلّ العناصر التي يجب أن تدخل في التّحليل من ناحية، ووضوح فقراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكلّ من يستخدمها، وقد تمّ التّأكد من صدق الاستبيان الظاهري عن طريق تحكيم الاستمارة من الأستاذ المشرف وعلى مجموعة من الأساتذة المحكّمين ، وتم التأكد من الصدق الداخلي عن طريق دراسة الاتساق الدّاخلي لعبارات الاستبيان من خلال تحديد معامل الارتباط لعبارات محاور الاستبيان . وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم 02 : صدق الاتساق الداخلي لمحور جودة المعلومة المحاسبية .

أسئلة المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية sig
Q01	0.695**	0.000
Q02	0.780**	0.000
Q03	0.709**	0.000
Q04	0.776**	0.000
Q05	0.648**	0.000
Q06	0.158	0.373
Q07	0.762**	0.000
Q08	0.863**	0.000
Q09	0.768**	0.000
Q10	0.808**	0.000
Q11	0.705**	0.000

Q12	0.753**	0.000
Q13	0.328	0.058
Q14	0.840**	0.000
Q15	0.814**	0.000
Q16	0.730**	0.000
Q17	0.848**	0.000
Q18	0.731**	0.000
Q19	0.541**	0.001

*دالة عند مستوى دلالة 0.05 ** دالة عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يظهر الجدول أعلاه، وجود علاقة إرتباطية إيجابية قوية بين عبارات محور جودة المعلومة المحاسبية ، وجميع معاملات الارتباط للعبارات في هذا المحور دالّة إحصائيًّا عند مستوى معنويّة 0.05 =a ، وبعض العبارات دالة حتى عند مستوى معنوية 0.01 ، وهذا يعتبر مؤشر صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور، ما عدا العبارتين Q06 و Q13.

جدول رقم 03: صدق الاتساق الداخلي لمحور صنع القرار .

أسئلة المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية sig
Q20	0.817**	0.000
Q21	0.860**	0.000
Q22	0.770**	0.000
Q23	0.848**	0.000
Q24	0.776**	0.000
Q25	0.725**	0.373
Q26	0.666**	0.000
Q27	0.645**	0.000
Q28	0.587**	0.000
Q29	0.623**	0.000
Q30	0.404*	0.018

Q31	0.896**	0.000
Q32	0.823**	0.000
Q33	0.734**	0.000
Q34	0.670**	0.000
Q35	0.726**	0.000
Q36	0.743**	0.000

*دالة عند مستوى دلالة 0.05 ** دالة عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS .

يظهر الجدول أعلاه، وجود علاقة اِرتباطية إيجابية قوية بين عبارات محور صنع القرار وجميع معاملات الارتباط للعبارات في هذا المحور دالّة إحصائيًّا عند مستوى معنويّة a= 0.01 ، وكانت العبارة Q30 دالة حتى عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا يعتبر مؤشر صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

المبحث الثالث : تحليل نتائج الدراسة .

سنستعرض في هذا المبحث التّحليل الوصفي للبيانات الشّخصية والوظيفيّة لأفراد العيّنة، وكذا التّحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان، وأخيرًا إختبار صحّة الفرضيّات من عدمها.

المطلب الأول : التّحليل الوصفي للبيانات العامة.

سنتطرّق في هذا المطلب إلى تحليل البيانات العامّة لأفراد العيّنة المستجوبة تحليلاً وصفيًّا والتي تشمل متغيّرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.

الفرع الأول : تحليل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل حول توزيع أفراد العينة المستجوبة بالمؤسسة محل الدراسة حسب معيار الجنس.

جدول رقم 04: أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	%52.9
أنثى	16	%47.1

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS.

شكل رقم 05 : أفراد العينة حسب الجنس.

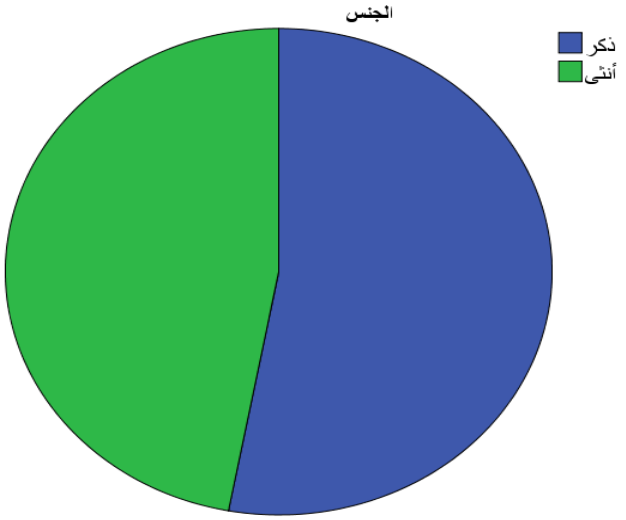

المصدر : بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور بنسبة 52.9% ، وما نسبته 41.7% هم من فئة الإناث.

الفرع الثاني : تحليل توزيع أفراد العينة حسب السن .

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل حول توزيع أفراد العينة المستجوبة بالمؤسسة محل الدراسة حسب معيار السن .

جدول رقم 05: **توزيع أفراد العينة حسب السن**

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	01	%02.9
من 30 إلى 40 سنة	15	%44.1
من 41 إلى 50 سنة	15	%44.1
أكثر من 50 سنة	03	%8.8
المجموع	34	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss v22.

شكل رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب السن.

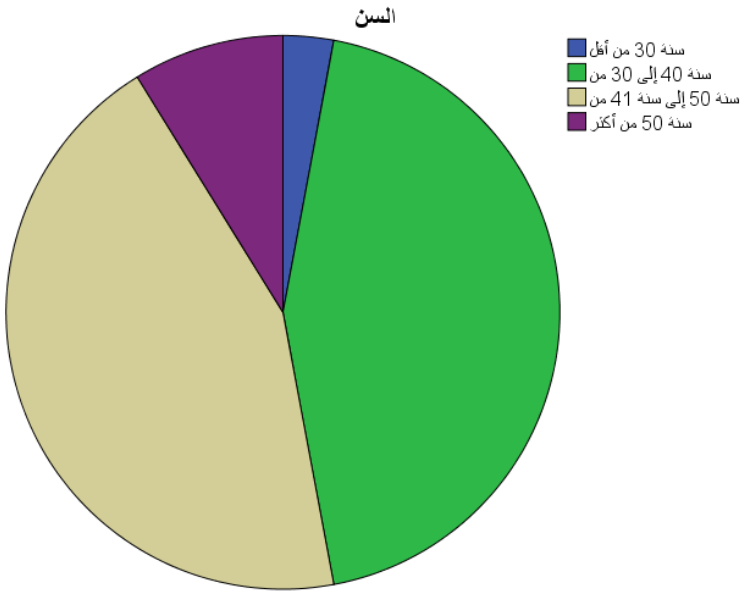

المصدر: من مخرجات *spss v.22*

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة المستجوبة هم من الفئة العمرية من30 إلى 40 سنة ، وكذلك الفئة من 40 إلى 50 سنة وكان ذلك بنفس النسبة قدرت ب 44.1% ، في حين أن نسبة 08.8% هم من الفئة الذين تفوق أعمرهم أكثر من 20 سنة ، ثم الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 02.9%.

الفرع الثالث : تحليل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل حول توزيع أفراد العينة المستجوبة بالمؤسسة محل الدراسة حسب معيار المستوى التعليمي.

جدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	00	%00
ثانوي	03	%8.8
جامعي	31	%91.2
آخر	00	%00
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *spss v.22*

شكل رقم 07: أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

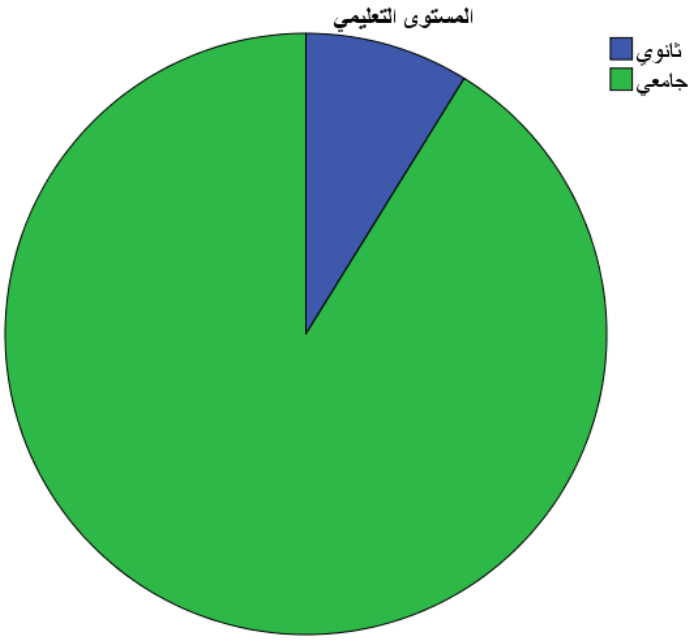

المصدر: من مخرجات *spss v.22*

أما فيما يخص المستوى التعليمي فنجد أن أغلب أفراد العينة يملكون المستوى الجامعي بنسبة مئوية قدرت ب 91.2%، وتليها نسبة المستجوبين الذين هم بمستوى ثانوي فقدرت ب 08.8%،

الفرع الرابع : تحليل توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة .

سنحاول في هذا الجزء تقديم تحليل حول توزيع أفراد العينة المستجوبة بالمؤسسة محل الدراسة حسب معيار الأقدمية في الوظيفة.

جدول رقم07 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة.

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	02	%05.9
من 5 إلى 10 سنوات	10	%29.4
من 11 إلى 15سنة	09	%26.5
من 16 إلى 20 سنة	10	%29.4
أكثر من 20 سنة	03	%08.8
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *spss v.* 22

شكل رقم 08: أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة .

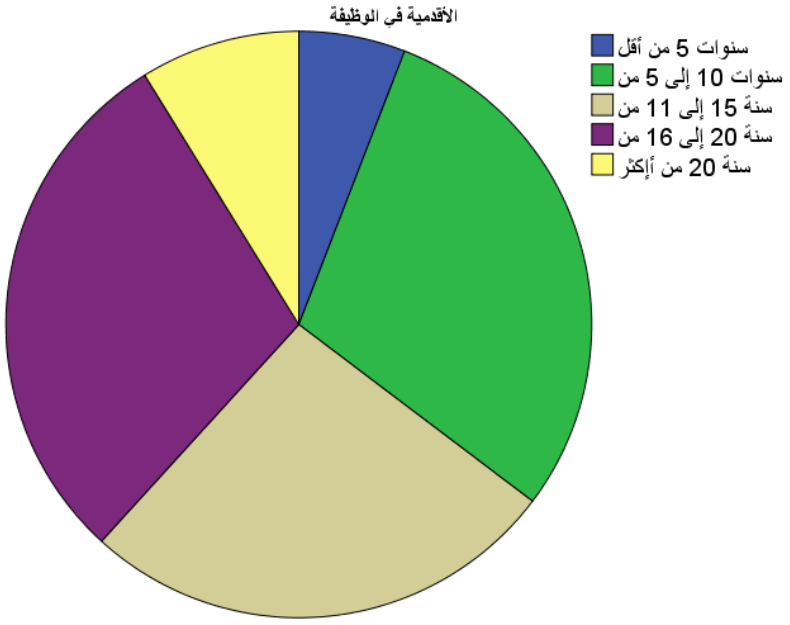

المصدر: من مخرجات *spss v.*22

- **كما** يظهر لنا أيضا أن توزيع الخبرة لأفراد العينة المستجوبين من الفئة أقل من 5 سنوات قد بلغت نسبتها 5.9% وهي أقل نسبة ، ثم تليها الفئة أكثر من 1520 سنة بنسبة 8.8%، في حين أن الفئة ممن تتراوح سنوات عملهم من 11 إلى 15 سنة بلغت نسبة 26.5 ، وأما النسبة الأكبر تمثلت في الفئة التي تتراوح سنوات عملها من 5 إلى 10 سنوات ، وكذلك الفئة من 16 إلى 20 سنة .
- و هذا ما يفسر أن المؤسسة المدروسة تشغل نسبة معتبرة من الأفراد ممن لديهم سنوات عديدة من الخبرة ما ينعكس إيجابا على أدائها ، وكذلك من نقل هذه الخبرات إلى الأفراد حديثي التوظيف .

المطلب الثاني : عرض نتائج التحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان .

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم تحليل إحصائي لمحور جودة المعلومة المحاسبية بأبعادها ، وكذا محور صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية .

الفرع الاول : تحليل محور " جودة المعلومة المحاسبية "

كانت استجابات أفراد عينة الدراسة حول جودة المعلومة المحاسبية كما يلي :

جدول رقم08 : قيم التحليل الاحصائي لمحور جودة المعلومة المحاسبية .

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
بعد الملامة	3.67	0.404	مرتفعة
بعد الموثوقية	3.82	0.548	مرتفعة
بعد الثبات و قابلية المقارنة	3.68	0.637	مرتفعة
محور جودة المعلومة المحاسبية	3.72	0.487	مرتفعة

المصدر : بالاعتماد على مخرجات .spss

من خلال تحليل نتائج هذا الجدول فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 3.72 بأهمية نسبية مرتفعة وانحراف معياري قدر ب 870.4 ما يدل على ميل المستجوبين لقبول محتوى عبارات هذا المحور، كما كانت درجة استجابة أفراد العينة مرتفعة بالنسبة لكل أبعاد هذا المحور ، وجاءت النتائج كالتالي :

1- تحليل بعد ملائمة المعلومة المحاسبية.

جدول رقم 09: يوضح قيم التحليل الاحصائي لبعد الملائمة

رقم العبارة	إستجابات أفراد العينة(التكرارات-النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الإستجابة
	1	2	3	4	5			
01	00	01	11	21	01	3.65	0.597	متوسطة
	00%	2.9%	32.4%	61.8%	2.9%			
02	00	01	07	23	03	3.82	0.626	مرتفعة
	00%	2.9%	20.6%	%67.6	08.8%			
03	00	00	09	21	04	3.85	0.610	مرتفعة
	00%	00%	%26.5	%61.8	11.8%			
04	00	00	09	23	02	3.79	0.538	مرتفعة
	00%	00%	26.5%	67.6%	5.9%			
05	00	00	10	24	00	3.71	0.462	مرتفعة
	%	%	29.4%	70.6%	%00			
06	01	04	16	13	00	3.21	0.770	متوسطة
	%02.9	11.8%	47.1%	38.2%	00%			
استجابات الأفراد لبعد الملائمة						**3.67**	**0.404**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتّضح أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي لبعد الملائمة قد بلغ 3.67 بأهمّية نسبيّة مرتفعة وبِانحراف معياري إجمالي قدر ب 0.404،هذا ما يدل على أن مستوى اِهتمام العينة المستجوبة للعبارات التي تعكس خاصية الملائمة في المعلومة المحاسبية يعتبر مرتفع حيث جاءت النّتائج كالتّالي:

- في ما يخص العبارة Q01 : كانت درجة استجابة أفراد العينة المستجوبة مرتفعة ، أين كانت نسبة قبول محتوى العبارة مرتفعة ، حيث قدرت نسبة من وافقوا ب 64.7% ، ، بينما بلغت نسبة المحايدين 32.4%، ونسبة قليلة ممن عارضوا محتوى العبارة كانت نسبتهم محددة ب 2.9%، وهذا ما يفسر أن المؤسسة محل الدراسة تمتاز المعلومة المحاسبية بها بالقدرة على تغيير موقف متخذ القرار بمجرد الحصول عليها.

- في ما يخص العبارة Q02 : " مؤسستكم جديرة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الماضية والحالية للقيام بالتنبؤات المستقبلية "، كانت درجة الاستجابة مرتفعة ، حيث بلغت نسبة من وافقوا محتوى العبارة في كلتا الدرجتين ب 76.7**%**، بينما بلغت نسبة المحايدين 20.6**%**، ونسبة قليلة ممن عارضوا محتوى العبارة كانت نسبتهم محددة ب 2.9%.
- في ما يخص العبارة Q 03 : " يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خاصية القدرة على التنبؤ لتكون قادرة على مساعدة الإدارة في وضع الخطط " ، وافق جل أفراد العينة المستجوبة على محتوى العبارة ، بقيمة **%**73.6، بينما بلغت نسبة المحايدين 26.5%.
- في ما يخص العبارة Q04 : كانت درجة الاستجابة مرتفعة ، حيث بلغت نسبة من وافقوا محتوى العبارة في كلتا الدرجتين ب **%**73.5، بينما بلغت نسبة المحايدين 26.5**%**، هذا ما يدل على أن المعلومات المحاسبية بالمؤسسة تمكن من تقييم مدى صحة التوقعات السابقة بخصوص الأنشطة المرتبطة بها.
- في ما يخص العبارة Q05 : بلغت نسبة من وافقوا محتوى العبارة 70.6 % ، وهم أفراد العينة المستجوبة الذين أشاروا إلى أنه تتاح المعلومة المحاسبية عند الطلب عليها وفي الوقت المناسب، بينما بلغت نسبة المحايدين 29.4% .
- في ما يخص العبارة Q06 : " تقدم المعلومة المحاسبية تغذية عكسية حول نتائج التوقعات"، بلغت نسبة من وافقوا محتوى العبارة 38.2 % ، بينما قدرت نسبة المحايدين 47.1 %، ونسبة من عارضوا محتوى العبارة قدرت ب14.7 %.

2-تحليل بعد موثوقية المعلومة المحاسبية.

جدول رقم 10: يوضح قيم التحليل الاحصائي لبعد الموثوقية.

رقم العبارة	إستجابات أفراد العينة(التكرارات-النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الإستجابة
	1	2	3	4	5			
07	01	03	03	21	06	3.82	0.963	مرتفعة
	% 2.9	%8.8	8.8%	61.8%	17.6%			
08	00	01	05	27	04	3.91	0.621	مرتفعة
	00%	02.9%	14.7%	%70.6	11.8%			

مرتفعة	0.712	3.91	06	20	07	01	00	09
			17.6%	%58.8	20.6%	02.9%	00%	
مرتفعة	0.591	3.88	03	25	05	01	00	10
			08.8%	73.5%	14.7%	02.9%	00%	
مرتفعة	0.610	3.85	03	24	06	01	00	11
			%08.8	70.6%	17.6%	%02.9	00%	
مرتفعة	0.778	4.00	09	17	07	01	00	12
			%26.5	50%	20.6%	02.9%	00	
متوسطة	0.912	3.32	01	16	12	03	02	13
			%02.9	%47.1	%35.3	%08.8	%05.9	
مرتفعة	**0.548**	**3.82**	إستجابات الأفراد لبعد الموثوقية					

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال تحليل نتائج هذا الجدول فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد " الموثوقية "" 3.82 بأهمية نسبية مرتفعة وانحراف معياري قدر ب 0.548 ما يدل على ميل المستجوبين لقبول محتوى عبارات هذا البعد، كما كانت درجة استجابة أفراد العينة من متوسطة إلى مرتفعة في الغالب بالنسبة لكل أسئلة هذا البعد ما يؤكد قبولهم لمحتواها حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي ما بين 3.32 و 4.00 بانحراف معياري ما بين 0.912 و0.778، حيث جاءت النتائج كالتالي :

- في ما يخص العبارة Q7 : وافق جل أفراد العينة على مضمونها بنسبة 79.4%، ما يفسر أنه يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالمصداقية للاعتماد عليها في اتخاذ القرار أما نسبة المحايدين لهذا المضمون قدرت ب08.8 %، بينما كانت نسبة من عارضوا أقل وقدرت ب11.7 %.

- في ما يخص العبارة Q8 : كانت نسبة الموافقة أيضا مرتفعة قدرت ب 82.4%، حيث أشار أفراد العينة المستجوبة أنه يمكن التحقق من المعلومة المحاسبية بالرجوع إلى المستندات والوثائق الإدارية، بينما نسبة عدم القبول كانت أقل قدرت ب 2.9%، ونسبة المحايدين 14.7%.

- في ما يخص العبارة Q9 : " المعلومات الواردة في القوائم المالية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت" ، كانت أكبر نسبة للفئة التي وافقت مدلول العبارة بقيمة 76.4%، ونسبة أقل ممن عارضوا بقيمة 02.9، بينما بلغت نسبة المحايدين % 20.6 .

- في ما يخص العبارة Q10 : كانت استجابات أفراد العينة مرتفعة حيث بلغت أكبر قيمة بالنسبة للأفراد الذين يؤيدون محتوى العبارة بإجمالي نسبة موافقة قدرت ب 82.3% ما يفسر أن المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية تمتاز بالحياد والخلو من التحيز، بينما بلغت نسبة المحايدين لهذه العبارة 14.7%، ونسبة المعارضين كانت أقل مقارنة بنسبة الموافقة قدرت ب02.9%.

– في ما يخص العبارة Q11 : تمثلت أكبر نسبة في موافقة أفراد العينة المستجوبة لمحتوى العبارة بإجمالي قيمة 79.4 %، وهم أفراد العينة الذين أشاروا إلى أن تقرير المدقق الخارجي يساهم في زيادة ثقة المعلومات المحاسبية ، بينما بلغت نسبة المحايدين 17.6 %، ونسبة من عارضوا مضمون العبارة 02.9%.

– في ما يخص العبارة Q12 : " يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة و الوضوح والخلو من الاخطاء لاعتمادها عند اتخاذ القرار" ، وافق جل أفراد العينة على محتواها حيث بلغت نسبة الموافقة في كلتا الدرجتين 76.5%، بينما نسبة عدم الموافقة كانت أقل بنسبة 2.9 %، ونسبة من عارضوا محتوى العبارة قدرت ب20.6%.

– في ما يخص العبارة Q13 : "يمكن لجميع المستخدمين فهم مضمون المعلومة المحاسبية" ، نصف العينة المستجوبة أي ما نسبته 50% وافقت مضمون العبارة ، بينما قدرت نسبة المحايدين ب 35.3% ، ونسبة المعارضين 14.7%.

3- تحليل بعد الثبات وقابلية المقارنة .

جدول رقم11 : التحليل الاحصائي لبعد الثبات وقابلية المقارنة.

رقم العبارة	إستجابات أفراد العينة(التكرارات-النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الإستجابة
	1	2	3	4	5			
14	01	01	11	18	03	3.62	0.817	مرتفعة
	02.9%	02.9%	32.4%	52.9%	08.8%			

مرتفعة	0.691	3.65	01	22	10	00	01	15
			02.9%	%64.7	29.4%	00%	02.9%	
مرتفعة	0.894	3.44	02	17	10	04	01	16
			05.9%	%50	29.4%	11.8%	02.9%	
مرتفعة	0.797	3.82	04	23	05	01	01	17
			11.8%	67.6%	14.7%	02.9%	02.9%	
متوسطة	0.751	3.74	02	24	06	01	01	18
			05.9%	70.6%	17.6%	02.9%	02.9%	
مرتفعة	0.729	3.79	03	23	07	00	01	19
			%08.8	67.6%	20.6%	00%	%02.9	
مرتفعة	**0.637**	**3.68**	**إستجابات الأفراد لبعد الثبات وقابلية المقارنة**					

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال تحليل نتائج هذا الجدول فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد " الموثوقية "" 3.68 بأهمية نسبية مرتفعة وانحراف معياري قدر ب 0.637 ما يدل على ميل المستجوبين لقبول محتوى عبارات هذا البعد، كما كانت درجة استجابة أفراد العينة من متوسطة إلى مرتفعة في كل أسئلة هذا البعد ما يؤكد قبولهم لمحتواها ، حيث جاءت النتائج كالتالي :

- في ما يخص العبارة Q14 : تمثلت أكبر نسبة في موافقة أفراد العينة المستجوبة لمحتوى العبارة بإجمالي قيمة 61.7 **%**، وهم أفراد العينة الذين أشاروا إلى أن الأساليب المحاسبية وطرق القياس المعتمد عليها في المؤسسة تمتاز بالثبات بينما بلغت نسبة المحايدين 32.4 %، ونسبة من عارضوا مضمون العبارة 05.8%.
- في ما يخص العبارة Q15 " : ينعكس مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية على الموثوقية في المعلومات المحاسبية" ، وافق جل أفراد العينة على محتوى العبارة بإجمالي نسبة موافقة 67.7% ، ، بينما بلغت نسبة المحايدين 29.4 % ، ونسبة أقل ممن عارضوا بقيمة 02.9%.
- ما في ما يخص العبارة Q16 " : بلغت نسبة موافقة أفراد العينة على محتوى العبارة 55.9 %. وهم الفئة الذين أشاروا إلى أنه بالمؤسسة محل الدراسة يراعى عند إعداد القوائم المالية فهم المستخدمين للمعلومات المحاسبية، بينما بلغت نسبة المحايدين 29.4 % ، ونسبة أقل ممن عارضوا بقيمة 14.7%.

- ما في ما يخص العبارة Q17 : " يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار" ، كانت درجة استجابة أفراد العينة بالموافقة مرتفعة على مدلول العبارة بقيمة 79.4% ، بينما قدرت نسبة المحايدين 14.7%، ونسبة من عارضوا محتوى العبارة بقيمة 05.8%.
- في ما يخص العبارة Q18 : " تمكنكم جودة المعلومة من مقارنة أداء شركتكم من سنة مالية إلى أخرى أو بين نتائج عدة فترات " ، نسبة موافقة أفراد العينة على محتوى العبارة 76.5%. ، بينما بلغت نسبة المحايدين 17.6 % ، ونسبة أقل ممن عارضوا بقيمة 05.8%.
- في ما يخص العبارة Q19 : وافق جل أفراد العينة على مضمونها بنسبة 76.4%، ما يفسر أن جودة المعلومات المحاسبية تمكن من مقارنة أداء الشركة محل الدراسة مع الشركات المماثلة ، أما نسبة المحايدين لهذا المضمون قدرت ب 20.6 %، بينما كانت نسبة من عارضوا أقل وقدرت ب 02.9 %.

✓ من خلال تحليل النتائج السابقة لهذا المحور تبين أن جل أفراد العينة وافقوا على محتوى العبارات ، وأشاروا إلى أن المعلومة المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة تمتاز بخصائص الجودة المذكورة سابقا (الملائمة ، الموثوقية ، الثبات وقابلية المقارنة)، فالمعلومة بالمؤسسة لها القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، تتاح في الوقت المناسب لمستخدميها ، تمتاز بدرجة مقبولة من المصداقية والدقة ، والخلو من التحيز والأخطاء، وكذلك بنسبة من الثبات وإمكانية مقارنتها، و أكدوا على أهميتها بالنسبة للمؤسسة من أجل أداء المهام بكفاءة ، فالمعلومة المحاسبية ذات جودة تساهم في توجيه متخذ القرار، وتساهم في تقييم التنبؤات المستقبلية، كما أنها تستخدم في كل من عمليات التخطيط ، و الرقابة .

الفرع الثاني : تحليل محور " صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة " .

كانت استجابات أفراد عينة الدراسة حول جودة المعلومة المحاسبية كما يلي :

جدول رقم 12: قيم التحليل الاحصائي لمحور صنع القرار بالمؤسسة .

رقم العبارة	إستجابات أفراد العينة(التكرارات-النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الإستجابة
	1	2	3	4	5			
20	02	03	04	24	01	3.56	0.927	مرتفعة
	05.9%	08.8%	% 11.8	70.6%	02.9%			
21	00	05	06	21	02	3.59	0.821	مرتفعة

			05.9%	%61.8	17.6%	14.7%	%00	
مرتفعة	0.768	3.68	03	20	08	03	00	22
			08.8%	58.8%	23.5%	08.8%	00%	
مرتفعة	0.892	3.59	04	17	08	05	00	23
			11.8%	50%	23.5%	14.7%	00%	
متوسطة	0.783	3.41	00	19	11	03	01	24
			%00	%55.9	%32.4	%08.8	%02.9	
مرتفعة	0.629	3.71	02	21	10	01	00	25
			05.9%	61.8%	29.4%	02.9%	%00	
مرتفعة	0.734	3.65	01	23	08	01	01	26
			%02.9	%67.6	%23.5	02.9%	02.9%	
مرتفعة	0.652	3.62	01	21	10	02	00	27
			%02.9	%61.8	%29.4	%05.9	%00	
مرتفعة	0.479	3.79	01	25	08	00	00	28
			%02.9	%73.5	%23.5	%00	%00	
مرتفعة	0.500	3.85	01	28	04	01	00	29
			02.9	82.4	%11.8	%02.9	00	
	0.699	3.76	04	19	10	01	00	30
			%11.8	%55.9	%29.4	%02.9	00	
مرتفعة	0.896	3.53	01	22	07	02	02	31
			%02.9	%64.7	%20.6	%05.9	%05.9	
مرتفعة	0.751	3.74	02	24	06	01	01	32
			%05.9	%70.6	%17.6	%02.9	%02.9	
مرتفعة	0.751	3.74	02	24	06	01	01	33
			%05.9	%70.6	%17.6	02.9%	02.9%	
مرتفعة	0.610	3.85	03	24	06	01	00	34
			%08.8	%70.6	%17.6	02.9%	%00	
مرتفعة	0.734	3.65	02	21	08	03	00	35
			%05.9	%61.8	%23.5	%08.8	00	

مرتفعة	0.666	3.74	01	26	04	03	00	36
			%02.9	%76.5	%11.8	%08.8	00	
مرتفعة	**0.533**	**3.67**	**إستجابات الأفراد لمحور صنع القرار**					

المصدر : من مخرجات SPSS .

- في ما يخص الأسئلة من Q20 إلى Q24 : كانت تشمل العبارات التي توضح في مضمونها أهمية المعلومة المحاسبية في صنع القرار، كانت درجة الاستجابة مرتفعة في كل هذه العبارات ، وكانت نسبة الموافقة على محتوى هذه العبارات مرتفعة أين تراوحت ما بين 55.9% و 73.5 %، هذا ما يشير حسب أفراد العينة المستجوبة إلى أن توفر المؤهلات العلمية والفنية عند صانع القرار وتمتعه بنوع من الاستقلالية يعزز كفاءة القرار المتخذ، وأن الإدارة العليا في المؤسسة محل الدراسة تعتمد على تقارير مسؤولي الأقسام لصنع القرارات ، أي تشجع صنع القرار بالتشارك بين الافراد، كما أن المعلومات المحاسبية بالمؤسسة تستخدم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات التنفيذية والاستراتيجية، وتضمن عملية الرقابة و تقييم أداء الفروع والأقسام.
- في ما يخص الأسئلة من Q25 إلى Q26 : تضمنت في محتواها أهمية جودة المعلومة المحاسبية ودورها في توجيه قرارات المسؤولين ، وخفض تكلفة القرارات المتخذة ، وافق جل أفراد العينة على هذه العبارات ، أين تراوحت نسبة الموافقة ما بين 67.7 % و 70.5% ، بينما نسبة المحايدين والمعارضين كانت نسب صغيرة.
- في ما يخص الأسئلة من Q27 إلى Q29 : تضمنت في محتواها دور وأهمية بعد الملائمة في صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة : كانت درجة الاستجابة مرتفعة في هذه العبارات ، وكانت نسبة الموافقة على محتوى هذه العبارات مرتفعة أين تراوحت ما بين 64.7% و 85.3 %، هذا ما يفسر حسب إجابات أفراد العينة أن المسؤولون ينجحون في اغلب الأحيان في تصور نتائج تطبيق القرارات اعتمادا على المعلومة المحاسبية، وأن للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات، وأن توفر المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يدعم فعالية القرار المتخذ.
- في ما يخص الأسئلة من Q30 إلى Q32 : تضمنت في محتواها دور وأهمية بعد الموثوقية في صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة : كانت درجة الاستجابة مرتفعة في هذه العبارات ، وكانت نسبة الموافقة على محتوى هذه العبارات مرتفعة أين تراوحت ما بين 67.6% و 76.5%، هذا ما يفسر حسب إجابات أفراد العينة أن المسؤولون ينجحون في اغلب الأحيان في تصور نتائج تطبيق القرارات اعتمادا على المعلومة المحاسبية، وأن للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة قيمة استرجاعية تساعد على تقييم التنبؤات.
- في ما يخص الأسئلة من Q33 و Q34 : تضمنت في محتواها دور وأهمية بعد الثبات في صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة : كانت درجة الاستجابة أيضا مرتفعة في هذه العبارات ، وكانت نسبة الموافقة على محتوى هذه

العبارات مرتفعة أين تراوحت ما بين 67.5% و 79.6 %، هذا ما يفسر حسب إجابات أفراد العينة أن صانع القرار يقوم بالتأكد بأن المعلومات المحاسبية تم تسجيلها وجمعها وفق المبادئ المحاسبية، وأن تطبيق مبدأ الثبات ينعكس في السياسات المحاسبية في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها لصنع القرار.

- في ما يخص الأسئلة من Q35 و Q36 : تضمنت في محتواها دور وأهمية بعد قابلية المقارنة في صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة : كانت درجة الاستجابة أيضا مرتفعة في هذه العبارات ، وكانت نسبة الموافقة على هذا المحتوى 67.7% و 79.4 %، ما يدل على أن توفر خاصية القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة، و يسمح بالمقارنة بين نتائج عدة دورات أو مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة، ما يساهم في تصحيح القرارات والتأكد من صلاحيتها.

✓ من خلال تحليل نتائج هذا المحور أكد أفراد العينة المستجوبة على أهمية المعلومة المحاسبية في صنع القرار بالمؤسسة ، وكذلك على أهمية توفر خصائص الجودة بهذه المعلومات ، فهي تساهم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات التنفيذية والاستراتيجية ، وتساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة والفعالة، وكذلك المساهمة في عملية الرقابة وكشف الأخطاء قبل حدوثها، بالإضافة إلى خفض تكلفة القرارات المتخذة وإتاحتها في الوقت المناسب ما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة.

المطلب الثالث : إختبار فرضيات الدراسة.

بعد التطرق للتحليل الإحصائي ودراسة متغيرات الدراسة ، سنحاول في هذا المبحث إختبار صحة فرضيات الدراسة ، وبما أن حجم العينة N =34 : وهي أكبر من 30، إذا يمكن إعتبار أن توزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي ومنه، يمكن إجراء الاختبارات التالية من خلال إستخدام :

- إستخدام معامل الارتباط R لتحديد طبيعة العلاقة ومعامل التّحديد R2 لتحديد درجة التأثير.
- تحليل نتائج التباين الأحادي : Anova من أجل دراسة مستوى الدلالة.
- تحليل جدول الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الأول : تحليل الفرضية الرئيسية.

تتمثّل الفرضيّة العدميّة والفرضيّة البديلة في ما يلي :

H0=لا يوجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومة المحاسبية بأبعادها على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05

H1 = يوجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05

1- دراسة طبيعة العلاقة وحجم الأثر الذي يتركه المتغيّر المستقلّ " جودة المعلومة المحاسبية" على المتغيّر التّابع"صنع القرار".

جدول رقم 13: يوضح نتائج الإرتباط ومعامل التحديد.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,784[a]	,615	,603	,336

a. Prédicteurs : (Constante), جودة المعلومة

المصدر : من مخرجات SPSS

❖ من خلال نتائج الجدول السّابق، وبالاعتماد على مخرجات SPSS، يتّضح أنّ العلاقة بين المتغيّرين الرّئيسيين: المتغير المستقل(جودة المعلومة المحاسبية) والمتغير التابع(صنع القرار) هي علاقة اِرتباطية إيجابية ، حيث بلغ معامل الارتباط R =0.784 ،كما يتّضح أنّ معامل التّحديد الكلّي للدّراسة بلغت قيمته R2=0.615 ، أي أنّ صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة بنسبة 61.5% يفسّره متغير جودة المعلومة المحاسبية وتبقى نسبة 38.5 % تفسّرها متغيّرات أخرى لم تدخل في الدّراسة.

2- تحليل التباين الأحادي :

جدول رقم 14 : يوضح نتائج التباين الأحادي.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,775	1	5,775	51,182	,000[b]
	Résidus	3,611	32	,113		
	Total	9,385	33			

a. Variable dépendante : صنع القرار

b. Prédicteurs : (Constante), جودة المعلومة

المصدر : من مخرجات SPSS.

كما تشير نتائج تحليل التّباين الأحادي أنّ مستوى الدّلالة معنوي عند درجة الحرّية المبيّنة في الجدول، حيث أن مستوى الدّلالة Sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه نقول أنه هناك دلالة معنويّة كلّية للنّموذج.

3- تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار.

جدول رقم 15 : يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط بين جودة المعلومة المحاسبية وصنع القرار.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,479	,450		1,063	,296
	جودة المعلومة	,858	,120	,784	7,154	,000

a. Variable dépendante : صنع القرار

المصدر : من مخرجات SPSS.

يبيّن الجدول أعلاه أنّ قيمة Sig= 0.000 وهي أقلّ من مستوى المعنويّة المعتمد 0.05، ، كما يتّضح أنّ معاملات المعادلة إيجابية، حيث بلغ معامل الإنحدار B لجودة المعلومة المحاسبية 0.858، ومنه يمكن القول أنه كلّما تغيّرت نسبة جودة المعلومة المحاسبية (المتغيّر المستقلّ) بوحدة واحدة، يؤدّي إلى التغيّر في صنع القرار (المتغير التّابع) بقيمة 0.858 ،

ومنه يمكن القول أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة إيجابي لجودة المعلومة المحاسبية على عملية صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى معنويّة a=0.05 ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والقول أنه :

- يوجد علاقة اِرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومة المحاسبية و عملية صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 ، ويمكن توضيح معادلة الانحدار كالتّالي :

(صنع القرار)Y=0.479 + 0.858 (جودة المعلومة المحاسبية) المالي

الفرع الثاني : إختبار الفرضيات الفرعية.

جدول رقم 16 : يوضح نتائج الارتباط ، التباين، والانحدار الخطي البسيط للفرضيات الفرعية.

	R	R- deux	Sig	B	a
بعد الملائمة	0.653	0.427	0.000	0.856	0.531
بعد الموثوقية	0.639	0.408	0.000	0.622	1.301
بعد الثبات وقابلية المقارنة	0.834	0.695	0.000	0.698	1.107

المصدر : من مخرجات SPSS.

1/ **تحليل الفرضية الأولى .**

تتمثّل الفرضيّة العدميّة والفرضيّة البديلة في ما يلي :

H0=لا يوجد علاقة إرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الملائمة على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05

H1 = يوجد علاقة إرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الملائمة على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05.

❖ من خلال نتائج الجدول السّابق، وبالإعتماد على مخرجات SPSS، يتّضح أنّ العلاقة بين المتغيّرين الرّئيسيين: المتغير المستقل(بعد الملائمة) والمتغير التابع(صنع القرار) هي علاقة إرتباطية إيجابية ، حيث بلغ معامل الإرتباط R = 0.653 ،كما يتّضح أنّ معامل التّحديد الكلّي للدّراسة بلغت قيمته R2=0.427 أي أنّ إرتفاع مستوى صنع القرار بنسبة 42.7% يفسّره متغير ملائمة المعلومة المحاسبية وتبقى نسبة 57.3 % تفسّرها متغيّرات أخرى لم تدخل في الدّراسة.

❖ تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي البسيط:

كما تشير نتائج تحليل التّباين الأحادي أنّ مستوى الدّلالة معنوي عند درجة الحرّية المبيّنة في الجدول، حيث أن مستوى الدّلالة Sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعلية نقول أنه هناك دلالة معنويّة كلّية للنّموذج. كما يتّضح أنّ معاملات المعادلة إيجابية، حيث بلغ معامل الإنحدارB لبعد الملائمة 0.856 ومنه فإنّه كلّما تغيّرت نسبة الملائمة (المتغيّر المستقلّ) بوحدة واحدة، يؤدّي إلى التغيّر في صنع القرار (المتغير التّابع) بقيمة 0.856، ،

ومنه يمكن القول أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة إيجابي لملائمة المعلومة المحاسبية على تحسين صنع عند مستوى معنويّة a=0.05 ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

2-/ **تحليل الفرضية الثانية.**

تتمثّل الفرضيّة العدميّة والفرضيّة البديلة في ما يلي :

H0=لا يوجد علاقة اِرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الموثوقية على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05

H1 = يوجد علاقة اِرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الموثوقية على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05

❖ من خلال نتائج الجدول السّابق، وبالإعتماد على مخرجات SPSS، يتّضح أنّ العلاقة بين المتغيّرين الرّئيسيين: المتغير المستقل(بعد الموثوقية) والمتغير التابع(صنع القرار) هي علاقة اِرتباطية إيجابية ، حيث بلغ معامل الإرتباط R =0.639 ،كما يتّضح أنّ معامل التّحديد الكلّي للدّراسة بلغت قيمته R2=0.408 أي أنّ اِرتفاع مستوى صنع القرار بنسبة 40.8% يفسّره متغير موثوقية المعلومة المحاسبية وتبقى نسبة 59.2 % تفسّرها متغيّرات أخرى لم تدخل في الدّراسة.

❖ تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي البسيط:

كما تشير نتائج تحليل التّباين الأحادي أنّ مستوى الدّلالة معنوي عند درجة الحرّية المبيّنة في الجدول، حيث أن مستوى الدّلالة Sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعلية نقول أنه هناك دلالة معنويّة كلّية للنّموذج. كما يتّضح أنّ معاملات المعادلة إيجابية، حيث بلغ معامل الإنحدارB لبعد الموثوقية 0.622 ومنه فإنّه كلّما تغيّرت نسبة الموثوقية(المتغيّر المستقلّ) بوحدة واحدة، يؤدّي إلى التغيّر في صنع القرار (المتغير التّابع) بقيمة 0.622، ، ومنه يمكن القول أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة إيجابي لموثوقية المعلومة المحاسبية على تحسين صنع عند مستوى معنويّة a=0.05 ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

3- **تحليل الفرضية الثالثة** : تتمثّل الفرضيّة العدميّة والفرضيّة البديلة في ما يلي :

H0=لا يوجد علاقة اِرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الثبات وقابلية المقارنة على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05

H1 = يوجد علاقة اِرتباطية وأثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الثبات وقابلية المقارنة على عملية صنع القرار في المؤسسة عند مستوى معنوية 0.05

❖ من خلال نتائج الجدول السّابق، وبالاعتماد على مخرجات SPSS، يتّضح أنّ العلاقة بين المتغيّرين الرّئيسيين: المتغير المستقل(الثبات وقابلية المقارنة) والمتغير التابع(صنع القرار) هي علاقة اِرتباطية إيجابية ، حيث بلغ معامل الإرتباط R = 0.834 ،كما يتّضح أنّ معامل التّحديد الكلّي للدّراسة بلغت قيمته R2=0.695 أي أنّ اِرتفاع مستوى صنع القرار بنسبة 69.5% يفسّره متغير الثبات وقابلية المقارنة للمعلومة المحاسبية وتبقى نسبة 30.5% تفسّرها متغيّرات أخرى لم تدخل في الدّراسة.

❖ تحليل التباين الأحادي والانحدار الخطي البسيط:

كما تشير نتائج تحليل التّباين الأحادي أنّ مستوى الدّلالة معنوي عند درجة الحرّية المبيّنة في الجدول، حيث أن مستوى الدّلالة Sig أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعلية نقول أنه هناك دلالة معنويّة كلّية للنّموذج. كما يتّضح أنّ معاملات المعادلة إيجابية، حيث بلغ معامل الإنحدارB الثبات وقابلية المقارنة 0.698 ومنه فإنّه كلّما تغيّرت نسبة الثبات وقابلية المقارنة (المتغيّر المستقلّ) بوحدة واحدة، يؤدّي إلى التغيّر في صنع القرار (المتغير التّابع) بقيمة 0.698، ، ومنه يمكن القول أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة إيجابي لبعد الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المحاسبية على تحسين صنع عند مستوى معنويّة a=0.05 ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

خاتمة الفصل الثالث :

حاولنا من خلال هذا الجانب التّطبيقي، إسقاط ما سبق في الجانب النّظري، على إحدى المؤسسات الوطنية "مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت" SONELGAZ ،من خلال محاولة دراسة واقع أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بهذه المؤسسة ، قصد إختبار صحّة فرضّيات الدّراسة من عدمها، والإجابة على إشكالية الدراسة.

من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة تم تفريغ معطيات الاستمارة ومعالجتها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتوّصلنا بعد تحليل استجابات أفراد العيّنة إلى ما يلي:

- إستنتجنا أنّ المعلومة المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة تمتاز إلى حد بعيد بالملائمة ، الموثوقية ، الثبات، و قابلية المقارنة .
- كانت استجابات أفراد العينة مرتفعة في ما يخص محتوى كل عبارات الاستبيان، ووافقوا بدرجة كبيرة على أن المعلومة المحاسبية التي تتميز بالجودة من خلال العناصر سابقة الذكر تفيد المؤسسة في زيادة كفاءة القرارات المتخذة ، وكذا تساهم في تصحيح القرارات والتأكد من فاعليتها.

وتوصلت نتائج إختبار الفرضيّات السّابقة إلى ما يلي :

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومة المحاسبية بأبعادها على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين ملامة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة العامة

تشهد بيئة الأعمال الاقتصادية المعاصرة تغيرات سريعة ، ومليئة بالتعقيد ، من بينها شدة التطورات التقنية والتكنولوجية، الولوج في عصر المعلوماتية ، حدة المنافسة ، كلها عوامل تفرض على المؤسسات الاقتصادية تحديات جديدة ، إذ أصبحت هذه الأخيرة ملزمة على مواكبة هذه التغيرات، والعمل على اغتنام الفرص ونقاط القوة ، و مواجهة التهديدات ونقاط الضعف من بيئتها الداخلية والخارجية، لغرض تحقيق أهدافها وضمان بقائها، استمرارها ، وقدرتها على مواجهة المنافسة.

من هذا المنطلق نجد أن المؤسسات الاقتصادية ملزمة على ضمان التسيير الفعال لجميع وظائفها ، الأمر الذي يستدعي إمتلاكها لمسيرين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة ، وهو ما يفرضه عليهم الواقع العملي ، فالمسير ملزم بصنع القرارات المرتبطة بجميع وظائف المؤسسة.

إن عملية صناعة القرار هي العملية الشاملة لمجموعة من الأنشطة المتسلسلة بدءا من مرحلة تحديد المشكلة ، وصولا إلى اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة ، وجعله محل التنفيذ مع متابعة وتقييم التغذية العكسية من هذه العملية ، وهذا قصد تحقيق الهدف المنشود، وهنا تجدر الإشارة إلى أن صناع القرار بحاجة إلى معلومات عديدة لأداء مهامهم ، و تعتبر المعلومات المحاسبية إحدى أهم هذه المعلومات .

زادت أهمية الحاجة للمعلومة المحاسبية ، إلا أن حجم هذه المعلومات المتوفرة وحده لا يكفي لترشيد القرارات المتخذة ، بل وجب توفرها على خصائص الجودة ، فملائمة المعلومة المحاسبية للغرض الذي أعدت له، ودرجة مصداقيتها وإمكانية الوثوق بمحتواها، و تمتعها بدرجة من الثبات وإمكانية مقارنتها مع دورات سابقة للمؤسسة أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى ، كلها عوامل تزيد من مستوى المعرفة لمتخذ القرار ، وتقلل نسبة عدم التأكد لديه ، مما يساهم في ترشيد القرارات المتخذة من طرف صانع القرار، وما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة ككل.

حاولنا من خلال الفصول النظرية لهذه الدراسة التعرف على الأسس النظرية لكل من جودة المعلومة المحاسبية ، وعملية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، وتوضيح العلاقة بينهما. و تناولنا أيضا فصل تطبيقي حاولنا من خلاله معرفة واقع جودة المعلومة المحاسبية وأثرها على عملية صنع القرار بإحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية، أين تم إسقاط الضوء على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فرع عين تموشنت ، و من خلال هذه الفصول توصلنا إلى النتائج التالية :

- يعد نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة ، إذ يعتبر مصدر إنتاج المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات المختلفة بالمؤسسة الاقتصادية .
- عملية صنع القرار تعد جوهر العملية الإدارية تبدأ بمرحلة تحديد المشكلة ، إلى غاية اختيار البديل الأنسب ووضع محل التنفيذ، والعمل على متابعته وتقييمه.

- عملية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية تتأثر بعدد من العوامل ، وتحتاج جملة من الشروط لضمان الوصول إلى القرار الرشيد، إضافة إلى توفر المعلومات اللازمة كما وكيفا في جميع مراحل هذه العملية ، ومن أهم هذه المعلومات نجد المعلومة المحاسبية.
- أهمية المعلومة المحاسبية لا تقتصر على حجمها ، وإنما على الخصائص النوعية لهذه المعلومات.
- تكون المعلومة المحاسبية ملاءمة إذا كانت ذات صلة بالقرار المراد اتخاذه وبتوافرها على الخصائص الفرعية التالية القيمة التنبئية، التغذية العكسية،و التوقيت الملائم.
- يمكن القول أن المعلومة المحاسبية تتميز بدرجة من الموثوقية، عندما يمكن للمستفيد منها الوثوق بمحتواها ويتجسد هذا إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متحيزة في عرض الحقائق، وتكون قابلية للتحقق منها ، وأن تتميز بالصدق في التعبير عن الأحداث الاقتصادية.
- يعتبر الثبات أيضا إحدى مؤشرات جودة المعلومة المحاسبية ، ونقصد به استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في القياس وتوصيل المعلومات المحاسبية. وينعكس مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية في زيادة الموثوقية من المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها في صنع القرار.
- قابلية المعلومة المحاسبية للمقارنة أيضا مؤشر من مؤشرات جودة المعلومة المحاسبية يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة ، ويساهم في تصحيحها، تعزيزها والتأكد من فعاليتها.

بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية :

- كانت استجابات أفراد العينة مرتفعة ، حيث ووافقوا بدرجة كبيرة على أن المعلومة المحاسبية التي تتميز بالجودة من خلال العناصر سابقة الذكر تفيد المؤسسة في زيادة كفاءة القرارات المتخذة ، وكذا تساهم في تصحيح القرارات والتأكد من فاعليتها.
- المؤسسة محل الدراسة ومن خلال إجابات أفراد العينة تولي أهمية معتبرة لجودة المعلومة المحاسبية في صنع قراراتها.
- تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباطية و أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومة المحاسبية بأبعادها على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- وجود علاقة ارتباطية و أثر ذو دلالة إحصائية لملائمة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- وجود علاقة ارتباطية و أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- وجود علاقة ارتباطية و أثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المحاسبية على صنع القرار بالمؤسسة محل الدراسة.

التوصيات والاقتراحات :

- العمل على زيادة الاهتمام بالمعلومة المحاسبية من خلال القوام المالية وتعزيز الإفصاح المحاسبي.
- العمل على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.
- ضرورة الإفصاح عن السياسات المتبعة في إعداد المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ما يزيد من إمكانية التحقق من محتواها وزيادة موثوقيتها للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- العمل على تنمية كفاءة متخذي القرارات بالمؤسسات الاقتصادية من خلال تكوينهم على فهم المعلومات المحاسبية في مختلف المستويات قصد الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب :**

1. إبراهيم أحمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية ،دار الفكر المعاصر ،دمشق، 1996.
2. إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993.
3. احمد محمد غنيم، إدارة الأعمال، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر،2002.
4. جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر ،2005.
5. جيرمي كوردي، الخطوات العشر لاتخاذ القرار الصحيح، دار الفاروق الاستثمارات الثقافية ،الطبعة العربية الأولى.
6. حسين حريم، السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد في المنظمة)، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.
7. حسين علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية: مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
8. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2007.
9. دونالد كيسو و جيريبجانت ،"المحاسبة المتوسطة"، ترجمة أحمد حامد حجاج ،دار المريخ ، الجزء الأول ، الرياض العربية السعودية.
10. ربحي مصطفى عليان ، أسس الإدارة المعاصرة، دار صفاء، عمان ، 2007.
11. زياد هاشم السقا، نظام المعلومات المحاسبية، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، 2011.
12. ستيفن أ موسكوف ومارك ح سميكن، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة حمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ،2002.
13. السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
14. سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة (مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة)، الدر الجامعية، الإسكندرية ، 1999.
15. سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
16. سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2002.
17. السيد أمين أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2005.
18. سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2011.

19. صلاح الدين عبد المنعم، نظم المعلومات المحاسبية – مدخل رقابي–دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2006.
20. ظاهر كلالده، الاتجاهات الحديثة للقيادة الإدارية، دار زهران، عمان، الأردن، 1997.
21. عبد المقصود دبيان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005
22. عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2002 .
23. عدنان عواد الشوابكة، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
24. عطية هاشم احمد، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2000.
25. علي علاونة، محمد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن ،2006.
26. غسان اللامي وآخرون ،نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها، مكتبة المجتمع العربي،عمان،2012.
27. فرانكلين سي . اشبي ، تبني التفوق كيف تجتذب الشركة نخبة الموظفين الأكفاء وتحتفظ بهم، العبيكان للنشر، 2004.
28. فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم، الأردن، عمان، 2015.
29. قاسم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق ،2003.
30. القاضي و آخرون، تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن ، 2010.
31. كمال الدين الدهراوي ،نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.
32. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
33. محمد أحمد المصري، الإدارة الحديثة، اتصالات، معلومات، قرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
34. محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ،2008.
35. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ،2006 .
36. محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999 .
37. محمد نور برهان و غازي ابراهيم رحو ،نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان– الأردن،2015.

38. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،.2001
39. منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرار، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1987.
40. مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
41. مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
42. نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية ، دار زهران لنشر و التوزيع ، الأردن ،1996.
43. نعيم حسين دهمش ، القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، دار المكاتب الوطنية، عمان ، الأردن،1995.

❖ **المقالات و الملتقيات العلمية:**

44. أحمد المخادمة ، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دارسة تطبيقية على الشركات الأردنية ،"مجلة المنارة ، جامعة مؤتة ، المجلد13 ، العدد 02 ، 2007.
45. أحمد عبد المولي الصباغ ، الاطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة ، ورقة بحثية من مؤتمر: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة 2003.
46. الأخضر عزي، حسن بوبعاية، صنع واتخاذ القرار في ضوء علم اجتماع الإدارة، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009.
47. أسعد سمير مرشد، مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول ،1988.
48. إيمان حسين داود الشرع ، نظم معلومات المحاسبية و دورها في تمييز الضريبة ، مجلة التراث ، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية و طبيعية ،2019.
49. بركات أحمد عبد القادر، صناعة القرار في المصارف الليبية، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج المجلة الليبية العالمية، العدد السادس ، مارس 2016.
50. بوخاري عبد الحميد، دور المعلومات الاحصائية في اتخاذ القرارات الادارية بالمؤسسة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد 02 ،جوان 2016.
51. جياكريم أحمد ،دور استخدام منهج سيجما لتفعيل وتحسين التدقيق الداخلي وانعكاساتها على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد03، العدد 03، 2017.

52. حسون، ليث نعمان، دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية .مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد07 ، العدد01 ، 2017.

53. خالد سليمان المومني، محمد علي القضاة، فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، 2008 .

54. دحماني عزيز، درس مادة نظرية اتخاذ القرار، مطبوعة جامعية ، جامعة بويرة.

55. الدكتور دلفوف سفيـان، محاضرات في مادة نظرية اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسـيير، 2022 .

56. الدكتور طاهر جس، درس مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، سورية، 2019 .

57. راشدة عزيزو، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها ،الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009.

58. ساسي هادف نجاة، درس نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، جامعة محمد خيضر- بسكرة-2017.

59. شمس الدين عبد الله شمس الدين، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية، مجلة مركز تطوير الإدارة والإنتاجية، وزارة الصناعة، سوريا ،2005.

60. صبايحي نوال، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقتها مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

61. طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009.

62. طالب سمية، بوجمعة فاطمة الزهراء، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 27 و28 جانفي 2009.

63. طاهر جس، درس مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال 2019

64. عائشة سلمى ،أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية ، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

65. فؤاد عبد المحسن الجبوري، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المتكامل في جودة المعلومات المحاسبية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد09، العدد36، جامعة كربلاء، العراق،2013.

66. كحلول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2017

67. كريمة مخطاري، عبد القادر مخطاري، رضا العميل والمشاركة في صنع القرار التسويقي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009.

68. لحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.

69. لحمر عباس وعثمان عبد اللطيف، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد ،09 الجزائر ،2018 .

70. ماجد احمد عبد العزيز بشر، أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر

71. مداحي عثمان، أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد 13 جوان 2018

72. منير نوري وآخرون، الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–التوصيات والمتطلبات، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي14و15 أفريل 2009.

73. هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10، العدد 02، بسكرة، الجزائر،2019.

74. هوام جمعة ،دورحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2011.

75. وداد عزيزي، حنان بوفروم، فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2009 .

❖ **الرسائل و الأطروحات:**

76. احمد جنان سعدون، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية– فرع اقتصاد كلي، الجزائر،2004 .

77. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة و تمويل ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين ،2006.

78. علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي، دراسة تطبيقية، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، قسم المحاسبة، جامعة ميسان، محافظة ميسان العراق،2016 .

79. بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس _سطيف، 2014/2013.

80. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية "اريس "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير ،جامعة بسكرة 2010.

81. حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماستر أكاديمي علوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ،2017/2016

82. دحو عبد الكريم، أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية مع تطبيق علة المؤسسات الصناعية و الخدمية بولاية تيارت ، رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2010/2009.

83. سحنون فاروق، استخدام الأساليب الكمية لاتخاذ القرار ودورها في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس1 2017-2018 .

84. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسبن جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

85. سميحة بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2017 .

86. سميرة يبالة ، المدير وعملية اتخاذ القرار في إطار إدارة المؤسسة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال ، ، جامعة الجزائر، 2003 .

87. شاهيناز طوزه، فاطمة طيفه، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، ، جامعة جيجل، 2013.

88. شريخ سناء، بطاط شهرزاد، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2021 .

89. شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية، الإطار العام، جامعة الموصل، العراق،1984 .

90. عبد الرزاق حسن الشيخ ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سعر الأسهم ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين- ، مذكرة ماجستير منشورة -كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

91. محمد موسى فرج الله ، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، 2011.

92. ناصر محمد علي المجهلي ،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية –، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008/ 2009.

المواقع الإلكترونية :

93.قاسم محسن إبراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية ، العراق ،2003، مقال متوفر على الموقع www.infotechaccountants.com

94. محمد مستور الصليمي ، مقال المعوقات الإدارية في مجال اتخاذ القرار، على موقع: https://www.manhal.net/art/s/1321

المراجع باللغة الأجنبية :

95.Amitani Etzoni , Mixed-Scaning : A Third Approach to Decision Making , PAR Vol , 1967.

96.Charles A, Weber & John R.Current , a multi-objective approach to vendor selection , European Journal of Operational Research, 62 (2) ,1993.

97.J.L. Lemoigne, les systèmes de décision dans les organisations, Presses Universitaires de France, Paris, 1974.

قائمة الملاحق

ش ت غ

SDO

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب

Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz de l'Ouest

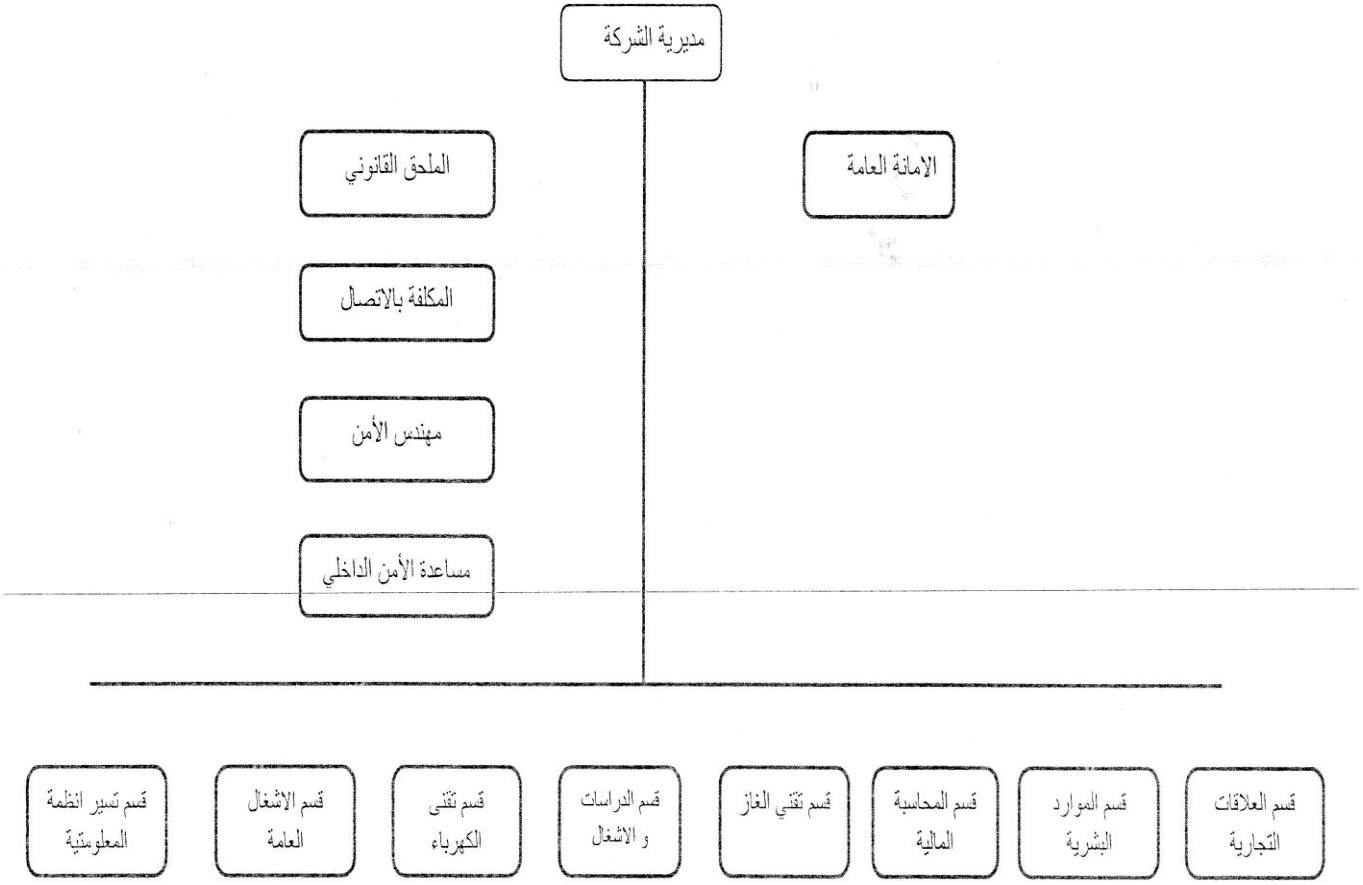

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,962	35

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,784[a]	,615	,603	,336

a. Prédicteurs : (Constante), جودة المعلومة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,775	1	5,775	51,182	,000[b]
	Résidus	3,611	32	,113		
	Total	9,385	33			

a. Variable dépendante : القرار

b. Prédicteurs : (Constante), جودة المعلومة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,479	,450		1,063	,296
	جودة المعلومة	,858	,120	,784	7,154	,000

a. Variable dépendante : القرار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,653[a]	,427	,409	,410

a. Prédicteurs : (Constante), الملائمة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,006	1	4,006	23,834	,000[b]
	Résidus	5,379	32	,168		
	Total	9,385	33			

a. Variable dépendante : القرار

b. Prédicteurs : (Constante), الملائمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,531	,647		,821	,418
	الملائمة	,856	,175	,653	4,882	,000

a. Variable dépendante : القرار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,639[a]	,408	,389	,417

a. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,827	1	3,827	22,029	,000[b]
	Résidus	5,559	32	,174		
	Total	9,385	33			

a. Variable dépendante : القرار

b. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	t	Sig.

		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,301	,510		2,549	,016
	الموثوقية	,622	,132	,639	4,693	,000

a. Variable dépendante : القرار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,834[a]	,695	,685	,299

a. Prédicteurs : (Constante), الثبات والمقارنة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,523	1	6,523	72,927	,000[b]
	Résidus	2,862	32	,089		
	Total	9,385	33			

a. Variable dépendante : القرار

b. Prédicteurs : (Constante), الثبات والمقارنة

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Ecart standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,107	,305		3,629	,001
	الثبات والمقارنة	,698	,082	,834	8,540	,000

a. Variable dépendante : القرار

جامعة بلحاج بوشعيب

مركز التكوين المتواصل عين تموشنت

استبيان

الموضوع: أثر جودة المعلومة المحاسبية في صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية

السلام عليكم،تحية طيبة وبعد :

يقوم الطالبين: حري عبد العزيز و بوراس محمد الأمين بإعداد مذكرة تخرج لشهادة الماستر في تخصص المحاسبة بعنوان: **" أثر جودة المعلومة المحاسبية في صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية** ، نرجـو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بعناية نظــراً لأهميته في مساعدة الباحثين لتحقيق أهداف الدراسة، وأن تتم الإجابة على جميع الأسئلة لأن ترك أي سؤال دون إجابة يؤثر سلبا على تحليل نتائج الدراسة. مؤكداً لحضراتكم أن كل ما يرد فيها، سوف يحاط بالسرية التامة ويستخدم لأغراض الدراسة العلمية فقط، في حال رغبتكم في الحصول على نتائج هذه الدراسة يرجى تزويدي ببريدكم الإلكتروني.

نشكركم جزيل الشكر على حسن تعاونكم، لكم مناكل التقدير والاحترام .

- **الإرشادات التوضيحية:**

☜ يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان المناسب:

المحور الأول : المعلومات الشخصية والوظيفة.

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

السن:

أقل من 30 ☐ من30 إلى40 ☐ من41إلى 50 ☐ أكثر من50 ☐

الأقدمية في الوظيفة:

أقل من 5سنوات ☐ من5إلى 10سنة ☐ من11إلى 15سنة ☐ من16إلى20سنة ☐

أكثر من20 سنة ☐

المستوى التعليمي:

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ اخر ☐

رقم العبارة	المحور الثاني : جودة المعلومة المحاسبية.					
	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
جودة المعلومة المحاسبية (بعد الملائمة)						
01	تمتاز المعلومة المحاسبية في مؤسستكم بالقدرة على تغيير موقف متخذ القرار بمجرد الحصول عليها.					
02	مؤسستكم جديرة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الماضية والحالية للقيام بالتنبؤات المستقبلية.					
03	يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خاصية القدرة على التنبؤ لتكون قادرة على مساعدة الإدارة في وضع الخطط					
04	تمكن المعلومات المحاسبية من تقييم مدى صحة التوقعات السابقة بخصوص الأنشطة المرتبطة بها.					
05	تتاح المعلومة المحاسبية عند الطلب عليها وفي الوقت المناسب.					
06	تقدم المعلومة المحاسبية تغذية عكسية حول نتائج التوقعات.					
جودة المعلومة المحاسبية (بعد الموثوقية)						
07	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالمصداقية للاعتماد عليها في اتخاذ القرار					
08	يمكن التحقق من المعلومة المحاسبية بالرجوع إلى المستندات والوثائق الإدارية					
09	المعلومات الواردة في القوائم المالية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت					
10	تمتاز المعلومة المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز					
11	يساهم تقرير المدقق الخارجي في زيادة ثقة المعلومات المحاسبية					
12	يجب أن تمتاز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة و الوضوح والخلو من الاخطاء لاعتمادها عند اتخاذ القرار					
13	يمكن لجميع المستخدمين فهم مضمون المعلومة المحاسبية					
جودة المعلومة المحاسبية (بعد تحسين الثبات والقابلة للمقارنة)						
14	الأساليب المحاسبية وطرق القياس المعتمد عليها في المؤسسة تمتاز بالثبات.(يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة)					
15	ينعكس مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية على الموثوقية في المعلومات المحاسبية					
16	يراعى عند إعداد القوائم المالية فهم المستخدمين للمعلومات المحاسبية					
17	يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة للاعتماد عليها في اتخاذ القرار					
18	تمكنكم جودة المعلومة من مقارنة أداء شركتكم من سنة مالية إلى أخرى أو بين نتائج عدة فترات					
19	تمكنكم جودة المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء شركتكم مع الشركات المماثلة					

	المحور الثالث : صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية وعلاقته بجودة المعلومة المحاسبية .					
رقم العبارة	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	توفر المؤهلات العلمية والفنية عند صانع القرار وتمتعه بنوع من الاستقلالية يعزز كفاءة القرار المتخذ					
02	تعتمد الإدارة العليا في مؤسستكم على تقارير مسؤولي الأقسام لصنع القرارات. (صنع القرار بالتشارك بين الافراد)					
03	تستخدم المعلومات المحاسبية بمؤسستكم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات التنفيذية . (التفكير في قرارات استراتيجية كدخول أسواق جديدة أو تبني طرق وتكنولوجيات جديدة في الإنتاج، قرارات متعلقة بالعمليات الروتينية)					
04	تستخدم المعلومات المحاسبية بمؤسستكم لترشيد القرارات الاستراتيجية وفي عملية الرقابة عليها لضمان سلامتها وكشف الأخطاء في حالة حدوثها					
05	تساعد المعلومات المحاسبية في المؤسسة على تقييم اداء الفروع والاقسام					
06	–تساهم جودة المعلومة المحاسبية في توجيه قرارات المسؤولين بدقة.					
07	تساهم جودة المعلومة المحاسبية في خفض تكلفة القرارات المتخذة.					
08	ينجح المسؤولون في اغلب الأحيان في تصور نتائج تطبيق القرارات اعتمادا على المعلومة المحاسبية (قدرة المعلومة المحاسبية على التنبؤ يساعد متخذ القرار على تصور النتائج المستقبلية)					
19	للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها و اتخاذ القرارات من خلالها					
10	توفر المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يدعم فعالية القرار المتخذ					
11	تعبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية					
12	تمتاز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بالموضوعية والحياد ويمكن لصانع القرار التحقق من صحتها					
13	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة ملائمة وذات موثوقية وتؤثر في قرارات مستخدميها					
14	يقوم صانع القرار بالتأكد بأن المعلومات المحاسبية تم تسجيلها وجمعها وفق المبادئ المحاسبية					
15	ينعكس تطبيق مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها لصنع القرار					
16	توفر خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة					
17	توفر المعلومة المحاسبية على خاصية المقارنة بين نتائج عدة دورات أو مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة تساهم في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها.					